RAGIP PAŞA
2351

T. C.
MİLLÎ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAGIP PAŞA KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 2351

عصرك فاضل ارجمندى الشهير بوفالى احمد افندى

حضرتلرينك سلك تحريره كشيده بيوردقلرى ايساغوجى

شرحى بوكره طبع اولنوب صحاف چارشوسنده

٦٨ نومرو وحكاكلر ايچنده ٣٠ نومرو دكانلرده

صاتلمقده در

١٣٠١

226

R. Y
2708

على بعض الافراد بالايقاع والرابعة سالبة جزئية وهى قضية حكم فيها على بعض الافراد بالانتزاع
والمهملة ما لم يبين فيها كمية الافراد وصلحت القضية للكلية والجزئية كقولنا الانسان فى خسر
والانسان ليس فى خسر ÷ والطبيعية ما كان الحكم فيها على طبيعة الموضوع كقولنا الحيوان جنس
والانسان نوع ÷ والانسان اما من يتجاوز سنه عن الاربعين وهو شيخ سنا واما من يعمل
عملا صالحا ويكون عابدا وزاهدا وهو شيخ عملا واما من يجمع العلوم النقلية والعقلية
مثل ابن الحاجب وهو شيخ علما واما غير هذه الثلثة فهو ليس بشيخ اصلا والمص شيخ سنا
وعلما وعملا رحمه الله تعالى لان هذه الثلثة مجتمعة فيه على ما روى ÷ وسن الانسان اما
سن النمو وهو سن من تولد من امه حتى بلغ الى الثلثين واما سن الوقوف وهو سن من يتجاوز
عن الثلثين حتى بلغ الى الاربعين . واما سن الانحطاط الخفى وهو سن من تجاوز عن الاربعين
حتى بلغ الى ستين واما سن الانحطاط الجلى وهو سن من تجاوز من الستين حتى بلغ الى آخر
عمره طول الله تعالى عمر اهل التوحيد بالتعيش المزيد (الامام) وهو من يقتدى به
فحينئذ لفظ الامام بمعنى المأموم به و المقتدى لان الامام مصدر رام وهو المصدر بمعنى
المفعول ههنا بطريق ذكر المتعلق بكسر اللام وارادة المتعلق بفتح اللام او بذكر الشرط وارادة
المشروط او بذكر الجزء وارادة الكل لان المصدر من قبيل مجرد الحدث واسم المفعول من قبيل
الذات مع الحدث فحينئذ المصدر من قبيل الجزء واسم المفعول من قبيل الكل والجزء شرط الكل
فيكون العلاقة ههنا شرطية ومشروطية وهو الانسب وكذا الحال فى المصدر بمعنى الفاعل ÷
اعلم ان للمصدر سبعة معان الاول هو المعنى المصدرى وهو احداث الفعل مثل احداث
الضرب وايجاده والثانى هو المصدر المبنى للفاعل وهو الكون فاعلا مثل الكون ضاربا
والثالث هو المصدر المبنى للمفعول وهو الكون مفعولا مثل الكون مضروبا والرابع
هو الحاصل بالمصدر المبنى للفاعل وهو الكون فاعلية مثل الكون ضاربية والخامس هو
الحاصل بالمصدر المبنى للمفعول وهو الكون مفعولية مثل الكون مضروبية والسادس هو
المصدر بمعنى الفاعل مثل كون الضرب بمعنى الضارب والسابع هو المصدر بمعنى المفعول
مثل كون الضرب بمعنى المضروب وكل واحد من المعنى السادس والسابع مجاز لغوى بعلاقة
الشرطية والمشروطية كما عرفت والخمسة الاول حقيقة لغوية فى التحقيق فاحفظ هذه
التقريرات اللائقة الى الاعتدال فان الخروج عنه يورث عليك الملال فلا تلتفت الى
القيل والقال (العلامة) وهو صفة كاشفة للشيخ لان العلامة تطلق على من يجامع
بين العلوم العقلية والنقلية والتاء للفرق بين الخالق والمخلوق فان لفظ العلام مجردا عن التاء
يطلق على البارى تعالى مثل علام الغيوب وبالتاء يطلق على غيره تعالى (افضل المتأخرين)
وهو صفة مادحة للشيخ والمتأخرون هم الامام ابو نصر الفارابى والشيخ الرئيس ابو على سينا والشيخ

شهاب الدين السهروردى ومن بعدهم امثالهم من الميزانيين والمتقدمون ارسطو جالينوس
سقراط بقراط بطلميوس افلاطون (قدوة الحكماء) وهى صفة مادحة تفيد المبالغة
فى المدح فافهم ولفظ القدوة هو المصدر بمعنى المفعول فيكون بمعنى المقتدى به والحكماء
جمع الحكيم والحكيم يطلق فى العرف على من تعوّل بالعلم باحوال اعيان الموجودات فان الحكمة علم
باحوال اعيان الموجودات على ما هى عليه بقدر الطاقة البشرية وهى اما حكمة عملية واما
حكمة نظرية والحكمة العملية هى الافعال والاحوال التى وجودها بقدرتنا واختيارنا من حيث
انها تؤدى الى صلاح المعاش والمعاد والحكمة النظرية هى الافعال والاحوال التى وجودها
لا يكون بقدرتنا واختيارنا . والحكمة العملية ثلثة اقسام الاول تهذيب الاخلاق وهو علم
شخص معين بانفراده لمصالحه الخيرية والثانى تدبير المنزل وهو علم لمصالح جماعة متشاركة
فى المنزل والثالث سياسة المدينة وهو علم لمصالح جماعة متشاركة فى المدينة والشريعة
النبوية قضت الوطر من اقسام الحكمة العملية والحكمة النظرية ايضا ثلثة اقسام الاول
حكمة الهية وهى ما لا يتوقف الى المادة فى وجودها الخارجى والتعقلى والثانى حكمة رياضية
وهى ما يتوقف الى المادة فى الوجود الخارجى دون التعقلى كالدوائر الموهومة فى الكرة والثالث
حكمة طبيعية وهى ما يتوقف الى المادة فى الوجود التعقلى والخارجى والحكمة النظرية اسم للحكمة
المموهة وكل من تعوّل بالحكمة المموهة يقال له الحكيم عرفا (الراسخين) اى الذين اركز
قواعد الفنون فى وجدانهم واستقر مسائل العلوم فى افكارهم لكثرة توغلهم بالمذاكرات
والمطالعات كما قال بعض فحول المفسرين فى تفسير قوله تعالى والراسخون فى العلم اى المذاكرون
عوائد الفنون والمحافظون فوائد العلوم (اثير الدين) وهو مخلص الشيخ فان اسمه مفضل
ابن عمر كما قال الحسين الميبدى فى شرح هداية الحكمة وبحسب التركيب عطف البيان لانه يجئ لايضاح
متبوعه (الابهرى) اى منسوب الى الابهر وهو اسم البلدة التى تولد الشيخ فيها (طيب الله)
حاله فى (ثراه) اى فى قبره وقوله طيب بمعنى ليطيب بطريق ان يشبه النسبة الانشائية الى
النسبة الاخبارية فى مطلق النسبة وفى التفاوت وبطريق ان يدعى النسبة الانشائية من جنس النسبة
الاخبارية وان يستعار النسبة الاخبارية فى النسبة الانشائية فافهم وانما عبر عن النسبة
الانشائية بالنسبة الاخبارية فقال طيب الله ثراه ولم يقل ليطيب الله ثراه احترازا عن العبث
لان صورة الامر الى الله تعالى غير لائق بل عبث فلذا عبر عن الامر الغائب بلفظ الماضى وكذا
الحال فى قوله (وجعل) اى الله تعالى (الجنة مثواه) اى مسكن الشيخ (نحمد الله)
وهو مقول قوله قال الشيخ آه وقوله نحمد مركب تام خبرى بمعنى ما يصح السكوت عليه
وباعتبار الطرفين حملية موضوعها ضمير مستتر تحت نحمد وهو كلمة نحن ومحمولها كلمة نحمد
وباعتبار الموضوع مهملة بمعنى ما لم يبين فيها كمية الافراد وصلحت القضية للكلية والجزئية

لان موضوعها وهو ضمير نحن كلى لم يبين كمية افراده بل اهمل عن السور فى هذه الحملية فظهر ان قضية
نحمد مهملة موجبة ومعنى لفظة الله هو اسم للذات ومستجمع لجميع الصفات (على توفيقه)
والتوفيق فى اللغة جعل الاسباب موافقة نحو المسببات ❊ وعند اهل الشرع ان التوفيق
هو خلق القدرة على الطاعة فينا وهو المحمود عليه ههنا وتصوير قياس الحمد له تحصل
بطريق ان يقال الله مستحق للحمد لان الله من خلق القدرة على الطاعة فينا وكل من خلق القدرة
على الطاعة فينا فهو مستحق للحمد فينتج الله مستحق للحمد او يقال الله مستحق للحمد لان الله
من جعل الاسباب موافقة نحو المسببات وكل من جعل الاسباب موافقة نحو المسببات
فهو مستحق للحمد فينتج الله مستحق للحمد والقياسان المذكوران من الضرب الاول من الشكل
الاول لان صغراهما شخصيتان موجبتان مع ان الشخصية الموجبة فى قوة الموجبة الكلية بل
مؤولة بالموجبة الكلية وكبراهما موجبتان كليتان والضرب الاول من الشكل الاول مركب
من الصغرى الموجبة الكلية والكبرى الموجبة الكلية فظهر ان القياسان المذكوران من
الضرب الاول من الشكل الاول وقس عليهما امثالهما فى موارد الاستعمال (ونسئله) اى
منه تعالى (هداية طريقه) اى نطلب منه تعالى الوصول الى ما يوصل الى المطلوب
وهو تهذيب الاخلاق الموصل الى رضاء الله تعالى فانه شبه الى السبيل فى الايصال الى المط
فاستعير لفظ الطريق الموضوع للسبيل فى تهذيب الاخلاق الموصل الى رضاء الله تعالى
وذلك لان الهداية عبارة من وجدان ما يوصل الى المط والضلالة ضدها فانها فقدان ما
يوصل الى المط وقوله نسئله جملة فعلية معطوفة على قوله نحمد وباعتبار الموضوع حملية
مهملة موجبة مثل قوله نحمد وتقرير القياس يحصل بطريق ان يقال الله تعالى مسؤل منه
لان الله تعالى من يهدى الى ما يوصل الى المطلوب وكل من يهدى الى ما يوصل الى المطلوب
مسؤل منه فينتج الله تعالى مسؤل منه فى جميع الامور (ونصلى على محمد) ولفظ محمد علم للنبى
عليه السلام والعلم ما تشخص معناه (وعلى عترته) اى وعلى آله واصحابه واتباعه (اجمعين)
وهو تاكيد معنوى للعترة وقوله نصلى جملة فعلية معطوفة على قوله نسئله او نحمد وباعتبار
الموضوع ايضا قضية حملية مهملة موجبة فان قلت ان كل واحد من قوله نصلى ونسئل انشاء وان
كان كل واحد منهما خبر لفظا فلا يكون القولان المذكوران قضيتين لان القضية مركب تام خبرى
يحتمل الصدق والكذب والانشاء لا يحتمل الصدق والكذب وان كان مركبا تاما فظهر ان
جملة نصلى ونسئله ليستا بقضيتين قلت ان كل واحد من قوله نصلى ونسئله خبران لفظا وحقيقة وان
تضمنا معنى الانشاء فيكونان قضيتين باعتبار خبريتهما وان لم يكونا قضيتين باعتبار تضمنهما
معنى الانشاء فافهم تصوير قياس الصلوة هكذا التصلية على النبى عليه السلام واجبة
لان التصلية على النبى عليه السلام مأمور الشارع بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما

٢ الله تعالى مستحق للحمد لان الله تعالى موفق وكل موفق فهو مستحق للحمد فينتج فى ترتيبنا الله تعالى مستحق للحمد وهو المطلوب منه

ومأمور الشارع بهذه الآية واجب فينتج التصلية على النبى عليه السلام واجبة او يقال
فى تصوير القياس النبى عليه السلام مستحق للتعظيم بالتصلية لان النبى عليه السلام من ارسله الله
تعالى رحمة للعالمين وكل من ارسله الله تعالى رحمة للعالمين فهو مستحق للتعظيم بالتصلية فينتج
النبى عليه السلام مستحق للتعظيم بالتصلية (اما بعد فهذه رسالة) كلمة بعد مبنى عارض
غير لازم بمعنى ما ينفك عن البناء لان المبنى ما كان حركته وسكونه لا بعامل وهو اما المبنى الاصل
وهو اربعة الاول هو الحرف والثانى هو الماضى والثالث هو الامر بغير اللام والرابع هو الجملة
والمبنى العارض هو ما ناسب مبنى الاصل او وقع غير مركب وهو على قسمين فالاول مبنى عارض
لازم وهو ما لا ينفك عن البناء مثل المضمرات واسماء الاشارات والثانى عارض غير لازم
وهو ما ينفك عن البناء مثل كلمة بعد ههنا فانها مبنية على الضم جبرا للنقصان لانها
مقطوعة عن الاضافة ههنا مع ان استعمالها انما هو بالاضافة لكونها من الاسماء اللازمة
الاضافة فظهر ان كلمة بعد ههنا مبنى عارض غير لازم فافهم وكلمة اما التفصيل المجمل
الذهنى ههنا عند البعض مع التاكيد وقائم مقام اما لتضمنها معنى الشرط وانما جاء الفاء
فى جواب اما للاشارة الى تضمنها معنى الشرط وكلمة هذه اشارة الى الامور الذهنية وهى
الالفاظ الذهنية والرسالة هى العبارات المشتملة على القواعد العلمية على سبيل الاختصار
كما قال الشيخ مصطفى رحمه الله تعالى فى نتايج الافكار فحينئذ قوله هذه وهو موضوع القضية
ههنا عبارة عن الالفاظ الذهنية ومحمول هذه القضية وهو قوله رسالة عبارة عن الالفاظ
الحاضرة المدلولة بالنقوش المكتوبة فى الاوراق فيكون الحمل مفيدا بين المحمول والموضوع
فانهما متغايران بالاعتبار وان كانا متحدين بالذات فان التغاير الاعتبارى بين الموضوع
والمحمول ذهنا وخارجا يكفى فى افادة الحمل فتوجه الى حقيقة الحال فلا تلتفت الى القيل
والقال ومجموع قوله اما بعد فهذه رسالة مركب تام خبرى بمعنى ما يصح السكوت
عليه ويحتمل الصدق والكذب بل من مبادى التصديقات وباعتبار انها شرطية بمعنى
ما لا ينحل طرفاها الى مفردين ومتصلة بمعنى التى يحكم فيها بصدق قضية اولا صدقها على تقدير
صدق قضية اخرى واتفاقية لعدم الوجود العلاقة المشعورة بها بين المقدم والتالى
لكن ندعى علية المقدم الى التالى لقصد المبالغة فى التالى فيكون هذه القضية لزومية
ادعائية واتفاقية عامة وقال العصام رحمه الله تعالى فى حاشية التصديقات ان استعمال
الاتفاقية العامة فى القياسات الخلفية والقياسات الحقية والقياسات العكسية بل فى
القياسات الاقترانية جائز كما يجوز استعمالها فى محاورات البلغاء لقصد المبالغة فى
وقوع التالى ومن هذا القبيل كلمة اما الواقعة فى اوائل الكتب انتهى كلامه وباعتبار الاوقات
الممكنة الاجتماع هذه القضية الشرطية المتصلة محصورة مسورة موجبة كلية

لتضمن كلمة اما معنى مهما ولكون مهما سور الموجبة الكلية فى الشرطية المتصلة فحينئذ هذه القضية باعتبار الاوضاع الممكنة الاجتماع شرطية متصلة لزومية ادعائية موجبة كلية وان كانت اتفاقية حقيقة وتصويرها هكذا مهما وجد شئ فى الدنيا بعد الفراغ عن البسملة والحمدلة والصلوة فاقول هذه رسالة فيكون كلمة بعد على هذا التصوير معمول الشرط وظرفه وهو اولى من كونها معمول الجزاء وهى موضوعة للمكان الانقطاعى فى الاصل وشبه الزمان الانقطاعى الى المكان الانقطاعى فى مطلق الانقطاع والتفاوت واستعيرت كلمة بعد الموضوعة للمكان الانقطاعى فى الزمان الانقطاعى ههنا فافهم اعلم ان الشرطية ما لا ينحل طرفاها الى مفردين عند عمر الكاتبى وما لا يكون طرفاها مفردين عند الشيخ او قضية نسبتها تفصيل الطرفين عند العصام رحمه الله تعالى وهى اما متصلة وهى التى يحكم فيها بصدق قضية اولا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى واما منفصلة وهى التى يحكم فيها بالتنافى بين القضيتين فى الصدق والكذب معا او فى احدهما فقط او بنفيه والمتصلة اما لزومية واما اتفاقية فاللزومية هى التى صدق التالى فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك والعلاقة ما به يستصحب احد الشيئين للآخر كما قال القطب كالعلية والتضايف وانواع العلية ثلثة الاول ان يكون المقدم علة للتالى كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثانى ان يكون التالى علة للمقدم كقولنا كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة والثالث ان يكونا المقدم والتالى معلولى علة واحدة كقولنا كلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة فان وجود النهار مع ضياء الارض معلولان لطلوع الشمس ومثال التضايف قولنا كلما كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه لان ابوة زيد وبنوة عمرو متضايفان والاتفاقية هى التى صدق التالى فيها على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة بينهما بل بمجرد التوافق كقولنا كلما كان الانسان ناطق فالحمار ناهق والمنفصلة هى اما منفصلة حقيقية واما مانعة الجمع فقط واما مانعة الخلو فقط فالمنفصلة الحقيقية ما يكون التنافى او نفيه فيه فى الصدق والكذب معا كقولنا العدد اما زوج او فرد ومانعة الجمع فقط ما يكون التنافى او نفيه فيه فى الصدق فقط كقولنا هذا الشئ اما شجر او حجر ومانعة الخلو فقط ما يكون التنافى او نفيه فيه فى الكذب فقط كقولنا هذا الشئ اما لا حجر واما لا شجر والمنفصلة اما عنادية او اتفاقية فالعنادية ما يكون التنافى فيها لذاتى الجزئين والاتفاقية ما يكون التنافى فيها بمجرد توافق الجزئين والشرطية باعتبار الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان ثلثة شخصية ومحصورة مسورة ومهملة ولا يوجد للشرطية طبيعية فالشخصية للشرطية ما كان الحكم فيها على وضع معين وزمان معين كقولنا ان جئتنى اليوم راكبا فاكرمتك والمحصورة المسورة لها ما بين فيها كمية الاوضاع

الممكنة الاجتماع والازمان كلا او بعضا والمهملة لها ما لم يبين فيها كمية الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان كلا او بعضا وان قال البعض كلية الشرطية ان يكون التالى لازما او معاندا للمقدم على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان وجزئية الشرطية ان يكون التالى لازما او معاندا للمقدم على بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان والمخصوصة للشرطية ان يكون التالى لازما او معاندا للمقدم على وضع معين وزمان معين والمحصورة المسورة من الشرطية ايضا اربعة موجبة كلية وسالبة كلية وموجبة جزئية وسالبة جزئية فالموجبة الكلية منها قضية حكم فيها على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان بالايقاع والسالبة الكلية منها قضية حكم فيها على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان بالانتزاع والموجبة الجزئية منها قضية حكم فيها على بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان بالايقاع والسالبة الجزئية منها قضية حكم فيها على بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان بالانتزاع ❊ وسور الشرطية هو اللفظ الدال على كمية الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان وسور الحملية هو اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع وسور المتصلة الموجبة الكلية كلمة كلما ومهما ومتى وسور المنفصلة الموجبة الكلية كلمة دائما وسور السالبة الكلية هو ليس البتة فى المتصلة والمنفصلة معا وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون وليس كلما وليس مهما وليس متى فى المتصلة وليس دائما فى المنفصلة وان ذكر فى المتصلة كلمة ان واذا ولو فيكون المتصلة مهملة واذا ذكر فى المنفصلة كلمة اما واو بدون السور فيكون المنفصلة مهملة وسور الموجبة الكلية الحملية هو كلمة كل وقاطبة وطرا ولام الاستغراق وكون الاضافة للاستغراق وسور السالبة الكلية الحملية لفظ لا شئ ولا واحد ولا اصلا ولا قطعا ولا مطلقا ولا شك ولا محالة وامثالها وسور الموجبة الجزئية الحملية هو كلمة بعض وواحد وكلمة قد الداخلة على المضارع المفيدة للتقليل الذى هو بمعنى البعض وكلمة من التبعيضية وامثالها وسور السالبة الجزئية الحملية ليس بعض وبعض ليس وليس كل وليس قطعا وليس اصلا وامثالها وليس كل يدل على رفع الايجاب الكلى بالمطابقة وعلى السلب الجزئى بالالتزام فان رفع الايجاب الكلى عبارة عن الايجاب بالبعض والسلب عن البعض والايجاب بالبعض موجبة جزئية والسلب عن البعض سالبة جزئية ثم يكون السلب الجزئى لازما لرفع الايجاب الكلى الذى هو معنى مطابقى للفظ ليس كل فيكون ليس كل سور السالبة الجزئية التزاما ولفظ السور فى الاصل بمعنى قلعة البلد فشبه الالفاظ المذكورة من لفظ كل ومن لا شئ وكلما ومهما ومتى وغيرها الى القلعة فى الحصر والاحاطة ونقل لفظ السور من قلعة البلد الى الالفاظ المذكورة ثم يكون الملاق

لفظ السود على هذه الالفاظ من قبيل تسمية المشبه باسم المشبه به فاعتبر حقيقة الحال لاتنظر
الى القيل والقال مؤلفة او كائنة (فى المنطق) ظرف لغو او ظرف مستقر صفة للرسالة
والمنطق باعتبار غايته هو آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء فى الفكر
وباعتبار موضوعه هو علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للمعلومات التصورية و
التصديقية من حيث الايصال الى المجهولات وانما سمى علم الميزان منطقا لانه يورث
القدرة الى النطق (اوردنا فيها) صفة بعد صفة للرسالة اى ذكرنا فى هذه
الرسالة (ما) اى القواعد المنطقية والمسائل الميزانية التى (يجب) بالوجوب
الاستحسانى فان الوجوب ثلثة وجوب شرعى و وجوب عقلى و وجوب استحسانى
فالاول ما يكون تاركه مستحقا للعقاب والثانى هو امتناع الانفكاك كما قال الكلنبوى
فى حاشية الجلال والثالث ما يكون تركه قبيحا والوجوب ههنا بالمعنى الثالث
فان تحصيل القواعد المنطقية وكسب المسائل الميزانية ولجب بالوجوب الاستحسانى
لكون القواعد الميزانية آلة الى سائر العلوم فلذا قال الامام الغزالى عليه رحمة البارى
من لا منطق له فلا اعتماد لعلمه ولا شك فى كون تحصيل المنطق فرضا كفاية وانما
الشك فى كون تحصيل علم المنطق فرضا عينا انتهى كلامه (استحضارها) اى حفظ
القواعد المنطقية والمسائل الميزانية (لمن يبتدئ فى شئ) والشئ ما يصح ان
يعلم ويخبر عنه وهو ههنا عبارة عن العلم بقرينة قوله من العلوم واورد هذا السؤال
الى بعض الطلبة ويقبل الجواب هكذا (من العلوم) اى علم كان من غير المنطق
والعلم حصول صورة الشئ فى العقل عند الميزانيين (مستعينا بالله تعالى) لفظة الله
اسم للذات ومستجمع لجميع الصفات (انه مفيض الخير والجود) يعنى الله تعالى مستعان
منه لان الله تعالى مفيض الخير والجود ومفيض الخير والجود مستعان منه فينتج من
الشكل الاول ومن الضرب الاول قولنا الله تعالى مستعان منه وقوله مستعينا
بالله حال من فاعل اوردنا وهو لرد المعتزلة والحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به
لفظا ومعنى وهى سبعة انواع الاول حال دائمة كما فيما نحن فيه والثانى حال منتقلة
والثالث حال متواطئة والرابع حال مؤكدة والخامس حال مترادفة والسادس حال
متداخلة والسابع حال مقدرة كقول المولى لعبده ادّ الى الفا وانت حر قال شارح
منار ابن ملك حاصل هذا القول ادّ يا عبدى الى الف درهم حال كونك مقدور الحرية
وقوله وانت حر حال مقدرة من ضمير المخاطب تحت قوله ادّ لان كمال الانقطاع بين الانشاء
والاخبار مانع عن عطف قوله وانت حر على قوله ادّ فان قوله وانت حر اخبار وقوله ادّ انشاء
ولا يجوز عطف الاخبار على الانشاء لعدم الجامع بينهما فظهر كون هذا القول حالا مقدرة

سـ
والمنطق آلة تغير و
وعلم النفس فلا يلزم
ان يكون المنطق
آلة لنفسه كما قال
البعض منه

وحرية العبد معلقة الى الاداء انتهى كلامه والخير ما ينتفع به والجود اعطاء الله تعالى
نعمه الالهية الى عباده والمفيض مسيل الماء فشبه كل واحد من الخير والجود الى قطرات
الامطار فى الكثرة وهذا التشبيه المضمر فى النفس استعارة مكنية واثبات المفيض
واضافته الى الخير والجود استعارة تخييلية عند الخطيب ❊ اعلم ان للمنطق طرفين الاول
تصورات والثانى تصديقات وموضوع طرف التصورات هو المعلومات التصورية
وموضوع طرف التصديقات هو المعلومات التصديقية التى هى عبارة عن القياس وانواعه
من الاقترانى والاستثنائى ومن صناعة الخمس ومبادى التصورات هى الكليات الخمس من
الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام ومقاصد التصورات هى القول الشارح
وانواعها الاربعة من الحد التام والحد الناقص والرسم التام والرسم الناقص ومبادى
التصديقات هى القضايا واحكامها من التناقض والعكس المستوى وعكس النقيض
وتلازم الشرطيات ومقاصد التصديقات هى القياس وانواعها باعتبار الصورة والمادة
من الاقترانى والاستثنائى ومن صناعات الخمس فوضع المص رحمه الله تعالى فى هذه الرسالة
تسعة ابواب الباب الاول منها دوال (ايساغوجى) اى الكليات الخمس وهى جنس ونوع وفصل
وخاصة وعرض عام وانما قدر المضاف الذى هو لفظ الدوال لتصحيح الحمل بين المبتدأ
والخبر فان المبتدأ ههنا هو الباب الاول الذى هو عبارة عن الالفاظ التى وقعت حصة
معينة نوعية وجزء معينا نوعيا من الرسالة وخبره لفظ ايساغوجى وهو عبارة عن المعانى
التى هى الكليات الخمس كما هو المختار من بين الاحتمالات السبعة والالفاظ جمع لفظ وهو
صوت من شانه ان يصدر من الفم معتمدا على المخرج والمعنى ما يقصد بشئ او صورة ذهنية
من حيث وضع بازائها الفاظ وهما متباينان بحسب الحمل فلا يوجد بينهما اتحاد خارجى
فيحتاج الى تصحيح الحمل بحذف المضاف فى طرف الخبر بان يقال ههنا الباب الاول دوال
ايساغوجى او فى طرف المبتدأ بان يقال ان مدلولات الباب الاول ايساغوجى لكن تقدير
المضاف فى طرف الخبر بعد الاحتياج الى الحذف وتقديره فى طرف المبتدأ قبل الاحتياج الى
الحذف وتقدير المضاف بعد الاحتياج الى الحذف اولى من تقديره قبل الاحتياج الى الحذف
فتأمل اعلم ان الحمل كون المتغايرين ذهنا متحدين خارجا وهو ثلثة الاول هو الحمل
المتواطئ وهو حمل هو هو اى لا يحتاج الى التاويل كقولنا زيد انسان والثانى حمل
ذو وهو حمل يحتاج فى صحته الى التاويل بكلمة ذو كقولنا زيد ذو كتابة والثالث حمل
اشتقاق وهو حمل يحتاج فى صحته الى التاويل بالاشتقاق كقولنا زيد كاتب وشرط صحة
الحمل هو الاتحاد الخارجى بين الموضوع والمحمول بطريق ان يكون الخبر حال المبتدأ كقولنا
زيد كاتب او بطريق ان يكون الخبر حال متعلق المبتدأ كقولنا زيد ابوه كاتب ولو لم يكن بينهما

سـ
والمعلومات التصورية
عبارة عن القول
الشارح وانواعها
الاربعة من الحد
التام والناقص و
من الرسم التام والرسم
الناقص
منه

اتحاد خارجي لزم صحة حمل احد المتباينين على الاخر لكن اللازم باطل والملزوم مثله وشرط
افادته هو التغاير الذهني بينهما لانه لو لم يوجد بينهما التغاير الذهني لزم حمل الشيء على
نفسه ولا فائدة فيه فتأمل وقوله الباب الاول دوال ايساغوجي باعتبار الموضوع
شخصية على المذهب المشهور لكون لام الباب الاول محمولا على العهد النوعي ومهملة على
التحقيق لكون الباب الاول عبارة عن الالفاظ وهي من قبيل الاعراض وتشخص الاعراض تابع
الى تشخص محلها ومحل الالفاظ هنا المتلفظون بهذه الالفاظ وان قام الالفاظ
بالهواء المتكيف بكيفية الصوت واهمل في هذه القضية عن السور وعن بيان كميته
المتلفظين فيكون هذه القضية مهملة على التحقيق ※ وقال البعض من المنطقيين ان
لام العهد النوعي سور الموجبة الكلية فيكون القضية التي دخلت عليها لام العهد
النوعي محصورة موجبة كلية عند ذلك البعض وقس على هذه القضية باعتبار الموضوع
البواقي الاواتي من قوله الباب الثاني دوال قول الشارح والباب الثالث دوال القضايا والباب
الرابع دوال القياس ولفظ ايساغوجي في الاصل ثلث كلمة يونانية الاولى منها ايس
بمعنى انت والثانية منها اغو بمعنى انا والثالثة منها اجي بمعنى ثم وجمع العلماء العربية هذه
الكلمات الثلثة ونقلوا من اللغة اليونانية الى اللغة العربية وجعلوا لفظ ايساغوجي
علما واسما للورد الذي كان له خمسة اوراق وشبه المنطقيون الكليات الخمس الى ذلك
الورد ونقلوا اسم المشبه به الى المشبه فيكون التسمية من قبيل تسمية المشبه باسم المشبه
به (اللفظ الدال بالوضع) واللفظ صوت من شانه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج
ومطلق الدلالة كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وهو قسمان دلالة لفظية
وغير لفظية فالدلالة اللفظية ما يكون الدال فيه لفظا والدلالة الغير اللفظية
ما لا يكون الدال فيه لفظا والمراد ههنا هو الدلالة اللفظية بقرينة اللفظ في قوله
اللفظ الدال بالوضع والوضع جعل اللفظ بازاء المعنى وقوله اللفظ احتراز عن الدلالة
الغير اللفظية وقوله بالوضع احتراز عن الدلالة اللفظية العقلية والطبيعية وانما
قسم المنطقيون الدلالة اللفظية الوضعية وهي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى للعالم
بالوضع الى المطابقة والتضمن والالتزام دون غيرها لانها منضبطة ومطردة وغيرها
ليس بمنضبطة ولا مطردة مع ان البحث في الفن من القاعدة المطردة ولا بحث في المنطق
من القاعدة الغير المطردة فافهم (يدل) اي اللفظ الدال بالوضع (على تمام ما)
اي على كل المعنى ومجموعه وانما قال على تمام ما ليتم المقابلة الى قوله وعلى جزئه (وضع)
اي اللفظ وضعا قصديا بل وضعا صريحا (له) اي لتمام المعنى (بالمطابقة) اي
بطريق المطابقة فظهر ان تعريف المطابقة المستفاد من التقسيم ضمنا فهو دلالة اللفظ

على تمام ما وضع له والوضع المعتبر في الدلالة المطابقية فهو وضع قصدي ووضع صريحي
والوضع المعتبر في التضمن والالتزام فهو غير قصدي بل وضع ضمني فيهما ولو لم يوجد في الدلالة التضمنية
والالتزامية الوضع الضمني لم يصح تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية الى المطابقة والتضمن
والالتزام لكون الوضع معتبرا في المقسم بل يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره فتدبر
ولام اللفظ للجنس عند المحققين سيد فيكون القضية طبيعية لان التقسيم عنده للماهية او
للاستغراق عند التفتازاني فيكون القضية محصورة مسورة موجبة كلية على مذهب
التفتازاني فان التقسيم عنده للافراد لان التقسيم عنده ضم مفهوم الاقسام المتباينة او المتخالفة
الى افراد المقسم وعند السيد الشريف ضم مفهوم الاقسام المتباينة او المتخالفة الى مفهوم المقسم
فيكون التقسيم عند السيد قضية حملية طبيعية مرددة المحمول ويكون التقسيم عند التفتازاني
حملية محصورة مسورة موجبة كلية مرددة المحمول فتوجه الى المذهبين فاعتبر اوجههما
(وعلى جزئه) اي يدل اللفظ على جزء ما وضع له والجزء ما يتركب الشيء منه ومن غيره
والكل ما يتركب من الاجزاء (بالتضمن) اي بطريق التضمن (ان كان) اي ان وجد
(له جزء) اي لما وضع له جزء انما قال ان كان له جزء دفعا لتوهم المعنى التضمني لمثل النقطة
بل تنبيها الى كون التضمن اخص مطلقا من المطابقة فظهر ان تعريف التضمن المستفاد من التقسيم
ضمنا فهو دلالة اللفظ على جزء ما وضع له ان كان له جزء (وعلى ما يلازمه) اي يدل
اللفظ على لازم ما وضع له (في الذهن) اي لزوما ذهنيا والذهن قوة معدة لاكتساب
التصورات والتصديقات (بالالتزام) اي بطريق الالتزام فظهر ان تعريف الالتزام
المستفاد من التقسيم فهو دلالة اللفظ على ما يلازمه في الذهن وانما قيده بقوله في الذهن
تنبيها على كون اللزوم الذهني شرطا للدلالة الالتزامية عند المنطقيين ولا يكفي فيها
اللزوم الخارجي اعلم ان اللزوم وهو امتناع الانفكاك اما ذهني واما خارجي فاللزوم
الذهني كون الشيء بحيث يلزم من تصور المسمى تصوره واللزوم الخارجي كون الشيء بحيث يلزم
من تحقق المسمى في الخارج تحققه فيه واللزوم الذهني اما بين بالمعنى الاخص واما بين بالمعنى
بالمعنى الاعم واما غير بين فاللزوم البين بالمعنى الاخص ما يكون تصور الملزوم فيه كافيا
في جزم اللزوم مثل لزوم كون الاثنين ضعف الواحد لماهية الاثنين واللزوم البين
بالمعنى الاعم ما يكون تصور اللازم والملزوم معا فيه كافيا في جزم الذهن باللزوم بينهما
مثل لزوم الزوجية لماهية الاربعة واللزوم الغير البين ما يفتقر جزم الذهن باللزوم الى
وسط مثل لزوم ضياء الارض لوجود النهار بواسطة طلوع الشمس لانا اذا قلنا كلما كان
النهار موجودا كانت الشمس طالعة وكلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة فيكون
طلوع الشمس حدا اوسط بين اللازم والملزوم بل يكون طلوع الشمس تاليا في الصغرى ومقدما

فى الكبرى فينتج القياس الحاصل من الشكل الاول ومن الصغرى المتصلة والكبرى المتصلة قولنا كلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ومثل هذا التصوير يسمى اثبات الملازمة بطريق التوسط والمعتبر فى الدلالة الالتزامية هو اللزوم الذهنى عند الميزانيين لانه مطرد واللزوم الخارجى غير مطرد والمعتبر فى فن المنطق هو المطرد والمعتبر فى الدلالة الالتزامية عند الاصوليين هو مطلق اللزوم سواء كان ذهنيا او خارجيا وثمرة الخلاف بين المذهبين ان الاصوليين يعتبرون القاعدة الاكثرية كما يعتبرون القاعدة الكلية وقالوا للاكثر حكم الكل والميزانيون لايعتبرون القاعدة الاكثرية فافهم ✽ والدلالة اللفظية الوضعية ثلثة انواع لان الدلالة اللفظية اما دلالة اللفظ على تمام ما وضع له واما دلالة اللفظ على جزء ما وضع له ان كان له جزء واما دلالة اللفظ على ما يلازمه فى الذهن ودلالة اللفظ على تمام ما وضع له فهى مطابقية ودلالة اللفظ على جزء ما وضع له ان كان له جزء فهى تضمنية ودلالة اللفظ على ما يلازمه فى الذهن فهى التزامية فينتج القياس الحاصل من الاقترانى الخامس قولنا الدلالة اللفظية الوضعية اما مطابقية واما تضمنية واما التزامية وكل شئ شانه كذا ثلثة انواع فالدلالة اللفظية الوضعية ثلثة انواع وانما ذكر الواو والواصلة الكائنة لجمع المطلق مقام او الفاصلة اشارة الى ان تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية الى المطابقة والتضمن والالتزام من قبيل التقسيم الاعتبارى بمعنى ضم اقسام متخالفة الى المقسم وليس التقسيم المذكور من قبيل التقسيم الحقيقى بمعنى ضم اقسام متباينة الى المقسم لانه اشار بذكر الواو مقام او الى اجتماع هذه الاقسام الثلثة فى مادة واحدة فان التضمن اخص مطلقا من المطابقة بحسب التحقيق وكذا الالتزام اخص مطلقا من المطابقة عند الجمهور وان ذهب الامام فخر الدين الرازى عليه رحمة البارى الى المساوات بينهما بحسب التحقق وكذا التضمن اخص من وجه من الالتزام بحسب التحقيق وان كان بين هذه الاقسام الثلثة تباين كلى بحسب المفهوم ولابد للاخص المطلق والاخص من وجه من مادة الاجتماع فاشار بذكر الواو الكائنة للجمع المطلق مقام او الفاصلة الى مادة الاجتماع وقال وعلى جزئه آه وعلى ما يلازمه آه ولم يقل او على جزئه آه او على ما يلازمه آه ومادة اجتماع هذه الاقسام الثلثة مثل لفظ الانسان فانها مجتمعة فيه كما سيجئ فالدلالات الثلث (كالانسان فانه) اى الانسان (يدل) اى الانسان (على) تمام (الحيوان الناطق بالمطابقة) يعنى دلالة الانسان على الحيوان الناطق مطابقة لان دلالة الانسان على الحيوان الناطق دلالة اللفظ على تمام ما وضع له ودلالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابقة فينتج القياس الحاصل من الشكل الاول بطريق الصغرى السهلة الحصول ان دلالة الانسان على الحيوان الناطق مطابقة (وعلى احدهما) اى على الحيوان فقط او على الناطق فقط (بالتضمن) انما سميت تضمنية

وانما سميت دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابقة لكون اللفظ وتمام المعنى من قبيل تطابق النعل بالنعل

لان اللفظ يدل على الجزء الذى هو فى ضمن المعنى الموضوع له (وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة) اى يدل لفظ الانسان عليهما (بالالتزام) لكونها لازمى ما وضع له لزوما ذهنيا يعنى دلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة فهى التزامية لان دلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة فهى دلالة اللفظ على ما يلازمه فى الذهن ودلالة اللفظ على ما يلازمه فى الذهن فهى التزامية فينتج دلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة فهى التزامية وانما مثل المصنف الدلالات الثلث بلفظ الانسان اشارة الى مادة الاجتماع كما سبق ومادة افتراق المطابقة عن التضمن مثل النقطة على ما فرضنا وضع النقطة لما صدقت عليه فانها فى الاصل نهاية الخط ومادة افتراق المطابقة عن الالتزام مثل لفظ الواجب الوجود فانه يدل بالمطابقة على ذات الله تعالى ولا يوجد لذات الله تعالى لازما فلا التزام فيه ومادة افتراق الالتزام عن التضمن مثل لفظ النقطة لان لفظ النقطة يدل على عدم الانقسام بالالتزام ولا تضمن فيها على ما فرضنا ومادة افتراق التضمن عن الالتزام فهى مبنية على الفرض بذهول الذهن فى لفظ عن جميع لوازمه ومن اراد التفصيل فى النسبة بين الاقسام الثلث فليراجع الى شرحنا على الشمسية الموسوم بميزان الانتظام (ثم اللفظ) سواء كان دالا بالمطابقة او بالتضمن او بالالتزام لان افراد التضمن والالتزام وتركيبهما تابعان بافراد المطابقة وتركيبها كما كان التضمن والالتزام تابعين الى المطابقة وان قال البعض لا يوجد الافراد والتركيب فى التضمن والالتزام وان اثبت عدم وجود الافراد والتركيب فيهما بالمغالطات العامة الورود لكن لا تلتفت الى قول هذا البعض لانه فرية بلا مرية (اما مفرد) يعنى ان اللفظ اما مفرد واما مركب لان اللفظ اما ما لا يراد بجزء منه الدلالة على جزء معناه واما ما يراد بجزء منه الدلالة على جزء معناه وكل ما لا يراد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو المفرد وكل ما يراد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو المركب فينتج القياس الحاصل من الطريق الخامس من الاقترانى ان اللفظ اما مفرد واما مركب ونفرض هذه النتيجة صغرى ونضم اليها كبرى فنقول وكل شئ شانه كذا فهو نوعان فينتج القياس الحاصل ان اللفظ نوعان وهو المطلوب والمفرد اما مقابل التثنية والجمع وهو ما لا يكون فيه علامة التثنية والجمع واما مقابل المضاف وهو ما ليس بمضاف واما مقابل للمركب (وهو) اى المفرد المقابل للمركب (الذى) اى اللفظ بقرينة قوله ثم اللفظ وهو جنس قريب للمفرد وقوله (ما لا يراد) اه فصل قريب له وهو ما يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس القريب والجنس القريب ما يكون جنسا من غير واسطة (بجزء منه) اى من اللفظ (دلالة على جزء معناه) اى على جزء معنى هذا اللفظ والقيود الخمسة منفية فى تعريف المفرد وفى تعريف المركب مثبتة الاول ما يكون للفظه جزء ولا يكون لمعناه جزء

تمثيل قابل العلم وصنعة الكتابة مبنى على مذهب الامام فان قابل العلم وصنعة الكتابة لازم بين بالمعنى الاعم للانسان واللزوم البين بالمعنى الاخص شرط فى الدلالة الالتزامية عند الجمهور فحينئذ هذا المثال مبنى على مذهب الامام لان اللزوم البين بالمعنى الاعم يكفى فى الدلالة الالتزامية كما سبق منه

مثل لفظ النقطة كما سبق والثانى ما لايكون للفظه جزء ويكون لمعناه جزء مثل لفظ ق علما لشخص والثالث ما يكون للفظ والمعنى جزء ولا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى مثل الانسان والرابع مايكون للفظه ولمعناه جزء ويدل جزء اللفظ على جزء المعنى لكن لايدل على المعنى المراد مثل لفظ عبدالله فان العبد يدل على العبودية ولفظة الله تدل على الالوهية ولا يراد المعنيان المذكوران ههنا فان لفظ عبدالله علم شخص مفردا منقولا عن المعنى الاضافى الى المعنى العلمى واذا اريد المعنى الاضافى منه فهو مركب اضافى كرامى الحجارة والخامس مايكون للفظه ولمعناه جزء ويدل جزء اللفظ على جزء المعنى المراد لكن لايكون ذلك المعنى مقصودا بل يكون المقصود من ذلك اللفظ هو المعنى العلمى مثل الحيوان الناطق علما لشخص فان الحيوان يدل على جسم نام حساس متحرك بالارادة والناطق يدل على ذات ثبت له النطق لكن هذين المعنيين ليسا بمقصودين ههنا فان المقصود من هذا اللفظ ههنا هو المعنى العلمى وقد لايكون للفظ والمعنى جزء مثل لفظ ق علما للنقطة وح يكون القيود المنفية فى المفرد ستة مع ذلك (كالانسان) يعنى الانسان مفرد لان الانسان ما لايراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه وكل ما لايراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه فهو مفرد فينتج القياس الحاصل بطريق الصغرى السهيلة الحصول من الشكل الاول ان الانسان مفرد والتقابل بين المفرد والمؤلف هو العدم والملكة لان تعريف المفرد عدمى قابل للوجودى وتعريف المركب وجودى واذا كان العدمى قابلا للوجود بان يقال ههنا الافراد هو عدم التركيب عما من شانه التركيب فيكون التقابل هو العدم والملكة فحينئذ التقابل بين المفرد و المؤلف هو العدم والملكة (واما مؤلف وهو) اى المؤلف (الذى) اللفظ الذى (لايكون) اى ذلك اللفظ (كذلك) اى لايكون ذلك اللفظ مثل المفرد يعنى ان القيود الخمسة المنفية فى المفرد فهى مثبتة فى المركب يعنى ان المؤلف مايراد بجزء منه الدلالة على هذا المعنى بقرينة المقابلة وقوله هو الذى لايكون كذلك باعتبار الطرفين حملية اعلم ان الحملية المستعملة فى العلوم تصديقا انما يراد فيها الذات من الموضوع ويراد المفهوم من المحمول لانه لو اريد المفهوم منهما معا لم يوجد بينهما تغاير ذهنى ولايفيد الحمل بل يكون الحملية حينئذ طبيعية لكون الحكم فيها على المفهوم مع ان الطبيعية من قبيل التصورات كما قال السيد الشريف والعصام رحمهما الله فى حاشية التصديقات وحينئذ لا يستعمل الطبيعية فى العلوم تصديقا يحكم فيها على الافراد ويحكم فى الطبيعية على المفهوم فلا تستعمل الطبيعية فى العلوم تصديقا وقوله وهو الذى لايكون كذلك قضية حملية طبيعية مستعملة ههنا تعريفا للمؤلف فان المعرف الذى هو المؤلف مرجعا للضمير فهو مبتدا ههنا والتعريف وهو قوله الذى لايكون آه خبر المبتدا وكلما كان المعرف مبتدا والتعريف خبرا فيكون الحملية

عكس التعريف فيكون الحكم فيها على المفهوم بل على طبيعة الموضوع فيكون الحملية طبيعية وهى من قبيل التصورات فى الحقيقة وان كانت من قبيل التصديقات فى الصورة ولذا قال بعض الفضلاء لايكون بين التعريف والمعرف حكم حقيقى اذا كان المعرف مبتدا والتعريف خبرا فيكون التعريف مع المعرف على هذا التقدير عكس التعريف كما يكون تعريفا المؤلف والمفرد ههنا كذلك بل يكون بينهما حكم صورى فانهما متحدان بالذات ومتغايران بالاجمال والتفصيل اما اذا كان التعريف موضوعا والمعرف محمولا فيكون الحملية على هذا التقدير موجبة كلية منطبقة على جميع جزئياتها من حيث يستنبط احكام جزئياتها بطريق الصغرى السهيلة الحصول وقال الشيخ الرضى فى شرح الكافية فى قوله ومن خواصه دخول اللام ان عكس التعريف عند العلماء العربية ان يجعل نقيض المعرف مبتدا ونقيض التعريف خبرا وطرد التعريف عند العربية ان يجعل نقيض التعريف مبتدا ونقيض المعرف خبرا كما اذا قلنا فى تعريف الاسم ان ما ليس باسم فهو ليس بما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فى عكس التعريف وكما اذا قلنا فى تعريفه كل ما لايدل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فهو ليس باسم فى طرد التعريف عند العربية وعند المنطقيين ان عكس التعريف ان يجعل المعرف مبتدا والتعريف خبرا وطرد التعريف عند المنطقيين ان يجعل التعريف مبتدا والمعرف خبرا انتهى كلامه وعكس التعريف طبيعية وطرد التعريف فقضية حملية موجبة كلية منطبقة على جميع جزئياتها من حيث يتعرف احكام جزئياتها بطريق الصغرى السهيلة الحصول كما اذا قلنا ههنا كل ما يراد بالجزء منه الدلالة على جزء المعنى فهو مركب ويجرى فى طرد التعريف الصغرى السهيلة الحصول مثل ان يقال ههنا قولنا زيد قائم فهو مركب لان قولنا زيد قائم ما يراد بالجزء منه الدلالة على جزء المعنى وكل ما يراد بالجزء منه الدلالة على جزء المعنى فهو مركب فينتج القياس الحاصل من الشكل الاول ان قولنا زيد قائم فهو مركب ويكون فى ضمن جميع عكس التعريف طرد التعريف ويكون التعريف جامعا لافراده عكسا ويكون مانعا لاغياره طردا فظهر ان كل واحد من قوله وهو الذى لا يراد بالجزء منه الدلالة على جزء معناه ومن قوله وهو الذى لايكون كذلك قضية حملية طبيعية لكونهما عكس التعريف ولكون الحكم فيهما على طبيعة الموضوع ولم يفهم بعض حقيقة الحال فقال ما قال (كرام الحجارة) يعنى ان قولنا رام الحجارة فهو مؤلف لان قولنا رام الحجارة فهو ما يراد بالجزء منه الدلالة على جزء معناه وكل ما يراد بالجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو مؤلف فينتج القياس الحاصل من الشكل الاول بطريق الصغرى السهيلة الحصول ان قولنا رام الحجارة مؤلف ولما كان الرامى عبارة

عن ذات صدر منه الرمى والحجارة عبارة عن الاجسام الصغيرة الغير النامية فقولنا
دام الحجارة فهو ما يراد بالجزء منه الدلالة على جزء معناه لكن المقدم حق والتالى
مثله وهذا التصوير دليل الصغرى السهيلة الحصول فافهم (و) اللفظ (المفرد
اما كلى) واما جزئى لان المفرد ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة واما ما يمنع
نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة وكل ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فهو
كلى وكل ما يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فهو جزئى فينتج القياس الحاصل من
الطريق الخامس من الاقتراني ان المفرد اما كلى واما جزئى فكل شئ شانه كذا فهو نوعان فالمفرد
نوعان فالنوع الاول هو الكلى (وهو) اى الكلى (الذى) اى اللفظ المفرد الذى
(لا يمنع نفس تصور مفهومه) اى تصور مفهوم ذلك اللفظ المفرد بالنظر الى الذهن
(عن وقوع الشركة) اى عن وقوع شركة افراد هذا اللفظ المفرد فى مفهوم ذلك اللفظ
وزاد المص كلمة نفس فى تعريف الكلى لادخال الكليات الفرضية مثل العنقاء وشريك البارى
وواجب الوجود والشمس فان هذه الالفاظ كليات فرضية بالنظر الى الذهن لانا فرضنا
افراد هذه الالفاظ فى الذهن يكون كل واحد منها كليا فرضيا ومطلق التصور حصول
صورة الشئ فى العقل والتصور المقابل الى التصديق هو التصور الساذج والمفهوم
ما يفهم من اللفظ وقوله الذى جنس قريب للكلى لكونه عبارة عن اللفظ المفرد وقوله لا يمنع
نفس تصور آه بمنزلة الفصل القريب فيكون تعريف الكلى حدا تاما لكونه مركبا من الجنس
القريب والفصل القريب والفرق بين الكلى والكل بحسب المفهوم ظاهر لان الكلى ما لا يمنع
نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة والكل ما يتركب من الاجزاء فيصدق من طرفى الكلى
والكل سالبتان كليتان بطريق ان يقال لا شئ من الكلى بكل ولا شئ من الكل بكلى وكلما صدق
من طرفى الكليين سالبتان كليتان فهما متباينان تباينا كليا لكون مرجع التباين بين الشيئين
هو صدق السالبتين الكليتين كما اذا قيل لا شئ من الانسان بفرس لكون الانسان حيوانا
ناطقا ولا شئ من الفرس بانسان لكون الفرس حيوانا صاهلا فحينئذ ان الانسان والفرس
متباينان تباينا كليا بحسب المفهوم كما يكون متباينين تباينا كليا بحسب التحقيق فظهر
مما قررناه ان الكلى والكل متباينان تباينا كليا بحسب المفهوم لكون مفهوم الكلى ما لا يمنع
نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة ولكون مفهوم الكل ما يتركب من الاجزاء فالفرق
بينهما مغايرة كلية بحسب المفهوم فان التباين الكلى بين الشيئين مغايرة كلية بينهما والفرق
بين الكلى والكل بحسب التحقيق ان الكلى جزء للكل والكل جزئى للكلى كما يكون الحيوان جزء من
تعريف الانسان فان تعريف الانسان حيوان ناطق فيكون الحيوان الكلى جزء للانسان مع
ان الانسان جزئى اضافى للحيوان لكون الجزئى الاضافى ما يندرج تحت الاعم واذا كان الحيوان

جزءا من تعريف الانسان فيكون الانسان كلا للحيوان لكونه مركبا من الحيوان والناطق ولكون
المركب من الاجزاء كلا والفرق بين الكل والجزء بحسب التحقيق ان الكل اخص من الجزء مطلقا
لصدق الموجبة الكلية الشرطية المتصلة من طرف الكل ولصدق الشرطية المتصلة التى
هى عبارة عن رفع الايجاب الكلى ههنا من طرف الجزء الذى هو الكلى ههنا بطريق ان يقال
كلما تحقق الكل تحقق الجزء وليس كلما تحقق الجزء تحقق الكل وكلما صدقت هاتان القضيتان
فيكون بين الكل مثل الانسان وبين الكلى مثل الحيوان عموم وخصوص مطلقا لكون
مرجع العموم والخصوص المطلق هو صدق الموجبة الكلية من طرف الاخص وصدق رفع
الايجاب الكلى من طرف الاعم والعموم والخصوص المطلق تباين جزئى بل مغايرة جزئية
بين الشيئين فظهر ان الفرق بين الكلى وبين الكل تباين كلى بل مغايرة كلية بحسب المفهوم
وبحسب التحقيق تباين جزئى ومغايرة جزئية فافهم وقال البعض الفرق بين الكلى والكل
ان الكلى الذى هو عبارة عن الجزء يحمل على الكلى الذى هو عبارة عن الجزئى كما يحمل الحيوان
الذى هو جزء للانسان على الانسان الذى هو كل للحيوان لكونه مركبا من الحيوان والناطق
كما يقال كل انسان حيوان ولا يحمل الكل على الكلى مطلقا سواء كان الحمل بالايجاب
الكلى او بالايجاب الجزئى انتهى كلامه وهذا القول منقوض بمثل الناطق فانه
جزء من تعريف الانسان فيكون جزء للانسان مع ان الانسان يحمل على الناطق الذى
هو جزئه بان يقال كل ناطق انسان وايضا بان ذلك القول منقوض بقولنا بعض
الحيوان انسان فتامل حق التامل فتح الله تعالى لك هذا الفرق (كالانسان)
يعنى ان الانسان كلى لان الانسان ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة وكل
ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فهو كلى فينتج القياس الحاصل بطريق
الصغرى السهيلة الحصول ان الانسان كلى والنوع الثانى جزئى ولذا قال (واما جزئى)
والجزئى كلى باعتبار معناه الذى هو قوله الآتى الذى يمنع نفس تصور آه لان هذا التعريف
كلى ولو لم يكن الجزئى كليا مع كونه معرفا ههنا لزم التعريف بالمباين لكون الكلى عدميا
بمعنى ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة ولكون الجزئى وجوديا بمعنى ما يمنع
نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيكون بينهما تباين كلى وتقابل بالعدم والملكة
فان الكلى عبارة عن عدم الجزئية عما من شانه الجزئية فتعين ان الجزئى باعتبار معناه
فهو كلى مع ان الجزئى باعتبار افراده مثل زيد وعمرو وبكر فهو جزئى فافهم
(وهو) اى الجزئى (الذى) اى اللفظ المفرد الذى (يمنع نفس تصور مفهومه)
اى تصور مفهوم هذا اللفظ المفرد بالنظر الى الذهن (عن وقوع ذلك) اى عن وقوع شركة
افراد ذلك اللفظ المفرد فى مفهومه وزاد المصنف كلمة نفس فى تعريف الجزئى احترازا عن مثل

الشمس وواجب الوجود فانهما كليان وقوله الذى جنس قريب للجزئى وقوله يمنع نفس تصور مفهومه آه بمنزلة الفصل القريب لكون هذا القول مركبا من فعل وفاعل مع ان الفصل من اقسام المفرد كما ستعرف فحينئذ ان هذا التعريف مركب من الجنس القريب والفصل القريب وكل تعريف مركب من الجنس القريب والفصل القريب فهو حد تام والفرق بحسب المفهوم بين الجزئى والجزء ظاهر لان مفهوم الجزئى ما يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة ومفهوم الجزء ما يتركب من الاجزاء والفرق بينهما بحسب التحقق فهو مثل الفرق بين الكلى وبين الكل فتدبر (كزيد) يعنى ان زيدا جزئى لان زيدا ما يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة لكون ماهية زيد اى حيوان زيد هى حيوان ناطق مع التشخص وكل ما يمنع نفس تصور مفهومه عن الشركة فهو جزئى فينتج القياس الحاصل بطريق الصغرى سهلة الحصول ان زيدا جزئى (و) اللفظ المفرد (الكلى) نوعان لان اللفظ المفرد الكلى (اما ذاتى) واما عرضى وكل شئ شانه كذا فهو نوعان فينتج القياس الحاصل من الصغرى المنفصلة ومن الكبرى الحملية ان اللفظ المفرد الكلى نوعان والصغرى المنفصلة نظرية واثباتها بالتعريفين الآتيين يحصل بطريق ان يقال ان الكلى اما يدخل فى حقيقة جزئياته واما ما لا يدخل فى حقيقة جزئياته وكل ما يدخل فى حقيقة جزئياته فهو ذاتى وكل ما لا يدخل فى حقيقة جزئياته فهو عرضى فينتج القياس الحاصل من الطريق الخامس من الاقترانى ان الكلى اما ذاتى واما عرضى وهذه النتيجة هى الصغرى المطلوب اثباتها فتعين ان الذاتى مفرد كلى ذاتى نوع اول للكلى وجنس للجنس وللنوع وللفصل كما يكون الكلى نوعا اولا للمفرد وجنسا للذاتى وللعرضى وكما يكون الجزئى كليا باعتبار مفهومه وان كان جزئيا باعتبار افراده ونوعا ثانيا للمفرد اعلم ان كل واحد من المفرد والمؤلف ومن الكلى والجزئى ومن الذاتى والعرضى ومن الجنس والنوع والفصل ومن الخاصة والعرض العام فهو الجزئى الاضافى بمعنى كل اخص مندرج تحت الاعم لان المفرد والمؤلف مندرجان تحت اللفظ الاعم منهما والكلى والجزئى مندرجان تحت المفرد الاعم منهما والذاتى والعرضى مندرجان تحت الكلى الاعم منهما والجنس والنوع والفصل مندرجات تحت الذاتى الاعم منها والخاصة والعرض العام مندرجان تحت العرضى الاعم منهما والجزئى الاضافى اعم مطلقا من الجزئى الحقيقى الذى هو بمعنى ما يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة ومادة الاجتماع مثل زيد فانه اخص مندرج تحت الانسان الاعم منه ويمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فحينئذ يجتمع فى مثل زيد الجزئى الحقيقى والاضافى معا ومادة افتراق الجزئى الاضافى عن الجزئى الحقيقى مثل الانسان فانه اخص مندرج تحت الحيوان الاعم منه فبان ان الجزئى الاضافى

والحقيقى بينهما عموم وخصوص مطلقا (وهو) اى الذاتى (الذى) اى الكلى (يدخل) اى الكلى (فى حقيقة جزئياته) اى فى ماهيات جزئيات ذلك الكلى والحقيقة والماهية ما به الشئ هو هو كما قال التفتازانى فى شرح العقائد وان قال البعض الماهية والحقيقة ما يعلم به الشئ بكنهه والجزئيات جمع جزئى كما يكون المرفوعات جمع مرفوع والمراد ههنا هو الاعم من الجزئى الاضافى ومن الجزئى الحقيقى وان خص فى المثال الآتى الجزئى الاضافى بالذكر وان قال كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس مع ان الانسان والفرس جزئيان اضافيان لكن الحيوان داخل فى حقيقة الجزئيات الحقيقية كما يدخل فى حقيقة الجزئيات الاضافية فانه داخل فى حقيقة زيد وفى حقيقة هذا الفرس كما يكون داخلا فى حقيقتى الانسان والفرس فان حقيقة زيد حيوان ناطق مع التشخص وحقيقة هذا الفرس حيوان صاهل مع التشخص كما يكون حقيقة الانسان حيوانا ناطقا وحقيقة الفرس حيوانا صاهلا مع ان زيدا وهذا الفرس جزئيان حقيقيان والانسان والفرس جزئيان اضافيان فتعين ان المراد من الجزئيات المذكورة فى تعريف الذاتى فهو اعم من الجزئيات الاضافية ومن الجزئيات الحقيقية والبعض لم يفهم حقيقة الحال فى هذا المقام فقال ما قال وقوله الذى جنس قريب لانه عبارة عن الكلى الشامل الى الافراد والاغيار وقوله يدخل فى حقيقة جزئياته بمنزلة الفصل القريب لانه يميز الذاتى عن العرضى وعن جميع الاغيار فيكون هذا التعريف مركبا من الجنس القريب والفصل القريب وكل تعريف مركب من الجنس القريب والفصل القريب فهو حد تام فهذا التعريف حد تام اعلم ان للذاتى معنيين فالمعنى الاول خاص بالجنس والفصل وهو ما لا يدخل فى حقيقة جزئياته وهذا التعريف غير شامل للنوع الحقيقى مثل الانسان فان الانسان لا يدخل فى حقيقة جزئياته مثل زيد فان زيدا عبارة عن حيوان ناطق مع قطع النظر عن المشخصات الخارجية وكذا ان الانسان عبارة عن حيوان ناطق فيكون النوع الحقيقى عين جزئياته وحينئذ لا يدخل النوع الحقيقى فى حقيقة جزئياته فلا يكون النوع الحقيقى ذاتيا على هذا المعنى الاول والمعنى الثانى عام شامل الى الجنس والنوع والفصل وهو ما لا يخرج عن حقيقة جزئياته والمصنف رحمه الله تعالى ذكر ههنا المعنى الاول واراد المعنى الثانى بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم لان الدخول يستلزم عدم الخروج فحينئذ قوله يدخل بمعنى لم يخرج ونكتة المجاز ههنا دفع توهم صحة المعنى الاول الخاص ههنا وقرينة ارادة المعنى الثانى العام قوله الآتى والذاتى اما مقول آه لان المنقسم الى الجنس والنوع الحقيقى والفصل فيما سيأتى فهو الذاتى الكائن بالمعنى الثانى العام لا المعنى الاول الخاص فتدبر فان البعض لم يفهم حقيقة الحال فقال ما قال

(كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) يعني ان الحيوان داخل في حقيقتي الانسان والفرس لكون حقيقة الانسان حيوانا ناطقا ولكون حقيقة الفرس حيوانا صاهلا مع ان الانسان والفرس جزئيان اضافيان للحيوان فحينئذ ان الحيوان ما لا يخرج عن حقيقة جزئياته وكل ما لا يخرج عن حقيقة جزئياته فهو ذاتي فالحيوان ذاتي وهو المطلوب (واما عرضي) والعرضي مفرد وكلي وذاتي لان العرض داخل في ماهيتي العرض اللازم والعرض المفارق فان تعريف العرض اللازم هو عرض يمتنع انفكاكه عن الماهية وتعريف العرض المفارق هو عرض لا يمتنع انفكاكه عن الماهية وكذا ان العرضي داخل في حقيقتي الخاصة والعرض العام فان حقيقة الخاصة هي عرض يختص بحقيقة واحدة وحقيقة العرض العام هي عرضي يعم حقائق فوق واحدة فحينئذ ان العرضي ما لا يخرج عن حقيقة جزئياته فهو ذاتي فينتج ان لفظ العرضي ذاتي ونوع ثان للكلي كما مر وهو جنس للعرض اللازم والعرض المفارق وكذا جنس للخاصة وللعرض العام فتعين ان العرضي ذاتي باعتبار انواعه وهي عرض لازم وعرض مفارق وخاصة وعرض عام فحينئذ ان العرضي ذاتي باعتبار انواعه وعرضي باعتبار مفهومه وهو ما لا يخرج عن حقيقة جزئياته فافهم فان هذه الاسئلة اوردت على اكثر الطلبة من طرف السئلة عند الامتحان الذي هو عبارة عن التجربة (وهو) اي العرضي (الذي)[٢] اي الكلي الذي (يخالفه) اي يخالف ذلك الكلي الى الذاتي يعني ان العرضي عبارة عما لا يدخل في حقيقة جزئياته او العرضي ما يخرج عن حقيقة جزئياته (كالضاحك بالنسبة الى الانسان) يعني ان الضاحك خارج عن حقيقة الانسان التي هي عبارة عن الحيوان الناطق فان العلماء الميزانية يعتبرون باقدم الخواص المترتبة للانواع فصلا وذاتيا كالناطق للانسان فان الناطق اقدم الخواص المترتبة للانسان لانه يفيد بما في ضميره وفي افكاره في الاكثر والاغلب بالنطق وكذا ان المنطق اقدم الخواص المترتبة للانسان بخلاف الضاحك والكاتب فلذا اعتبروا بالناطق ذاتيا وفصلا وكذا يعتبر المنطقي اقدم الاعم للانواع ذاتيا وجنسا كالحيوان للانسان فان الحيوان اقدم الاعم للانسان بخلاف الماشي والاكل والشارب ❊ فان الحيوان عبارة عن جسم نام حساس متحرك بالارادة وكذا الانسان جسم نام حساس متحرك بالارادة والجسم اقدم من الماشي والاكل والشارب له فلذلك يعتبر المنطقي الناطق ذاتيا وفصلا مثلا ومثل الضاحك والكاتب عرضا عاما للانسان وكذا يعتبر المنطقي الحيوان ذاتيا وجنسا للانسان مثلا لكونه اقدم اعم الانسان ومثل الماشي والاكل عرضا عاما له فلا يلزم الترجيح بلا مرجح وما قيل من ان تمييز الذاتي عن العرضي وتمييز العرضي عن الذاتي عسير لكونه ترجيحا بلا مرجح فهو ليس بشيء

[٢] قوله الذي في تعريف العرضي جنس قريب للعرضي وقوله يخالفه بمنزلة الفصل القريب وكل مركب من الجنس والفصل القريبين حد تام وهذا التعريف حد تام منه

فتأمل تنل فتعين ان الضاحك خارج عن حقيقة الانسان فيكون الضاحك عرضيا (والذاتي) وضع المصنف المظهر موقع المضمر دفعا لتوهم ارادة المعنى الحقيقي من قوله يدخل في تعريف الذاتي مع ان قوله يدخل ههنا بمعنى ما لا يخرج بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم فان الدخول مستلزم لعدم الخروج كما ذكر في بعض الحواشي ولو اراد المصنف بقوله وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته المعنى الاول للذاتي الذي هو ما يدخل في حقيقة جزئياته ولم يرد المعنى الثاني الذي هو ما لا يخرج عن حقيقة جزئياته لم يناسب عبارته ههنا لمسلك تعريف الشيء اولا وتقسيمه ثانيا لان المناسب بهذا المسلك ان يعرف الذاتي اولا ههنا بالمعنى الثاني الذي هو عبارة عما لا يخرج عن حقيقة جزئياته وان ينقسم ثانيا الى الجنس والنوع والفصل فان المعنى الاول لا يصدق على النوع فان حقيقة النوع عين حقيقة جزئياته كما يكون حقيقة الانسان عين حقيقة زيد وعمرو وبكر وبشر مثلا لان حقيقة الانسان حيوان ناطق وكذا حقيقة كل واحد من زيد وعمرو وبكر وبشر فهي حيوان ناطق وقيد مع التشخص في تعريفات تلك الجزئيات من قبيل العوارض الخارجية ولكن يصدق التعريف الثاني على النوع كما يصدق على الجنس والفصل فح يكون المراد من الذاتي في قوله والكلي اما ذاتي هو المعنى الثاني كما يكون المراد بالذاتي في قوله والذاتي اما مقول في جواب ما هو آه هو المعنى الثاني ويكون قوله يدخل في التعريف المذكور في المتن بمعنى لا يخرج فيصدق هذا التعريف المذكور في المتن على النوع ايضا لان عين الشيء لا يخرج عن ذاته حتى يناسب عبارة المصنف ههنا الى مسلك تعريف الشيء اولا وتقسيمه ثانيا فتأمل او وضع المص المظهر موضع المظهر دفعا لتوهم ارجاع الضمير الى قوله عرضي في قوله واما عرضي فانه لو قال وهو اما مقول مقام قوله والذاتي اما مقول توهم ارجاع الضمير الى عرضي في قوله واما عرضي لانه اذا دار الضمير بين القريب والبعيد فرجوعه الى القريب اولى من رجوعه الى البعيد (اما مقول في جواب ما هو) اي في جواب المسؤل عنه وهو عبارة ههنا عن الجنس اورده هذا السؤال على اكثر الطلبة (بحسب الشركة المحضة) اي الشركة الخالصة يعني ان الذاتي ثلثة انواع لان الذاتي اما جنس واما نوع واما فصل وكل شيء شانه كذا فهو ثلثة انواع فالذاتي ثلثة انواع اما الكبرى فهي بديهية غير محتاجة الى البيان واما الصغرى فلان الذاتي اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة واما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا واما مقول في جواب اي شيء هو في ذاته وكل مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة فهو الجنس وكل مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا فهو النوع وكل مقول في جواب اي شيء هو

فى ذاته فهو الفصل فينتج القياس المركب من الصغرى المنفصلة ومن الكبريات الثلث الحملية ومن الطريق الخامس من الاقترانى ان الذاتى اما الجنس واما النوع واما الفصل فهذه النتيجة هى عين الصغرى المطلوب باثباتها وان احتمل ان يكون ذلك القياس من غير متعارف الشكل الثالث لكن الراجح ان يكون القياس المذكور من غير المتعارف الغير المشهور من الشكل الاول لعدم الامتياز بين جزئى المنفصلة بحسب المفهوم لان كل واحد من جزئى المنفصلة يصح ان يكون معاندًا بفتح النون والآخر معاندِا بكسر النون والمعانِد بالكسر مقدم فى الذكر فقط والمعاند بالفتح تال فى الذكر بدون الطبع فحينئذ كون القياس المذكور من الشكل الاول راجح وذلك القياس مع صغراه المنفصلة ومع كبرياته الثلث الحملية مذكور فى المتن ههنا لان قول المص فيما سيأتى وهو الجنس وهو النوع وهو الفصل كبريات حمليات ثلث له وقوله والذاتى اما مقول آه صغراه المنفصلة وهذا القياس المذكور فى المتن من الشكل الاول ان كان قول المص والذاتى اما مقول فى جواب ما هو واما مقول الذى هو صغرى القياس المذكور قضية حملية مرددة المحمول وان كان قول المص والذاتى اما اما مقول آه شرطية منفصلة فهذا القياس المذكور فى المتن يحتمل ان يكون من الشكل الثالث لان الحد الاوسط الذى هو قوله مقول جزء المقدم فى الصغرى وجزء المقدم فى الكبرى لانه محمول المقدم فى الصغرى وموضوع المقدم فى الكبرى فيكون القياس المذكور على هذا التقدير من الشكل الثالث لكن لا امتياز مقدم المنفصلة عن تاليها ولا امتياز تاليها عن مقدمها بحسب الطبع لان مقدمها معانِد بالكسر وتاليها معانَد بالفتح كما مر ويصح ان يكون مقدمها فى الذكر تاليا فى المآل لكون المعانِد والمعانَد بالكسر والفتح من باب المفاعلة وكون بناء باب المفاعلة للمشاركة بين الاثنين فحينئذ يكون القياس المثبت للصغرى المطوية ههنا كما قررناه من الغير المتعارف الغير المشهور من الشكل الاول لكون الحد الاوسط جزء غير تام من الصغرى والكبرى سمع هكذا من فحول بعض العلماء الاعلام عليهم رحمة الله الملك العلام فتدبر كمال التدبر تنل (كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) يعنى ان الحيوان مقول فى جواب ما هو بحسب الشركة المحضة وكل مقول فى جواب ما هو بحسب الشركة المحضة فهو جنس فالحيوان جنس فحينئذ اذا سئل من الانسان مع الفرس بما هما فيجاب بالحيوان لانه اذا قيل ما الانسان والفرس فهذا القول سؤال بحسب الشركة المحضة فيكون الجواب عنه جنسا واذا سئل عن الانسان فقط بطريق ان يقال ما الانسان فهذا القول سؤال عن الماهية المختصة للانسان فيجاب عنه بقولنا حيوان ناطق فيقال انه حيوان ناطق (وهو) اى وكل مقول فى جواب ما هو بحسب الشركة المحضة (الكلى) قوله وهو الجنس كبرى الشكل الاول من الصغرى المنفصلة المركبة من الشقوق الثلثة

المذكورة ههنا بقوله والذاتى اما مقول آه واما مقول آه وهذه القضية شخصية باعتبار الضمير وباعتبار مرجعه موجبة كلية والسور تنوين قوله مقول لان التنوين اذا كان للتكثير فيكون سور الموجبة الكلية فى الحملية وذلك لان هذه القضية كبرى للشكل الاول او الشكل الثالث على ما قررناه وشرط اطراد انتاج الشكل الاول بحسب الكم كلية الكبرى وان كان شرط انتاج الشكل الثالث بحسب الكم كلية احد المقدمتين لكن القياس المذكور فى المتن من ضربه الاول مع ان الضرب الاول من الشكل الثالث مركب من موجبة كلية صغرى ومن موجبة كلية كبرى وعلى التقديرين المذكورين ان قوله وهو الجنس باعتبار مرجع الضمير موجبة كلية وان كان هذه القضية شخصية باعتبار الضمير لكون معنى الضمير جزئيا معينا وشخصا معينا وقال بعض من لم يكن له بضاعة من الفن قطعا ان قوله وهو الجنس مهملة باعتبار مرجع الضمير فلا تلتفت الى قول هذا البعض وكذا الحال والشان فى قوله الآتى وهو النوع وهو الفصل (ويرسم) اى الجنس (بانه) اى بطريق ان يقال ان الجنس (كلى) اى ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة (مقول) اى محمول لان كلامنا فى الاجزاء المحمولة على المعرف بفتح العين ولان كلمة المقول اذا تعدى بعلى فيكون بمعنى الحمل غالبا وان كان بمعنى الاطلاق بعضا وكلمة على فى قوله على كثيرين متعلق على قوله مقول فلذا كان قوله مقول بمعنى المحمول بقرينة كلمة على وقال البعض وانما قال المصنف مقول ليتعلق اليه كلمة على وانما قال الكلى موصوفا للمقول وقول هذا البعض ليس بشئ لان الكلى صفة مثل المقول وان نقل من الوصفية الى ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فافهم (على كثيرين مختلفين بالحقائق) احترز بقوله بالحقائق عن النوع فانه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة وبمجموع قوله مختلفين بالحقائق احترز عن الجزئيات الشخصية مثل زيد وعمرو وبكر وبشر فانها مختلفة بالعدد دون الحقيقة ❊ واحترز بقوله بالحقائق عن النوع فان النوع كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة كما سيجئ وقوله الحقائق جمع حقيقة والحقيقة والماهية ما به الشئ هو هو كما قال التفتازانى او ما يعلم به الشئ بالكنه كما قال البعض وما قيل من ان الكثيرين جمع كثير واقل الكثير اثنان واقل الجمع ثلثة عند العربية واثنان عند علماء الميزانية فيلزم فى ان يجمع الكثير بالكثيرين ان اقل الجمع ستة عند العربية واربعة عند الميزانية فهو ليس بشئ لان هذا الجمع بالنظر الى الآحاد فلا يلزم المحذور المذكور (فى جواب ما هو) احترز به عن الفصل والعرض فانهما مقولان فى جواب اى شئ وقال البعض ان الكلى جنس قريب للجنس والمقول عرض عام لازم له وقوله على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب ما هو خاصة لازمة له فحينئذ هذا الرسم مركب من الجنس القريب ومن الخاصة اللازمة فيكون قوله كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب ما هو

٢ ولو كان لفظ الكثيرين جمعا بالنظر الى الانواع الكثيرين لزم المحذور المذكور لكنه جمع بالنظر الى الآحاد فلا يلزم المحذور المذكور فافهم منه

رسما تاما وقول هذا البعض ليس بملتفت اليه لان الكلي جنس بعيد للجنس وللنوع وللفصل
بواسطة الذاتي لكون الجنس البعيد هو ما يكون جنسا بواسطة آخر والذاتي جنس قريب
للجنس وللنوع وللفصل من غير واسطة لكون الجنس القريب ما يكون جنسا من غير واسطة
وحينئذ يكون قوله كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو مركبا من
الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة وعلى هذا التقدير يكون قوله كلي مقول على كثيرين آه رسما
ناقصا كما قال عمر الكاتبي في رسالة الشمسية ويسمى التعريف رسما ناقصا ان كان بالخاصة
وحدها او بها وبالجنس القريب انتهى كلامه ولو قال المصنف ههنا ويرسم بانه ذاتي مقول
على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو لكان هذا الرسم تاما لكن المصنف قال
ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين آه فيكون هذا القول رسما ناقصا على قول عمر الكاتبي
فاطلع على هذا فقس البواقي الآتي عليه من رسم النوع ومن رسم الفصل ومن رسم
الخاصة ومن رسم العرض العام وحد الجنس هو ذاتي تحته انواع مختلفة الحقائق
كالانسان والفرس والحمار فان حقائق هذه الانواع مختلفة لكون حقيقة الانسان حيوانا
ناطقا ولكون حقيقة الفرس حيوانا صاهلا ولكون حقيقة الحمار حيوانا ناهقا
اعلم ان الميزانيين جعلوا الكليات الخمس مبادي التصورات واجزاء لانواع القول الشارح
من الحد التام والحد الناقص والرسم التام والرسم الناقص باعتبار رسومها بدون
حدودها لمناسبة رسومها بدون حدودها الى انواع القول الشارح لان المقولية معتبرة
في رسومها بدون حدودها مع ان المقولية معتبرة في انواع القول الشارح كما يكون الحيوان
الناطق مقولا على الانسان اذا سئل عنه بما هو بطريق ان يقال ما الانسان فيجاب بان
يقال انه حيوان ناطق فلذا عرف المص ههنا الكليات الخمس بالرسوم دون الحدود
وقال ويرسم ويرسم ويرسم آه وان قال البعض ان هذه التعريفات الخمسة حدود الكليات الخمس
لكن قول هذا البعض غير معتبر عند فحول العلماء الاعلام والجنس اما قريب وهو ما يكون
جنسا من غير واسطة جنس آخر مثل الحيوان فانه جنس للانسان من غير واسطة واما بعيد
وهو ما يكون جنسا بواسطة جنس آخر كالجسم النامي فانه جنس للانسان بواسطة الحيوان لانه
يقال ان الجسم النامي جنس الحيوان والحيوان جنس للانسان فينتج القياس المساوي الحاصل من الشكل
الاول ان الجسم النامي جنس الجنس للانسان ويجعل هذه النتيجة صغرى ويضم المقدمة
الاجنبية كبرى اليها ويقال وكل جنس الجنس للانسان فهو جنس للانسان فينتج القياس الثاني
ان الجسم النامي جنس للانسان والجنس باعتبار المرتبة اربعة انواع الجنس العالي والجنس
السافل والجنس المتوسط والجنس البسيط والجنس العالي ما يكون تحته جنس ولا يكون
فوقه جنس وقال عمر الكاتبي الجنس العالي ما يكون اعم الاجناس كالجوهر فانه اعم من الجسم

٣ اعلم ان المصوتية بالقوة عرض عام لازم للكليات الخمس لكونها عارضة لحقيقة جميعا كما ذكر في المتن فتامل منه

ومن الجسم النامي ومن الحيوان الكائنة تحته والجنس السافل ما يكون فوقه جنس ولا يكون تحته جنس
وقال عمر الكاتبي ان الجنس السافل هو ما يكون اخص الاجناس مثل الانسان لانه اخص من
الجسم النامي والجسم والجوهر الكائنة فوقه والجنس المتوسط ما يكون فوقه وتحته جنس
وقال عمر الكاتبي ان الجنس المتوسط ما يكون اعم من السافل واخص من العالي مثل الجسم
والجسم النامي فانهما اعمان من الانسان الذي تحتهما واخصان من الجوهر الذي فوقهما
والجنس البسيط ما لا يكون فوقه وتحته جنس وقال عمر الكاتبي ان الجنس البسيط
ما يكون مباينا للكل كالعقل ان قلنا ان الجوهر ليس بجنس للعقل فانها على الفرض
المذكور تباين الى الجوهر كما تباين الى الحيوان والى الجسم النامي والى الجسم ولا يكون
فوقها وتحتها جنس والجنس العالي يسمى جنس الاجناس بطريق التنازل وبطريق ان يقال
مثلا ان الجوهر جنس للجسم والجسم جنس للجسم النامي والجسم النامي جنس للحيوان والحيوان
جنس للانسان فينتج القياس المساوي الحاصل من الشكل الاول ان الجوهر جنس للجنس
للجنس للجنس للانسان وكل جنس للجنس للجنس للجنس للشيء يسمى جنس الاجناس فالجنس
العالي جنس يسمى الاجناس وقد يقال لمثل الجسم النامي جنس بعيد ولمثل الجسم جنس ابعد
ولمثل الجوهر جنس بعيد ابعد فافهم (واما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية)
بضم الخاء او بفتحها وهي ما يختص بحقيقة واحدة كما سيجيء وقوله اما مقول الى آخره هو الشق
الثاني للصغرى المنفصلة المركبة من الشقوق الثلثة كما ذكرناه (معا) وهو مؤكد
للجمعية المستفادة من الواو العاطفة الكائنة بين الشركة والخصوصية ولدفع توهم
الاستيناف في هذا الواو وباعتبار التركيب حال منهما والعامل في الحال هو معنى الفعل
المستفاد من لام الشركة والخصوصية يعني اعرف اشتراك الاشخاص الجزئية وخصوصيتها
واشير اليهما حال كونهما مجتمعين فتعين انه حال مؤكدة من بين اقسامها السبعة التي مر
بيانها في قوله مستعينا بالله تعالى واورد هذا السؤال على اكثر الطلبة الذين اصاب
اسمهم القرعة الشرعية فتبصر (كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو) يعني ان الانسان
مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا وكل مقول في جواب ما هو بحسب
الشركة والخصوصية معا فهو نوع فالانسان نوع اما الكبرى فهي بينة غير محتاجة الى البيان
والاثبات واما الصغرى فهي غير بينة بل محتاجة الى البيان والاثبات بالدليل الذي يحصل
بطريق ان يقال ههنا ان الانسان جواب عن السؤال عن زيد وعمرو وبما هما وكل جواب عن
السؤال من زيد وعمرو وبما هما فهو مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا
فينتج من الضرب الاول من الشكل الاول ان الانسان مقول في جواب ما هو بحسب الشركة
والخصوصية معا وهذه النتيجة هي عين الصغرى المطلوب اثباتها اعلم انه اذا سئل

٣ والحسب بمعنى الاقتضاء فيكون المعنى باقتضاء الشركة والخصوصية معا منه

عن زيد وحده مثلا فيجاب بالانسان كما يجاب بالانسان اذا سئل عن زيد وعمرو معا فانه
اذا قيل ما زيد وعمرو فيجاب بالانسان وكذا اذا قيل ما زيد فيجاب بالانسان ولا يجاب
بالحيوان الناطق مع التشخص لان ماهية النوع عين ماهية الجزئيات دون مشخصاتها
الخارجية فان ماهية زيد مع قطع النظر عن مشخصاته الخارجية هى الحيوان الناطق
كما يكون ماهية الانسان هى عبارة عن الحيوان الناطق وحينئذ يكون الماهية المختصة
الى زيد هى عبارة عن الحيوان الناطق فاذا سئل عن الجزئيات الشخصية منفردة او مجتمعة
فيجاب بانواعها كما مثلناه فافهم (وهو) اى كل مقول فى جواب ما هو بحسب الشركة
والخصوصية معا هو (النوع) وقوله وهو النوع كبرى للشق الثانى من الصغرى المركبة
من الشقوق الثلثة المذكورة فى المتن وحينئذ يكون القول المذكور باعتبار الضمير شخصية
وباعتبار مرجعه موجبة كلية والسور تنوين قوله مقول الذى هو مرجع الضمير كما بيناه فى
قوله وهو الجنس الذى هو كبرى للشق الاول من الصغرى المنفصلة المذكورة فى المتن فافهم
اعلم ان النوع قسمان نوع حقيقى ونوع اضافى فالنوع الاضافى هو كل ماهية يقال عليها
وعلى غيرها الجنس فى جواب ما هو قولا اوليا كالجسم فانه نوع الجوهر لانه اذا سئل عن الجسم
والجزء الذى لا يتجزى بما هما بطريق ان يقال ما الجسم والجزء الذى لا يتجزى فيجاب عنه بالجوهر
الذى هو جنسهما فيكون الجسم نوعا اضافيا عاليا كما ستعلم ان شاء الله تعالى (و)
النوع الحقيقى (يرسم) اى النوع الحقيقى (بانه) اى بطريق ان يقال ان النوع الحقيقى
(كلى) اى ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة (مقول) اى محمول (على كثيرين)
اى على اشخاص (مختلفين بالعدد) اى بالتشخص الخارجى وبصورتهم وبهيئتهم وبمادتهم
(دون الحقيقة) فان حقيقتهم عين حقيقة انواعهم (فى جواب ما هو) واحترز
بقوله بالعدد دون الحقيقة عن الجنس ولحترز بقوله فى جواب ما هو عن الفصل والعرضى
فان السؤال منهما باى شئ وقوله كلى جنس بعيد للنوع لانه جنس له بواسطة الذاتى لكون الذاتى
جنسا قريبا للنوع كما مر وقوله مقول عرض عام لازم له وقوله على كثيرين مختلفين بالعدد
دون الحقيقة فى جواب ما هو فهو خاصة لازمة له فحينئذ هذا الرسم مركب من الجنس البعيد
ومن الخاصة اللازمة وكل رسم مركب من الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة فهو رسم
ناقص فهذا الرسم ناقص على قول عمر الكاتبى وناقصا ان كان بالخاصة وحدها او بها
وبالجنس البعيد فى الشمسية انتهى وان قال البعض هذا الرسم رسم تام تدبر ولو قال
المص ههنا ويرسم بانه ذاتى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فى جواب
ما هو لكان هذا الرسم تاما لكونه مركبا من الجنس القريب وهو الذاتى ههنا ومن الخاصة
اللازمة لكن المص قال ههنا ويرسم بانه كلى مقول على كثيرين آه فكان هذا الرسم ناقصا

كما قال عمر الكاتبى عليه رحمة البارى فاذا سمعت قول ذلك البعض فلا تلتفت اليه والنوع الحقيقى
اما متعدد الاشخاص وهو المقول فى جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان
فانه اذا سئل من زيد وعمرو بما هما بطريق ان يقال ما زيد وعمرو فيجاب عنه بان يقال انهما انسان
واما غير متعدد الاشخاص وهو المقول فى جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس فانه اذا
سئل عن الشمس بطريق ان يقال ان هذا الكوكب ما هو فيكون هذا القول سؤالا بما هو بحسب
الخصوصية المحضة فيجاب عنه بان يقال هذا الكوكب شمس فحينئذ ان الشمس نوع منحصر
فى فرد شخصى ولكون النوع الحقيقى منقسما على متعدد الاشخاص او غير متعدد الاشخاص
عرفه بعض الفحول بانه كلى مقول على واحد او على كثيرين متفقين بالحقائق فى جواب ما هو
اعلم ان النوع مطلقا باعتبار المرتبة وبطريق التنازل اربعة اقسام فالقسم الاول هو
النوع العالى وهو ما يكون اعم الانواع وقال البعض ان النوع العالى ما يكون
تحته نوع ولا يكون فوقه نوع كالجسم فانه اعم من الجسم النامى والحيوان والانسان مع ان
كل واحد منها انواع تحته ويسمى نوعا عاليا لانه لم يوجد فوقه نوع والقسم الثانى هو
النوع السافل وهو ما يكون اخص الانواع وقال البعض ان النوع السافل ما يكون
فوقه نوع ولا يكون تحته نوع كالانسان فانه اخص من الحيوان ومن الجسم النامى ومن الجسم
مع ان كل واحد منها انواع فوقه وانما سمى نوعا سافلا لانه لم يوجد تحته نوع ويسمى النوع
السافل بطريق التصاعد نوع الانواع بطريق ان يقال مثلا ان الانسان نوع الحيوان
والحيوان نوع الجسم النامى والجسم النامى نوع الجسم فينتج القياس المساوى الحاصل
من الشكل الاول ان الانسان نوع للنوع للنوع للجسم وكل شئ شانه كذا فهو يسمى نوع
الانواع بطريق التصاعد والقسم الثالث هو النوع المتوسط وهو ما يكون اعم
من السافل واخص من العالى وقال البعض ان النوع المتوسط ما يكون فوقه وتحته نوع
كالجسم النامى والحيوان فانهما اعمان من الانسان واخصان من الجسم مع ان الانسان تحتهما
نوع والجسم فوقهما نوع وانما سمى نوعا متوسطا لكونه بين العالى والسافل والقسم الرابع
هو النوع البسيط وهو ما يكون مباينا لكل واحد من العالى والسافل والمتوسط وقال البعض
ان النوع البسيط ما لا يكون فوقه وتحته نوع كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس للعقل لانه يباين
لكل واحد من العالى والسافل والمتوسط مع انه لم يوجد فوقه وتحته نوع وانما سمى مثل العقل
نوعا بسيطا لتجرده عن المادة (واما غير مقول فى جواب ما هو) هذا القول ليس بمستدرك
بل اشارة الى المغايرة بجميع الجهة بين الفصل وبين ما سبق من النوع والجنس فى كونهما جوابين
عن السؤال بما هو وفى كون الفصل جوابا عن السؤال باى شئ هو فى ذاته (بل مقول فى جواب
اى شئ هو فى ذاته) والشئ هو ما يصح ان يعلم ويخبر عنه وهو ههنا عبارة عن المسؤل عنه

وهو الفصل والسؤال باى شئ هو عن المميز المطلق والسؤال باى شئ هو فى ذاته عن المميز
الذاتى كما اذا سئل عن الانسان بطريق ان يقال الانسان اى شئ هو فى ذاته فيجاب بالناطق الذى
هو المميز الذاتى له لانه فصل له مع ان الفصل من انواع الذاتى والسؤال باى شئ هو فى عرضه
عن المميز العرضى كما اذا قيل الانسان اى شئ هو فى عرضه فيجاب بالضاحك وللذات اربع
معان الاول ما يقوم بعينه والثانى ما يقوم به الغير والثالث ما يستقل فى الفهم
والرابع بمعنى الماهية والمراد بالذات ههنا هو المعنى الرابع فافهم (وهو) اى الفصل
المقول فى جواب اى شئ هو فى ذاته (الذى) اى الذاتى انما فسرنا بقوله الذى بالذاتى بقرينة
قوله والذاتى اما مقول آه وحينئذ قوله الذى جنس قريب للفصل لانه شامل على افراد
الفصل وعلى اغياره من النوع والجنس وقوله يميز الشئ آه بمنزلة الفصل القريب
كما مر وحينئذ ان هذا التعريف مركب عن الجنس القريب ومن الفصل القريب وكل تعريف
مركب عن الجنس القريب والفصل القريب فهو حد تام فهذا التعريف حد تام للفصل
(يميز) اى الذاتى (الشئ) اى النوع كالانسان (عما) اى عن النوع الآخر كالفرس الذى
(يشاركه) اى يشارك النوع الآخر الذى هو مثل الفرس الى النوع الاول الذى هو
مثل الانسان (فى الجنس) مثل الحيوان فظهر ان الشئ ههنا عبارة عن النوع وكلمة ما
فى عما عبارة عن النوع الآخر وانما ذكر ههنا حد الفصل فان التعريف مختلف فيه فان
القدماء لا يجوزون التعريف بالمفرد فان كل تعريف عندهم سواء كان حدا تاما او
حدا ناقصا او رسما تاما او رسما ناقصا فهو مركب والمتاخرون يجوزون التعريف بالمفرد
فى الحد الناقص والرسم الناقص دون الحد التام والرسم التام والمختار عند المص
هو مذهب القدماء فى التعريف وللاشارة الى ذلك ذكر ههنا حد الفصل الذى هو
قوله الذى يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس بدون حد الجنس الذى هو كلى تحته انواع مختلفة
الحقائق وبدون حد النوع الذى هو كلى تحته اشخاص متفقة الحقائق كما سبق ولو قال
المص ههنا وهو الذى يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس او فى الوجود لكان هذا الحد شاملا الى
المذهبين لكن قال وهو الذى يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس بدون او فى الوجود فلم يكن حد
الفصل شاملا الى المذهبين فظهر ان المص اختار مذهب القدماء فى التعريف فتدبر
(كالناطق بالنسبة الى الانسان) يعنى ان الناطق فصل للانسان لان الناطق مقول
فى جواب اى شئ هو فى ذاته وكل مقول فى جواب اى شئ هو فى ذاته فهو فصل فينتج ان الناطق
فصل او يقال ان الناطق فصل لان الناطق ما يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس وكل ما
يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس فهو فصل فينتج القياس الحاصل بطريق الصغرى التسهيلة
الحصول ان الناطق فصل (وهو) اى كل مقول فى جواب اى شئ هو فى ذاته او الذى يميز الشئ

عما يشاركه فى الجنس (الفصل) هذه القضية باعتبار الضمير شخصية وباعتبار مرجع الضمير موجبة
كلية والسور تنوين مقول فى قوله بل مقول فى جواب اى شئ آه فان التنوين اذا كان للتنكير فيكون
سور الموجبة الكلية كما مر غير مرة فحينئذ يكون هذه القضية كبرى الشق الثالث من الصغرى
المركبة من الشقوق الثلثة المذكورة فى المتن يعنى ان الذاتى اما الجنس واما النوع واما
الفصل لان الذاتى اما مقول فى جواب ما هو بحسب الشركة المحضة واما مقول فى جواب
ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا واما مقول فى جواب اى شئ هو فى ذاته وكل مقول فى
جواب ما هو بحسب الشركة المحضة فهو الجنس وكل مقول فى جواب ما هو بحسب الشركة
والخصوصية معا فهو النوع وكل مقول فى جواب اى شئ هو فى ذاته فهو فصل فينتج
القياس المنتظم من الطريق الخامس من الاقترانى ان الذاتى اما الجنس واما النوع واما الفصل
وهو المطلوب والفصل اما قريب وهو ما يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس القريب
كالناطق فانه يميز الانسان عن الفرس المشارك فى الحيوانية واما فصل بعيد وهو ما يميز الشئ
عما يشاركه فى الجنس البعيد كالحساس للانسان فان الحساس يميز الانسان عن الاشجار
المشاركة له فى الجسم النامى ويقال للمميز عن المشاركات الوجودية فصل كالقيام بذاته المميز
بالجوهر عن الاعراض المشاركة له فى الوجود وهذا القول مذهب المتاخرين وعند
القدماء ان المميز عن المشاركات الوجودية ليس بفصل بل خاصة لازمة له لكون وجود الممكنات
من قبيل الاعراض الذهنية العامة ولكون المميز عن الاعراض العامة المشاركة الوجودية خاصة
لازمة وذلك لان القيام بذاته خاصة لازمة مميزة للجوهر عن الاعراض المشاركة له فى الوجود
لانه لو لم يكن خاصة لازمة مميزة له لكان فصلا ذاتيا مميزا له ولو كان فصلا ذاتيا مميزا له لكان
فوق الجوهر جنس فان كل شئ له فصل فلا بد له من جنس ولو كان فوقه جنس لم يكن الجوهر جنسا
عاليا مع ان كون الجوهر جنسا عاليا متفق عليه والمتاخرون منعوا بان كل شئ له فصل
فلا بد له من جنس وقالوا ان القيام بذاته فصل ذاتى مميز للجوهر عن المشاركات العرضية
مع ان الجوهر لم يكن له فصل سمع من فحول بعض العلماء ان منع المتاخرين هذه القاعدة
البديهية مكابرة فحينئذ ان الصحيح مذهب المتقدمين لانه لا شك ان القيام بذاته خاصة
لازمة مميزة للجوهر عن المشاركات الوجودية العرضية وان اختار عمر الكاتبى مذهب المتاخرين
فى الشمسية حيث قال وكيف كان ذ يميز الماهية عن مشاركها فى جنس او فى وجود فكان فصلا
انتهى كلامه فافهم (ويرسم) اى الفصل (بانه) اى بطريق ان يقال ان الفصل (كلى)
اى ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة (مقول) اى محمول (على الشئ) اى
على المعرف والمميز بفتح الراء فى الاول وبفتح الباء فى الثانى (فى جواب اى شئ) هذا الشئ
عبارة عن المسؤل عنه وهو ههنا الفصل (هو) اى الشئ الاول (فى ذاته) اى الشئ او

والذات ههنا بمعنى الماهية وقوله كلى جنس بعيد للفصل لكونه جنسا له بواسطة الذاتى
كما مر غير مرة وقوله مقول — عرض عام لازم له كما مر غير مرة وقوله فى جواب اى شئ هو فى ذاته
خاصة لازمة له فحينئذ ان هذا الرسم مركب من الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة
وكل رسم مركب من الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة فهو رسم ناقص فقوله كلى مقول
على الشئ فى جواب اى شئ هو فى ذاته رسم ناقص على قول عمر الكاتبى فى الشمسية حيث قال ورسما
ناقصا ان كان بالخاصة وحدها او بها وبالجنس البعيد وان قال البعض ان هذا الرسم تام
لكن قول هذا البعض غير معتبر عند اعلم العلماء ولو قال المصنف ويرسم بانه ذاتى مقول على
الشئ فى جواب اى شئ هو فى ذاته مقام قوله ويرسم بانه كلى مقول على الشئ آه لكان هذا
الرسم تاما لكونه مركبا من الجنس القريب الذى هو ههنا الذاتى ومن الخاصة اللازمة التى هى
ههنا قوله اى شئ هو فى ذاته لكن المصنف قال ههنا ويرسم بانه كلى مقول على الشئ فى جواب
اى شئ هو فى ذاته فكان هذا الرسم ناقصا كما قال عمر الكاتبى عليه رحمة البارى
(واما العرضى) فهو مفرد كلى ذاتى لكونه داخلا فى حقيقة جزئياته حقيقية او اضافية
داخل فى حقيقة تلك الجزئيات النوعية لان حقيقة العرض اللازم هى عرضى يمتنع انفكاكه
عن الماهية وحقيقة العرض المفارق هى عرضى لا يمتنع انفكاكه عن الماهية وحقيقة
الخاصة هى عرضية تختص بحقيقة واحدة وحقيقة العرض العام هى عرضى يعم
حقائق فوق واحدة فحينئذ يكون العرضى ذاتيا باعتبار انواعه وافراده وان كان
باعتبار مفهومه عرضيا ويكون جنسا قريبا لتلك الانواع الاربعة المذكورة ويكون
نوعا للكلى اعلم ان العرضى نوعان لان العرضى اما عرض لازم واما عرض مفارق وكل شئ
شانه كذا فهو نوعان فالعرضى نوعان اما الكبرى المطوية فهى بديهية بينة غير محتاجة الى
البيان والاثبات واما الصغرى فهى نظرية غير بينة بل محتاجة الى البيان والاثبات ودليل اثبات
الصغرى المطوية ههنا هو قوله واما العرضى آه ويحصل اثبات الصغرى بان يقال ان الفرد
اما العرض اللازم واما العرض المفارق لان العرضى اما ما يمتنع انفكاكه عن الماهية واما
ما لا يمتنع انفكاكه عن الماهية وكل ما يمتنع انفكاكه عن الماهية فهو العرض اللازم وكل
ما لا يمتنع انفكاكه عن الماهية فهو العرض المفارق فينتج القياس المنتظم من الصغرى
المنفصلة ومن الكبريين الحمليتين عين الصغرى المطوية المطلوب اثباتها ههنا وهذه النتيجة
قولنا ان العرضى اما العرض اللازم واما العرض المفارق والقياس الاول المثبت للمطلوب بالذات
فهو صغراه وكبراه مطويتان ههنا كما قررنا والقياس الثانى المثبت للصغرى المطوية من
القياس الاول فهو مع صغراه المنفصلة المركبة من الشقين ومع الكبريين الحمليتين مذكور
فى المتن فان صغراه المنفصلة قوله واما العرضى فاما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او لا يمتنع

وكبرى الشق الاول من المنفصلة الصغرى المركبة من الشقين فهو قوله وهو العرض اللازم
وكبرى الشق الثانى منها فهى قوله وهو العرض المفارق وذلك الترتيب لا يخفى لمن له ادنى مسكة
فى الفن وان خفى على بعض الحذجة العندة وذلك العرضى (فاما ان يمتنع انفكاكه) اى لا يمكن
انفصال ذلك العرضى (عن الماهية) المعروضة الملزومة كالتعجب بالقوة للانسان فان التعجب
هو ادراك الامور الغريبة فهذا الادراك لا ينفصل عن ماهية الانسان لان تصور ماهية
الانسان يستلزم تصور ماهية التعجب فحينئذ يمتنع انفكاك التعجب بالقوة عن ماهية
الانسان وماهية الانسان حيوان ناطق (وهو) اى كل ما يمتنع انفكاكه عن الماهية
(العرض اللازم) هذه القضية باعتبار الضمير شخصية لكون معنى الضمير جزئيا معينا
وشخصيا معينا كما ذكر فى رسالة الوضعية وباعتبار مرجعه موجبة كلية من المحصورات
الاربعة فان هذه القضية كبرى الشكل الاول ان كان القياس المذكور منه وان احتمل
ان يكون القياس المذكور من الشكل الثالث لكن يكون من ضربه الاول المركب من الموجبتين
الكليتين احديهما صغراه والاخرى كبراه كما فى الضرب الاول من الشكل الاول وشرط الشكل
الاول بحسب الكم كلية الكبرى فتعين ان قوله وهو العرض اللازم موجبة كلية كبرى سواء كان
القياس المذكور من الشكل الاول او من الشكل الثالث كما عرفت فى قوله والذاتى اما مقول
فى جواب ما هو آه والسور فى هذه القضية مستفاد من كلمة ما فى مرجع الضمير وهو ما يمتنع
انفكاكه عن الماهية وهذا المرجع سبق ذكره فى ضمن التقسيم فان لفظ ما ههنا اما موصول
واما موصوف وان كان اسما موصولا فيكون لفظ ما ههنا للاستغراق الذى هو سور الموجبة
لان معانى الموصولات كلية كما ذكر فى الوضعية فحينئذ يكون الموصولات اما للجنس واما
للاستغراق واما للعهد فظهر ان لفظ ما فى مرجع الضمير المسبوق فى ضمن التقسيم للاستغراق
اذا كان اسما موصولا وان كان لفظ ما موصوفا فتنكيره للاستغراق فيكون لفظ ما فى
مرجع ضمير هو للاستغراق ايضا اذا كان موصوفا فيكون قوله وهو العرض اللازم ايضا
موجبة كلية كبرى للشق الاول من الصغرى المنفصلة المركبة من الشقين المذكورين فى
المتن وكذا ان قوله وهو العرض اللازم فهو طرد التعريف لان تعريف العرض اللازم مرجع
لضمير هو ههنا فهو مبتدأ لكون الضمير مبتدأ والمعرف بفتح الراء وهو قوله العرض اللازم
فهو خبره واذا كان التعريف مبتدأ والمعرف خبرا فيكون التعريف اطراديا ويقال له طرد التعريف
عند الميزانيين كذا قال الشيخ الرضى فى شرح الكافية فى قوله ومن خواصه دخول اللام كما مر
غير مرة وطرد التعريف قضية حملية موجبة كلية منطبقة على جميع جزئياتها من حيث
ينبسط احكام جزئياتها بطريق الصغرى السهلة الحصول ويقال ههنا ان الضاحك
بالقوة ما يمتنع انفكاكه عن الماهية وكل ما يمتنع انفكاكه عن الماهية فهو العرض اللازم

فالضاحك بالقوة هو العرض اللازم وكذا يقال ههنا ان الماشي بالقوة ما يمتنع انفكاكه عن الماهية وكل ما يمتنع انفكاكه عن الماهية فهو العرض اللازم فالماشي بالقوة هو العرض اللازم فظهر ان قوله وهو العرض اللازم ههنا فهو طرد التعريف بل موجبة كلية كبرى للشق الاول من الصغرى المنفصلة المركبة من الشقين المذكورين كما عرفت ان الشق الاول من تلك الصغرى المنفصلة هو قوله واما العرضي فاما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية والشق الثاني منها قوله او لا يمتنع وان زعم البعض ان قوله وهو العرض اللازم قضية طبيعية وان الحكم فيها على المفهوم لا على الافراد نعم لو قال المصنف ههنا ان العرض اللازم هو ما يمتنع انفكاكه عن الماهية لكان المعرف مبتدأ والتعريف خبرا فيكون قوله العرض اللازم هو ما يمتنع انفكاكه عن الماهية عكس التعريف لكون المعرف مبتدأ والتعريف خبرا لكن قال وهو العرض اللازم فكان هذا القول طرد التعريف بل قضية حملية موجبة كلية منطبقة على جميع جزئياتها من حيث يتعرف احكام جزئياتها بطريق الصغرى السهلة الحصول فاحفظ تلك الفوائد فانها تنفع في افادتك واستفادتك الفوائد والعرض اللازم مفرد باعتبار ان لا يراد بجزء اللفظ دلالة على جزء المعنى وكذا مفرد باعتبار النقل عن المعنى الوصفي الى ما يمتنع انفكاكه عن الماهية وكذا مفرد باعتبار الوضع بازاء ما يمتنع انفكاكه عن الماهية فحينئذ يكون العرض اللازم كليا باعتبار انه ما يمنع نفس تصور مفهومه عن الشركة ويكون جزئيا اضافيا باعتبار ما يندرج تحت الاعم ويكون ذاتيا باعتبار انه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو ويكون جنسا للخاصة والعرض العام وكذا الحال في العرض المفارق فانهما ذاتيان باعتبار انواعهما الجزئية وعرضيان باعتبار مفهومهما كما مر واللازم اما ذهني واما خارجي فاللازم الذهني كون الشيء بحيث يلزم من تصور المسمى تصوره كلزوم التعجب الى ماهية الانسان واللازم الخارجي هو كون الشيء بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه فيه كلزوم السواد للحبشي والمراد ههنا هو اللزوم الذهني لكون امتناع الانفكاك معتبرا في مفهوم العرض اللازم ولكون اللازم الخارجي غير منضبط وغير مطرد مع ان الميزانيين يعتبرون الى المطرد والمنضبط واللازم الذهني اما غير بين واما بين بالمعنى الاخص واما بين بالمعنى الاعم فاللازم الغير البين هو ما يفتقر فيه جزم اللزوم بين اللازم والملزوم الى وسط كلزوم ضياء الارض الى وجود النهار بواسطة طلوع الشمس واللازم البين بالمعنى الاخص هو ما يكفي فيه تصور الملزوم فقط في جزم اللزوم بين اللازم والملزوم كلزوم كون الاثنين ضعف الواحد الى ماهية الاثنين واللازم البين بالمعنى الاعم هو ما يكفي فيه تصور اللازم والملزوم معا في جزم اللزوم بينهما كلزوم الزوجية الى ماهية الاربعة وان سبق اقسام اللزوم في تعريف

الدلالة الالتزامية لكن كررنا ذكرها ههنا لاقتضاء المقام ولينكشف هذه الاقسام بالانكشاف التام في اذهان الطلاب الكرام (او لا يمتنع) انفكاكه عن الماهية (وهو) اي كل ما لا يمتنع انفكاكه عن الماهية (العرض المفارق) وهذه القضية ايضا باعتبار ضمير هو شخصية وباعتبار مرجع الضمير موجبة كلية كبرى للشق الثاني من الصغرى المنفصلة المركبة من الشقين المذكورين في المتن كما مر والعرض المفارق اما سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل واما بطيء الزوال كالشيب والشباب واما ممكن الزوال كالفقر الدائم للرجل وكل شيء شانه كذا فهو ثلثة انواع فالعرض المفارق ثلثة انواع وذكر العرض المفارق في بحث الكليات الخمس فهو استطرادي لينكشف الخاصة اللازمة مع العرض اللازم كمال الانكشاف لان الاشياء تنكشف باضدادها تام الانكشاف فافهم (وكل واحد منهما) اي من العرض اللازم والعرض المفارق (اما ان يختص) اي كل واحد منهما (بحقيقة واحدة) كاختصاص التعجب بالانسان والحقيقة ما يعلم به الشيء بالكنه مثل الحد التام لشيء فظهر ان الخاصة ما يختص بحقيقة واحدة وقال مولينا الفاضل الجامي قدس سره السامي في شرح الكافية ان الخاصة ما يوجد في شيء ولا يوجد في غيره ومآل هذين الحدين واحد يعني ان كل واحد منهما اما ان يختص بحقيقة واحدة واما ان يعم حقائق فوق واحدة وكل ما يعم حقائق فوق واحدة فهو العرض العام فينتج القياس الحاصل من الطريق الخامس من الاقتراني ان كل واحد منهما اما الخاصة واما العرض العام فكل شيء شانه كذا فهو نوعان فكل واحد منهما نوعان فافهم (وهو) اي كل ما يختص بحقيقة واحدة (الخاصة) هذه القضية ايضا باعتبار الضمير شخصية وباعتبار مرجع الضمير موجبة كلية كبرى للشق الاول من الصغرى المنفصلة المركبة من الشقين المذكورين في المتن احديهما قوله اما ان يختص بحقيقة واحدة والاخرى قوله الآتي واما ان يعم حقائق فوق واحدة كما مر غير مرة (كالضاحك بالقوة) والضاحك ذات ثبت له الضحك والقوة تهيء شيء لشيء كما قال الكلنبوي (والضاحك بالفعل) وهو عبارة عن خروج الشيء من العدم الى التحقق كما قال الكلنبوي عليه رحمة الباري في رسالة الامكان المختصين (للانسان) اي بالانسان يعني ان الضاحك خاصة لان الضاحك ما يختص بحقيقة واحدة وكل ما يختص بحقيقة واحدة فهو خاصة فالضاحك خاصة اما الكبرى فهي بديهية واما الصغرى نظرية واثباتها بان يقال ان الضاحك ما يوجد في الانسان ولا يوجد في غيره طبيعيا وكل شيء شانه كذا فهو ما يختص بحقيقة واحدة فالضاحك ما يختص بحقيقة واحدة وهذه النتيجة هي عين الصغرى المطلوب اثباتها (وترسم) اي الخاصة (بانها) اي بطريق ان يقال ان الخاصة (كلية) اي ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة (تقال) اي تحمل تلك الكلية

(على ما) اى على افراد كانت (تحت حقيقة واحدة) قوله تحت حقيقة ظرف مستقر صلة موصول
ان كان كلمة ما اسما موصولا على مذهب البصريين لان الظرف المستقر مقدر بالفعل عندهم
وان كان مقدرا بالاسم عند الكوفيين واذا كان مقدرا بالفعل فيكون جملة خبرية
ولا بد ان يكون الصلة جملة خبرية لان الاسم الموصول هو ما لا يتم جزء الا بصلة وعائد وقال
البصريون ان الظرف المستقر مقدر بالفعل وقال الكوفيون انه مقدر بالاسم وثمرة الخلاف
ومنشأ الاختلاف ان البصريين يجوزون وقوع الظرف المستقر صلة لكون المتعلق المحذوف
فيه فعلا عندهم ولكون الظرف المستقر جملة خبرية على هذا التقدير والكوفيون لا يجوزون
وقوع الظرف المستقر صلة لكون المتعلق المحذوف فيه اسما عندهم ولكون الظرف المستقر
مفردا على هذا التقدير مع انه لا يجوز وقوع المفرد صلة كما بين فى علم النحو واما اذا كان كلمة
ما هنا موصوفا فيجوز ان يقدر الظرف المستقر وهو قوله تحت حقيقة بالفعل وبالاسم
لكون الظرف المستقر صفة على تقدير ان يكون كلمة ما موصوفا ولجواز ان يكون الصفة
مفردا وجملة فافهم (فقط) واحترز به عن العرض العام (قولا عرضيا) واحترز به
عن الفصل لانه مقول على الشئ بالقول الذاتى وقوله كلية جنس بعيد للخاصة لكونه جنسا
بواسطة العرضى فان الكلى جنس الذاتى والعرضى من غير واسطة والعرضى جنس للعرض اللازم
والمفارق من غير واسطة والعرض اللازم والمفارق جنسان للخاصة وللعرض العام من غير
واسطة فتعين ان الكلية جنس بعيد للخاصة وقوله تقال لعرض لازم عام لها وقوله على ما تحت
حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا خاصة لازمة لها فحينئذ ان هذا الرسم مركب من الجنس البعيد
ومن الخاصة اللازمة وكل رسم مركب من الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة فهو رسم ناقص
فهذا الرسم ناقص على قول الكاتب القزوينى عليه رحمة البارى كما مر غير مرة وان قال
البعض ان هذا الرسم تام نعم ولو قال ورسم بانها عرضية لازمة او مفارقة تقال
على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا لكان هذا الرسم مركبا من الجنس القريب ومن
الخاصة اللازمة فيكون هذا الرسم تاما على هذا التقدير لكن المصنف قال ههنا ورسم
بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا فكان هذا الرسم ناقصا
على قول عمر الكاتبى عليه رحمة البارى فاعتبر الى قول الحذاق ولا تلتفت الى كلام الملاق
فانهم من الزراق والفساق (واما ان يعم) اى كل واحد من العرض اللازم والمفارق
(حقائق فوق واحدة) وحد العرض العام المستفاد من التقسيم انه ما يعم حقائق فوق
واحدة يعنى ان العرض اما ما يختص بحقيقة واحدة واما ان يعم حقائق فوق واحدة وكل ما يختص
بحقيقة واحدة فهو الخاصة وكل ما يعم حقائق فوق واحدة فهو العرض العام فالعرضى
اما الخاصة واما العرض العام (وهو) اى كل ما يعم حقائق فوق واحدة (العرض العام)

هذه القضية باعتبار ضمير هو شخصية وباعتبار مرجع الضمير موجبة كلية كبرى الشق الثانى
من الصغرى المنفصلة المركبة من الشقين المذكورين فى المتن كما مر غير مرة وان قال البعض
ان هذه القضية طبيعية نعم لو قال المص ههنا ان العرض العام هو ما يعم حقائق فوق واحدة
لكان المعرف مبتدأ والتعريف خبرا وكلما كان المعرف مبتدأ والتعريف خبرا لكان التعريف عكسيا وكلما
كان التعريف عكسيا فيكون القضية الحاصلة من المعرف ومن التعريف طبيعية لكن قال المص ههنا
وهو العرض العام فكان هذا التعريف اطراديا فحينئذ هذه القضية موجبة كلية منطبقة
على جميع جزئياتها من حيث يتعرف احكام جزئياتها بطريق الصغرى السهلة الحصول كقولنا النوم
عرض عام لان النوم ما يعم حقائق فوق واحدة وكل ما يعم حقائق فوق واحدة فهو عرض عام
فينتج القياس الحاصل من الشكل الاول ان النوم عرض عام تفطن وهذا العرض العام (كالمتنفس بالقوة)
والقوة هى بمعنى تهيؤ شئ لشئ كما مر (و) للمتنفس (بالفعل) والفعل هو خروج الشئ من العدم
الى المتحقق كما مر حال كونهما مختصين (للانسان) اى بالانسان (و) بـ (غيره) اى بغير الانسان
حال كون هذا الغير (من الحيوانات) مثل الفرس والبقر والبغل يعنى ان المتنفس عرض عام لان
المتنفس ما يعم حقائق فوق واحدة وكل ما يعم حقائق فوق واحدة فهو عرض عام فينتج القياس
الحاصل بطريق الصغرى السهلة الحصول ان المتنفس عرض عام كما مر غير مرة (ويرسم) اى العرض
العام (بانه) اى بطريق ان يقال ان العرض العام (كلى) اى ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن
وقوع الشركة (يقال) اى يحمل لان القول اذا تعدى بكلمة على يكون القول بمعنى الحمل ولكون الحمل
فى الاجزاء المحمولة (على ما) اى على افراد كانت (تحت حقائق) مثل زيد وعمرو وهذا الفرس
وذلك الفرس وهذا البغل وذلك البغل (مختلفة) كالانسان والفرس والحمار فان الانواع
مختلفة الحقائق لان حقيقة الانسان حيوان ناطق وحقيقة الفرس حيوان صاهل وحقيقة الحمار
حيوان ناهق ولا شك ان هذه الحدود الثلثة مختلفة (قولا عرضيا) واحترز بقوله حقائق
مختلفة عن الخاصة لانها مقولة على ما تحت حقيقة واحدة واحترز بقوله قولا عرضيا عن الفصل فانه
مقول على الشئ قولا ذاتيا وما قيل ان العرض العام لا يقال فى الجواب عن السؤال فهو فرية بلا مرية لان المقولية
معتبرة فى رسمه لكونها عرضا لازما للعرض العام فحينئذ اذا سئلنا عن الانسان مثلا بطريق ان نقول
الانسان اى شئ هو فى عرضه العام فيقال فى الجواب انه ماش اكل شارب نائم مستيقظ والكلى ايضا
جنس بعيد للعرض العام لكونه جنسا للعرضى الذى هو جنس له وقوله يقال عرض عام لازم له
وقوله على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا خاصة لازمة له فحينئذ هذا الرسم مركب من الجنس
البعيد ومن الخاصة اللازمة وكل رسم مركب من الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة فهو رسم
ناقص فهذا الرسم ناقص كما قال عمر الكاتبى عليه رحمة البارى وان قال البعض ان هذا
الرسم تام نعم لو قال المص ههنا ويرسم بانه عرضى لازم او مفارق يقال اه لكان هذا الرسم

مركبا من الجنس القريب ومن الخاصة اللازمة فيكون هذا الرسم تاما لكن قال ويرسم بانه كلي
يقال آه فكان هذا الرسم ناقصا على الكاتب القزويني في خلاصة الكلام وزبدة المقام وفذلكة
المرام ان الكلي باعتبار كونه مبادى التصورات خمسة اقسام لان الكلي باعتبار كونه مبادى
التصورات اما مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو واما
مقول على الشئ في جواب اى شئ هو في ذاته واما مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا
عرضيا واما مقول على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا وكل مقول على كثيرين مختلفين
بالحقائق فهو جنس وكل مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو فهو
نوع وكل مقول على الشئ في جواب اى شئ هو في ذاته فهو الفصل وكل مقولة على ما تحت حقيقة
واحدة فقط قولا عرضيا فهى خاصة وكل مقول على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا فهو عرض
عام فالكلي باعتبار كونه مبادى التصورات اما جنس واما نوع واما فصل واما خاصة
واما عرض عام وكل شئ شانه كذا فهو خمسة اقسام فالكلي باعتبار كونه مبادى التصورات
خمسة اقسام وهو المطلوب (والباب الثاني منها دوال (القول الشارح) وهو ما يكون
تصوره سببا لاكتساب تصور شئ آخر او تميزه عن كل ما عداه وقوله القول الشارح
مع موضوعه المحذوف قضية حملية شخصية على المشهور لكون اللام في الموضوع المحذوف
وهو قولنا الباب الثاني محمولا على العهد النوعي ومهملة على التحقيق لكون الباب الثاني المحذوف
عبارة عن الالفاظ ولكون الالفاظ من قبيل الاعراض مع ان تشخص العرض تابع الى محله كما قال
السيد السند قدس سره اللطيف وعند الميزانيين تلك القضية موجبة كلية لكون اللام للعهد
النوعي سور الموجبة الكلية عندهم كما عرفت في باب ايساغوجي ويسمى التعريف قولا لكون القول
معتبرا في ماهيته لان كلمة ما في قولنا ما يكون تصوره سببا لاكتساب تصور شئ آه
فهو عبارة عن القول وتقديره قول يكون تصوره سببا لاكتساب تصور شئ آخر او يميزه
عن كل ما عداه او لكون التعريف مشابها بالقول في كونه مركبا غالبا لان القول مركب غالبا
وقد لا يكون مركبا مثل الباء الجارة والتعريف ايضا مركب غالبا وقد يكون مفردا عند المتأخرين
فحينئذ ان تسمية التعريف بالقول من قبيل تسمية المشبه باسم المشبه به وتسمية التعريف
بالشارح لكشفه بالمعرف بفتح الراء اعلم ان الاقسام الاولية للتعريف ثلثة فالقسم الاول
هو التعريف اللفظي وهو ما يراد به تعيين معنى اللفظ بلفظ آخر واضح الدلالة عليه بالنسبة
الى السامع مثل تعريف البشر بالانسان بطريق ان يقال البشر انسان فان دلالة الانسان على
الحيوان الناطق اوضح من دلالة البشر عليه وان كانا مترادفين لكون معناهما هو الحيوان
الناطق والقسم الثاني هو التعريف التنبيهي وهو ما يراد به تحصيل صورة مخزونة في العقل
بلا احتياج الى كسب جديد كتعريف العقل بانه صفة في النفس يدرك بها التصورات والتصديقات

بعد التعريف به فيما سبق بانه قوة للنفس بها تستعد للعلوم والادراكات ولا يعتبر فيهما
الحدية والرسمية . والقسم الثالث هو التعريف الحقيقي وهو ما يراد به تحصيل صورة غير
حاصلة في العقل والقول الشارح من قبيل التعريف الحقيقي وهذا التعريف الحقيقي اما حد تام
حقيقي واما حد تام اسمي واما حد ناقص حقيقي واما رسم تام حقيقي واما رسم ناقص حقيقي
واما رسم ناقص اسمي فحينئذ يكون التعريف الحقيقي ثمانية اقسام فتعين ان هذه الاقسام
الثمانية مع التعريف اللفظي والتعريف التنبيهي اقسام ثمانية لمطلق التعريف نعم لو كان
للتعريف اللفظي وللتنبيهي حد ورسم وحقيقي واسمي لبلغ الاقسام الى اربعة وعشرين
لكن اربعة عشر منها عقيم لعدم جريان الحدية والرسمية والحقيقي والاسمي في التعريف
اللفظي والتنبيهي فبقي الاقسام عشرة منها والحد الحقيقي تحديد الامور الخارجية كتحديد
الانسان بطريق ان يقال الانسان حيوان ناطق والحد الاسمي تحديد الامور الذهنية و
الاعتبارية كتحديد العنقاء بطريق ان يقال العنقاء طائر مفروض يطير في القاف المفروض والرسم
الحقيقي ترسيم الامور الخارجية والرسم الاسمي ترسيم الامور الذهنية والاعتبارية والتعريفات
الاصطلاحية كافة اما حد اسمي واما رسم اسمي لكون التعريفات الاصطلاحية من قبيل الامور
الاعتبارية ومن قبيل الامور الذهنية كما ذكره العصام في حاشية التصديقات والقول الشارح
اما حد واما رسم والرسم قول دال على وجه ماهية الشئ (والحد) بمعنى المنع في اللغة ويسمى
حدا لكونه مانعا عن دخول الاغيار فيه (قوله دال على) كنه (ماهية الشئ) والمراد بالدلالة
ههنا الدلالة اللفظية الوضعية بقرينة القول وبقرينة ذكره في تعريف الحدود وبقرينة
تصدير الرسالة بالدلالة اللفظية الوضعية وباقسامها والماهية ما به الشئ هو هو او ما يعلم
به الشئ بكنهه والشئ ما يصح ان يعلم ويخبر عنه وههنا الشئ عبارة عن المحدود بقرينة الحد لان
كل حد فلا بد له من محدود واحترز بقوله دال عن القضية والقياس واحترز بقوله على كنه ماهية
الشئ عن الرسم والقول جنس قريب للحد لكونه جنسا له من غير واسطة وقوله على كنه ماهية
الشئ فصل قريب له لانه يميز الحد عما يشاركه في الجنس القريب فانه يميزه عن الرسم المشارك
له في القول فحينئذ يكون هذا التعريف مركبا من الجنس القريب ومن الفصل القريب فتعين ان
تعريف الحد حد تام بل حد اسمي لكونه تعريفا اصطلاحيا كما قال الفاضل العصام ان التعريفات
الاصطلاحية كلها اسمية لكون الاصطلاحات من قبيل الامور الاعتبارية المعقولة والحد
اما حد تام واما حد ناقص (و) الحد التام وهذا الواو استينافية فتامل (هو) اى
الحد التام (الذى) اى مطلق الحد (يتركب) اى مطلق الحد (من جنس الشئ) اى من
جنس المحدود (وفصله) اى ومن فصل المحدود (القريبين) واحترز بقوله من جنس
الشئ عن الرسم واحترز بقوله القريبين عن الحد الناقص وقوله الذى جنس قريب للحد التام

وقوله يتركب من جنس الشئ وفصله القريبين بمنزلة الفصل القريب له فيكون قوله الذى يتركب
من جنس الشئ وفصله القريبين حدا تاما للحد التام وقوله من جنس الشئ وفصله القريبين
يميز الحد التام عن الحد الناقص والرسم التام والرسم الناقص فافهم وهذا الحد ايضا حد تسمى
أمثل بالحد التام تمثيلا كاتنا (كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان) يعنى قولنا الحيوان
الناطق ما يتركب من جنس الشئ وفصله القريبين وكل ما يتركب من جنس الشئ وفصله القريبين
فهو حد تام فينتج بطريق السهيلة الحصول ان قولنا الحيوان الناطق حد تام فان الحيوان
جنس قريب للانسان والناطق فصل قريب للانسان فحينئذ يكون قولنا الحيوان الناطق مركبا
من الجنس القريب ومن الفصل القريب فيكون حدا تاما (وهو) اى الذى يتركب من جنس
الشئ وفصله القريبين يعنى كلما يتركب عن جنس الشئ وفصله القريبين (الحد التام)
وقوله وهو الحد التام فهو طرد التعريف للحد التام لان التعريف وهو مرجع الضمير مبتدا
والمعرف وهو قوله الحد التام خبره وباعتبار مرجع الضمير هذه القضية بطريق الاستخدام
موجبة كلية كبرى الشق الاول من الصغرى المركبة من الشقوق الاربعة وهذه الكبرى ذكرت فى المتن
والكبريات الثلثة الباقية للشقوق الثلثة الاخيرة من الصغرى فهى مطوية للاكتفاء بذكر الصغرى
وبذكر الكبرى الاولى وللامتحان للاذكياء ولان يبقى المحل للشرح وحاصل القياس هو بان يقال
ان القول الشارح اما ما يتركب من جنس الشئ وفصله القريبين واما ما يتركب من الجنس البعيد
للشئ ومن فصله القريب واما ما يتركب من الجنس القريب للشئ ومن الخاصة اللازمة واما
ما يتركب من عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة وكل ما يتركب من جنس الشئ وفصله
القريبين فهو الحد التام وكل ما يتركب من الجنس البعيد للشئ وفصله القريب فهو الحد الناقص
وكل مركب من الجنس القريب للشئ ومن الخاصة اللازمة فهو الرسم التام وكل ما يتركب عن
عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة فهو الرسم الناقص فينتج القياس الحاصل من الصغرى
المنفصلة المركبة من الشقوق الاربعة ومن الكبريات الحمليات الاربعة قولنا القول الشارح
اما الحد التام واما الحد الناقص واما الرسم التام واما الرسم الناقص ونضم الى هذه النتيجة
كبرى اخرى فنقول وكل شئ شانه كذا فهو اربعة انواع فينتج القياس الحاصل من الطريق
الخامس من الاقترانى ان القول الشارح اربعة انواع وقوله الحد التام مفرد باعتبارات
لا يراد بجزء اللفظ دلالة على جزء المعنى وباعتبار النقل من المعنى الوصفى الى معنى الذى يتركب
من جنس الشئ وفصله القريبين وباعتبار الوضع الى ذلك المعنى وكذا الحال فى الحد الناقص
وفى الرسم التام وفى الرسم الناقص وتسمية الحد التام بالتام لكونه مركبا من الذاتيين القريبين
اعنى الجنس القريب والفصل القريب فافهم (و) جنس (الحد الناقص) وماهيته
وطبيعته (و) هذه الواو للصوق (هو الذى) اى مطلق الحد (يتركب) اى تركب

هذا الحد المطلق (من الجنس البعيد للشئ) اى المحدود لان كل حد لا بد له من محدود
(وفصله) اى ومن فصل الشئ المحدود (القريب) واحترز بقوله من الجنس البعيد عن الحد
التام واحترز بقوله وفصله القريب عن الرسم التام واحترز بمجموع قوله من الجنس البعيد
وفصله القريب عن الرسم الناقص والجنس البعيد ما يكون جنسا بواسطة الجنس الآخر
والفصل القريب ما يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس القريب والجنس القريب ما يكون جنسا
من غير واسطة والفصل البعيد ما يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس البعيد كما مر غير مرة
ومجموع قوله والحد الناقص وهو الذى يتركب آه باعتبار الموضوع قضية حملية طبيعية لكون
لام الحد الناقص محمولا على الجنس المشهور لكون الحكم فيها على المفهوم ولكون هذا القول عكس
التعريف فافهم وقوله الذى جنس قريب للحد الناقص وقوله يتركب من الجنس البعيد للشئ
وفصله القريب يميز الحد الناقص عن جميع الاغيار لكون هذا القول فصلا قريبا له فحينئذ
يكون هذا التعريف مركبا من الجنس القريب ومن الفصل القريب وكل تعريف مركب من الجنس القريب
ومن الفصل القريب فهو حد تام فيكون تعريف الحد الناقص حدا تاما بل يكون حدا اسميا لكون
الحد الناقص من قبيل الامور الاعتبارية ويسمى حدا ناقصا لكون الحد الناقص مركبا من الذاتى
البعيد وهو الجنس البعيد ومن الذاتى القريب وهو الفصل القريب (كالجسم الناطق بالنسبة
الى الانسان) والجسم ما ينقسم طولا وعرضا وعمقا وهو جنس بعيد للانسان يعنى قولنا
الجسم الناطق ما يتركب من الجنس البعيد للشئ ومن الفصل القريب وكل مركب من الجنس البعيد
للشئ ومن الفصل القريب فهو حد ناقص فينتج القياس الحاصل بطريق الصغرى السهلة الحصول
ان قولنا الجسم الناطق حد ناقص والجسم الناطق حد ناقص حقيقى لكونه تحديدا للانسان الكلى الطبيعى
الموجود فى ضمن اشخاصه مثل زيد وعمرو وبكر تفطن (و) جنس (الرسم التام) وماهية
الرسم التام وطبيعة الرسم التام (وهو الذى) اى الرسم المطلق الذى (يتركب) اى الرسم
المطلق (من جنس الشئ) اى من جنس المرسوم الواو للصوق لان كل رسم فلا بد له من مرسوم (القريب)
مثل الحيوان للانسان (و) من (خواصه اللازمة) مثل الضاحك بالقوة للانسان
واحترز بقوله من جنس الشئ القريب عن الحد الناقص واحترز بقوله وخواصه اللازمة عن
الحد التام وانما سمى رسما لان الخاصة للشئ من قبيل الآثار المترتبة عليه والآثار المترتبة
على الشئ مرسومة فيه فلذا سمى رسما وانما سمى تاما لمشابهته بالحد التام فى الاشتمال على الجنس
القريب وقوله الذى جنس قريب للرسم التام وقوله يتركب من جنس الشئ القريب وخواصه
اللازمة فصل قريب له فحينئذ يكون هذا القول مركبا من الجنس القريب ومن الفصل القريب
فيكون هذا القول حدا تاما للرسم التام بل حدا تاما اسميا لكون الرسم التام من قبيل الامور
الاعتبارية فافهم وانما جمع قوله من خواصه وقال ومن خواصه ولم يقل من الخاصة اللازمة

اشارة الى ان لشئ واحد خواص لازمة متعددة كالضاحك بالقوة والكاتب بالقوة والمتعجب بالقوة للانسان (كالحيوان الضاحك فى تعريف الانسان) والحيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة وهو جنس قريب للانسان والضاحك ذات تثبت له الضحك وهو خاصة للانسان يعنى قولنا الحيوان الضاحك رسم تام للانسان لان قولنا الحيوان الضاحك ما يتركب من جنس الشئ ومن الخاصة اللازمة للانسان وكل شئ شانه كذا فهو رسم تام فينتج القياس الحاصل بطريق الصغرى السهيلة الحصول قولنا الحيوان الضاحك رسم تام حقيقى للانسان لكونه من قبيل الامور الموجودة (و) جنس (الرسم الناقص) وحقيقة الرسم الناقص وماهية الرسم الناقص وطبيعة الرسم الناقص (و) هذا الواو للصوق (هو الذى) اى المطلق الرسم الذى (يتركب) اى الرسم المطلق (عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة) وانما سمى ناقصا لعدم مشابهته الى الحد التام واحترز بقوله عن عرضيات عن الحد التام والناقص وقوله الذى جنس قريب للرسم الناقص وقوله يتركب عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة فصل قريب له فيكون مركبا من الجنس القريب ومن الفصل القريب وكل تعريف هذا شانه فهو حد تام فهذا التعريف حد تام للرسم الناقص (كقولنا فى تعريف الانسان) اى الانسان (ماش على قدميه) ويخرج به الماشى على الاقدام الاربعة (عريض الاظفار) ويخرج به مدور الاظفار (بادى البشرة) والبشرة بمعنى الجلد ويخرج به مستور البشرة بالشعر (مستقيم القامة) ويخرج به منحنى القامة (ضحاك بالطبع) ويخرج به الضحاك التعليمى وبعض هذه القيود مستغن عن البعض فحينئذ ان البعض قيد وقوعى يعنى ان قولنا ماش على قدميه آه ما يتركب عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة وكل ما يتركب عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة فهو رسم ناقص فينتج القياس الحاصل بطريق الصغرى السهيلة الحصول ان قولنا ماش على قدميه آه رسم ناقص اعلم ان المركب من الجنس القريب ومن الفصل القريب حد تام والمركب من الجنس البعيد ومن الفصل القريب حد ناقص والمركب من الجنس القريب ومن الخاصة اللازمة رسم تام وما عدا هذه الثلثة رسم ناقص سواء كان مركبا من العرض العام ومن الخاصة اللازمة او مركبا من الجنس البعيد ومن الخاصة اللازمة او مركبا من العرض العام ومن الفصل القريب او مركبا من الفصل البعيد ومن الخاصة اللازمة او مركبا من الفصل البعيد ومن الفصل القريب فافهم ولما فرغ من مبادى التصورات ومقاصدها اراد الشروع فى مبادى التصديقات من القضايا واحكامها من التناقض والعكس المستوى ومن عكس النقيض وتلازم الشرطيات فقال الباب الثالث من الابواب التسعة للمنطق دوال ✤ (القضايا) ✤ واحكامها وقال القضايا لانه انما جعل انواع القضايا موضوعات المسائل فى المباحث الآتية وقال الحملية كذا والشرطية كذا مثلا وللايماء والاشارة

الى ذلك قال القضايا فحينئذ قوله القضايا جمع انواعى وليس بجمع افرادى ههنا وقوله الباب الثالث القضايا باعتبار الموضوع شخصية على المشهور لكون لام القضايا محمولا على العهد النوعى وهذا القول قضية حملية مهملة على التحقيق لكون الباب الثالث عبارة عن الالفاظ مع ان الالفاظ من قبيل الاعراض وتشخص العرض تابع الى تشخص محله كما قال السيد الشريف قدس سره اللطيف وهذه القضية موجبة كلية على مذهب البعض من المنطقيين لان اللام العهد النوعى عند هذا البعض سور الموجبة الكلية وجنس (القضية) وحقيقة القضية وماهية القضية بل طبيعة القضية (قول) سواء كان قولا ملفوظا ان كان هذا القول تعريفا للقضية الملفوظة او قولا معقولا ان كان هذا القول تعريفا للقضية المعقولة والقول لفظ مشترك بين القول الملفوظ وبين القول المعقول واذا صح ارادة المعنيين من اللفظ المشترك فيجوز استعماله فى التعريف بلا قرينة معينة لاحد معنييه مع انه يجوز ان يكون هذا القول تعريفا للقضية الملفوظة او للمعقولة فحينئذ يصح ارادة المعنيين من اللفظ المشترك فيجوز استعماله فى هذا التعريف (يصح ان يقال لقائله) اى الحاكم هذا القول (انه) اى القائل والحاكم (صادق فيه) اى فى ذلك القول احترازعن القول الشارح والقياس (او كاذب فيه) اى فى ذلك القول وقوله قول جنس قريب للقضية الملفوظة احترازعن الانشائيات او للقضية المعقولة كما قال القطب فى التصديقات وقوله يصح ان يقال لقائله آه فصل قريب لها فحينئذ يكون هذا التعريف مركبا من الجنس القريب ومن الفصل القريب فيكون التعريف حدا تاما ✤ اعلم ان التعريف المشهور للقضية هو قول يحتمل الصدق والكذب وانما عدل المص عن التعريف المشهور الى هذا التعريف للاحتراز عن الدور وان امكن الجواب عنه ولزوم الدور لان الصدق مطابقة حكم القضية للواقع والكذب عدم مطابقة حكم القضية للواقع فحينئذ يتوقف معرفة القضية على معرفة الصدق والكذب ومعرفة الصدق والكذب تتوقف على معرفة القضية فيلزم الدور والصادق المذكور فى تعريف المصنف للقضية ههنا بمعنى اخبار النسبة المطابقة للواقع والكاذب بمعنى اخبار النسبة الغير المطابقة للواقع فلا دور فى تعريف المصنف ههنا للقضية بقوله قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه لان المص ذكر ههنا الصادق والكاذب اللذين هما حالا قائل القضية وليسا حال حكم القضية حتى يلزم الدور فتامل فان قلت هذا التعريف غير شامل لمثل قولنا السماء فوقنا لانه لا يحتمل الكذب مع ان هذه القضية من افراد المعرف وكل تعريف شانه كذا فهو غير جامع لافراد المعرف وكل تعريف غير جامع لافراد المعرف فهو باطل فهذا التعريف باطل قلت لا نسلم ان قولنا السماء فوقنا لا يحتمل الصدق والكذب كيف ان هذا القول يحتمل الصدق والكذب بالنظر الى الذهن وان كان صادقا بالنظر الى الخارج فيكون تعريف القضية جامعا لافراد المعرف

وتجموع قوله القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه اوكاذب فيه فهو باعتبار الموضوع
قضية حملية طبيعية لكونه عكس التعريف فان المعرف وهو قوله القضية ههنا مبتدأ والتعريف
ههنا خبره وكلما كان المعرّف مبتدأ والتعريف خبرا فيكون الحكم على مفهوم المعرف فيكون
المعرف مع التعريف قضية حملية طبيعية وهذا التعريف حد اسمى لكون القضية من قبيل
الامور الاعتبارية (وهى) اى القضية باعتبار الطرفين (اما حملية) وهى ما ينحل
طرفاها الى مفردين بالفعل او بالقوة عند عمر الكاتبى ومعنى الانحلال ان يجعل القضية
خالية عن الرابطة وعند الشيخ ان الحملية ما يكون طرفاها الى مفردين بالفعل او بالقوة
وعند العصام ان الحملية قضية تقتضى نسبتها اجمال الطرفين والمفرد بالفعل ما يعبر عنه بلفظ
مفرد والمفرد بالقوة ما يمكن ان يعبر عنه بالفاظ مفردة كقولنا هذا ذاك او الموضوع
محمول او هو هو مثل قولنا الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه فان قلت يمكن ان يعبر بالمفرد
من طرفى الشرطية كما يعبر من طرفيها بالمقدم والتالى فما الفرق بين الحملية والشرطية فى ذلك
قلت لا يمكن التعبير بالمفرد من طرفى الشرطية عند بقاء الاتصال والانفصال وعند بقاء اللزوم
والعناد والاتفاق بخلاف الحملية فانها يمكن ان يعبر من طرفيها بالمفرد عند بقاء كونها حملية
بطريق ان يقال ان موضوع الحملية محمولها ولا يقال ان مقدم هذه الشرطية فتاليها بل يقال
ان مقدم هذه الشرطية مستلزم لتاليها فحينئذ لا يبقى ان تكون الشرطية متصلة لزومية
بل تكون مؤوّلة بالحملية والقضية باعتبار الطرفين اما ما ينحل طرفاها الى مفردين بالقوة او
بالفعل واما ما لا ينحل طرفاها الى مفردين فالاول حملية والثانى شرطية وكل شئ شانه كذا
فهو نوعان فالقضية باعتبار الطرفين نوعان والشرطية اما ما يحكم فيها بصدق قضية
اولا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى واما ما يحكم فيها بين التنافى بين القضيتين فى
الصدق والكذب معا او فى احدهما فقط او بنفيه فالاول متصلة والثانى منفصلة فالشرطية
اما متصلة واما منفصلة وكل شئ شانه كذا نوعان فالشرطية ايضا نوعان فحينئذ يكون القضية
جنس الحملية والشرطية ويكون الحملية والشرطية نوعى القضية ويكون الحملية جنس المحصورات الاربع
ويكون المحصورات انواع الحملية ويكون الشرطية جنس المتصلة والمنفصلة ويكون المتصلة والمنفصلة
نوعى الشرطية ويكون المتصلة جنس اللزومية والاتفاقية واللزومية والاتفاقية تكونان
نوعى المتصلة ويكون المنفصلة جنس الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو ويكون الحقيقية ومانعة
الجمع ومانعة الخلو انواع المنفصلة وهذه الاسئلة اوردت على الطلبة من طرف السئلة عند الامتحان
وعند التجربة فتدبر فالحملية كائنة (كقولنا زيد كاتب) يعنى ان قولنا زيد كاتب حملية
لان قولنا زيد كاتب ما ينحل طرفاها الى مفردين وكل ما ينحل طرفاها الى مفردين فهو حملية
فينتج القياس الحاصل بطريق الصغرى السهلة الحصول ان قولنا زيد كاتب حملية باعتبار الطرفين

وباعتبار العدول والتحصيل موجبة محصلة فان القضية باعتبار وجود الطرفين وعدمهما
اما معدولة الموضوع وهى ما يكون اداة السلب فيها جزء من الموضوع كقولنا اللاحى جماد
واما معدولة المحمول وهى ما يكون اداة السلب فيها جزء من المحمول كقولنا الجماد لا عالم
واما معدولة الطرفين وهى ما يكون اداة السلب فيها جزء من الموضوع والمحمول جميعا كقولنا اللاحى
لا عالم واما محصلة وهى ما لم يكن اداة السلب جزء من الموضوع والمحمول كقولنا كل انسان حيوان
والسالبة المحصلة تسمى سالبة بسيطة بمعنى ما يكون اقل جزء والبسيط اما بسيط حقيقى
واما بسيط اضافى والبسيط الحقيقى ما لا جزء له كالنقطة والعقول العشرة عند الفلسفى
والبسيط الاضافى ما يكون اقل جزء مثل السالبة البسيطة كقولنا لا شئ من الانسان بحجر
لان السالبة البسيطة اقل جزء من السالبة المعدولة كقولنا لا شئ من اللاحى بانسان
(واما شرطية) وهى ما لا ينحل طرفاها الى مفردين عند عمر الكاتبى او ما يكون طرفاها
مفردين عند الشيخ وعند العصام ان الشرطية قضية تقتضى نسبتها تفصيل الطرفين
(متصلة) وهى التى يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى
(كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) يعنى ان قولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود شرطية متصلة لان هذا القول ما لا ينحل طرفاها الى مفردين
ويحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى وكل شئ شانه كذا فهى شرطية
متصلة فينتج القياس الحاصل من الشكل الاول ان قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود شرطية متصلة وهو المطلوب والشمس كوكب درّى والقمر كوكب ذو محق والوجود
هو الكون فى الاعيان (واما شرطية منفصلة) وهى التى يحكم فيها بالتنافى بين القضيتين
فى الصدق والكذب معا او فى احدهما فقط او بنفيه (كقولنا العدد اما ان يكون زوجا
او فردا) يعنى ان هذا القول ما لا ينحل طرفاها الى مفردين ويحكم فيها بالتنافى بين القضيتين
فى الصدق والكذب معا وكل شئ شانه كذا فهى شرطية منفصلة فهذا القول شرطية منفصلة
والعدد هو عبارة عن نصف مجموع الحاشيتين مثل الخمسة فان الحاشية الواقعة تحتها
هى الاربعة والحاشية التى كانت فوقها هى الستة ومجموع الستة والاربعة هو عشرة ونصف
العشرة هو خمسة وقس البواقى من الاعداد على الخمسة فان قلت ان تعريف العدد لا يصدق
على الواحد لان الواحد لم يوجد تحته حاشية وان كانت فوقه حاشية هى اثنان مع ان الواحد
من افراد العدد المعرف ههنا وكل تعريف هذا شانه فهو غير جامع لافراد المعرف وكل تعريف
غير جامع لافراد المعرف فهو باطل فهذا التعريف باطل قلنا لا نسلم ان الواحد من افراد
المعرف كيف ان الواحد فرد غير مشهور من العدد مع ان المراد من هذا التعريف بيان الافراد
المشهورة من العدد فحينئذ يخرج الواحد عن المعرف كما يخرج عن التعريف فيكون جامعا لافراد المعرف

والزوج هو الانقسام بمتساويين والفرد عدم الانقسام بمتساويين فيكون قولنا العدد
اما ان يكون زوجا او فردا حقيقية (والجزء) وهو ما يتركب الشيء منه ومن غيره (الاول)
كائنا (من الحملية يسمى) اى الجزء الاول منها (موضوعا) لانه يوضع المحمول عليه ولام
الجزء الاول محمول على الاستغراق فيكون سور الموجبة الكلية في هذه القضية محصورة
مسورة موجبة كلية لان الحكم فيها على كل الافراد بالايقاع وموضوع هذه القضية وهو قوله
الجزء الاول من الحملية فهو المفرد بالقوة وان قال البعض ان محمول هذه القضية جملة يسمى
موضوعا والمحمول في هذه القضية فهو ايضا المفرد بالقوة وان مثل هذه القضية ثنائية
لكن كلمة يسمى ههنا رابطة زمانية كما كان كلمة كان رابطة زمانية في قولنا زيد
كان عالما فان الرابطة هي للفظ الدال على النسبة الحكمية فان كانت الرابطة في قالب
الاسم فتسمى رابطة غير زمانية بل رابطة اسمية كما في قولنا زيد هو عالم وان كانت الرابطة
في قالب الفعل فتسمى رابطة زمانية كما في قولنا زيد كان عالما كذا ذكر قطب الدين الرازي
عليه رحمة البارى في التصديقات والمفعول الاول لكلمة يسمى فهو مبتدأ في الاصل ومفعوله الثاني
خبر في الاصل لان كلمة يسمى من قبيل الملحقة بافعال القلوب في مجرد الدخول على المبتدأ والخبر
وان قال البعض ناقلا عن الصحاح ان الباء الجارة محذوفة عن المفعول الثاني لكلمة يسمى وح
محمول هذه القضية موضوعا وكلمة يسمى رابطة زمانية فيكون محمول هذه القضية
مفردا بالفعل فيكون هذه القضية ثلاثية فيكون الرابطة فيها كلمة يسمى تفطن ***
وزعم البعض ان مثل هذه القضية طبيعية مع ان امثال هذه القضية موجبة كلية منطبقة
على جميع جزئياتها من حيث يتعرف ويستنبط احكام جزئياتها بطريق الصغرى السهلة الحصول
كما يقال ههنا ان زيدا في قولنا زيد كاتب هو الجزء الاول من الحملية والجزء الاول من الحملية فهو
موضوع فينتج القياس الحاصل من الشكل الاول ان زيدا في قولنا زيد كاتب فهو موضوع فظهر
ان هذه القضية ثلاثية محصورة مسورة موجبة كلية منطبقة على جميع جزئياتها وامثالها
كذلك ولا يكون مثل هذه القضية طبيعية لان الطبيعية لا تكون كبرى للشكل الاول لكون
الحكم فيها على المفهوم مع ان الحكم في كبرى الشكل الاول على الافراد فافهم (والثاني) اى
الجزء الثاني من الحملية يسمى (محمولا) لحمليته على الموضوع (والجزء الاول من الشرطية)
اى شرطية كانت (يسمى) اى الجزء الاول من الشرطية (مقدما) لتقدمه على التالي في
الذكر والحال في هذه القضية مثل الحال في قوله والجزء الاول من الحملية آه (و) الجزء (الثاني)
من الشرطية يسمى (تاليا) والتالي مأخوذ من التلو وهو بمعنى التبعية والتالي لازم للمقدم لكونه
ملزوما له فلذا يسمى تاليا وكل واحد من الموضوع والمحمول والمقدم والتالي فهي انواع اجزاء
القضية واجزاء القضية الحملية ثلثة عند القدماء الجزء الاول منها هو الموضوع والجزء الثاني

منها هو المحمول والجزء الثالث منها هو النسبة بين بين وكذا اجزاء الشرطية ثلثة عند القدماء
الجزء الاول منها هو المقدم والجزء الثاني منها هو التالي والجزء الثالث منها هو النسبة
بين بين وهي نسبة بها يرتبط المحمول على الموضوع ويرتبط المقدم على التالي وقال البعض
ان النسبة بين بين هي الثبوت في الموجبة والسلب في السالبة واجزاء القضية عند المتاخرين
اربعة موضوع ومحمول ونسبة بين بين ونسبة تامة خبرية في الحملية ومقدم وتال ونسبة
بين بين ونسبة تامة خبرية في الشرطية وهي وقوع النسبة اولا وقوعها اعلم ان ثمرة الخلاف
ومنشأ الاختلاف بينهما ان الاجزاء الثلثة الاول شرط التصديق فان التصديق بسيط
لكون التصديق عبارة عن ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها عند القدماء فح يكون الاجزاء
الثلثة الاول خارجة عن ماهية التصديق بل شروطها عندهم والشرط من قبيل الخارج للموقوف عليه
مثل الوضوء للصلوة وعند المتاخرين ان الاجزاء الثلثة الاول مثل الجزء الرابع هي اجزاء
التصديق فان التصديق مركب لكونه عبارة عن التصورات الثلاثة مع الحكم عند المتاخرين
فحينئذ يكون الاجزاء الثلثة هي اجزاء التصديق بل شطر التصديق عندهم والشطر هو من
قبيل الداخل الموقوف عليه مثل الركوع والسجود في الصلوة وذلك التوجيه هو نتيجة الخلاف
بين القدماء وبين المتاخرين ولكن قال بعض الفضلاء انه يمكن التوفيق بين المذهبين بطريق
ان يقال ان الحكم جزء صوري عن التصديق كما يكون الاجزاء الثلثة اجزاء صورية عنه فح
فحينئذ يكون التصديق في الحقيقة بسيطا ايضا عند المتاخرين وان كان مركبا صوريا عندهم
فالنزاع بينهما لفظي ومن اراد زيادة التفصيل فليراجع الى شرحنا على الشمسية الموسوم بميزان
الانتظام (و) مما قررناه علم ان (القضية) حملية كانت او شرطية متصلة او منفصلة
(اما موجبة) وهي ما كان فيها بالايقاع (كقولنا) في الحملية (زيد كاتب) لان الحكم فيها بالايقاع
وفي الشرطية كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكقولنا اما ان يكون هذا
العدد زوجا او فردا (واما سالبة) وهي ما كان الحكم فيها بالانتزاع (كقولنا) في الحملية
(زيد ليس بكاتب) لان الحكم فيها بالانتزاع وفي الشرطية كقولنا ليس البتة اذا كانت
الشمس طالعة فالليل موجود وكقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء ابيض وكاتبا وحاصل
الكلام في هذا المقام ان القضية باعتبار النسبة اما ما كان الحكم بالايقاع واما ما كان
الحكم فيها بالانتزاع وكل ما كان الحكم فيها بالايقاع فهي موجبة وكل ما كان الحكم فيها
بالانتزاع فهي سالبة فينتج القياس الحاصل من الاقتراني المركب من الصغرى المنفصلة
ومن الكبريين الحمليتين ان القضية باعتبار النسبة اما موجبة واما سالبة وكل شيء
شانه كذا فهو نوعان فالقضية باعتبار النسبة نوعان اعلم ان اداة السلب اذا كانت مسلطة
على النسبة بين المحكوم عليه وبين المحكوم به فالقضية سالبة بسيطة كقولنا في الحملية

لاشيء من الانسان بحجر وكقولنا فى الشرطية ليس البتة اذا كان هذا الشيء جمادا فهو حيوان
وان كانت مسلطة على الموضوع فالقضية الحملية معدولة الموضوع مثل قولنا كل لاحى لاجماد
وان كانت مسلطة على المحمول فالقضية الحملية هى معدولة المحمول مثل قولنا الجماد لاعالم
وان كانت مسلطة على الموضوع والمحمول جميعا فالقضية الحملية هى معدولة الطرفين وان كانت
اداة السلب مسلطة على المقدم فالقضية الشرطية هى معدولة المقدم مثل قولنا ان لم يكن الشمس
طالعة فالليل موجودا وان كانت مسلطة على التالى فالقضية الشرطية هى معدولة التالى
مثل قولنا اذا كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا وان كانت مسلطة على المقدم والتالى
جميعا فالشرطية هى معدولة الطرفين مثل قولنا ان لم يكن الشمس طالعة لم يكن النهار
موجودا وقال البعض ان كان حرف السلب جزء من الموضوع فالحملية معدولة الموضوع
وان كان جزءا من المحمول فالحملية معدولة المحمول وان كان جزءا من الموضوع والمحمول جميعا
فالحملية معدولة الطرفين وان كان حرف السلب جزأ من المقدم فالشرطية معدولة
المقدم وان كان جزأ من التالى فالشرطية معدولة التالى وان كان جزأ من المقدم والتالى
فالشرطية معدولة الطرفين لكن حرف السلب واداة السلب من قبيل الاعدام والعدم
لايكون جزء من شيء بل يكون العدم مسلطا على الوجود فحينئذ قول هذا البعض منظور فيه
فتأمل كمال التأمل تنل (وكل واحد منهما) اى كل واحد من الموجبة والسالبة باعتبار الموضوع
ثلاثة انواع على المشهور وان كان اربعة انواع على التحقيق لان كل واحد منهما (اما مخصوصة
وشخصية وهى ما كان موضوعها شخصا معينا والشخص المعين هو ما يمنع نفس تصوره مفهوم
عن وقوع الشركة فحينئذ ان الجزئى والشخص المعين من قبيل الالفاظ المترادفة وانما سميت
مخصوصة لكون موضوعها خاصا وانما سميت شخصية لكون موضوعها شخصا معينا
(كما ذكرناه) اى مثل الامثلة التى ذكرناها من قولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب فان الاول
مثال للموجبة الشخصية (واما محصورة) وهى ما بين فيها كمية افراد الموضوع كلا او بعضا
وانما سميت محصورة لان السور فيها يحصر ويحيط افراد الموضوع (وهى) اى المحصورة (اما
كلية مسورة) والكلية عبارة عن قضية حكم فيها على كل الافراد والمسورة عبارة عن
قضية مشتملة على السور وهو مأخوذ من سور البلد وهو عبارة عن قلعة البلد شبهت
الالفاظ مثل لفظ كل ولفظ لاشيء فى الحملية ومثل لفظ كلما ومهما فى الشرطية الى قلعة
البلد فى الحصر والاحاطة ونقل لفظ السور الى هذه الالفاظ والسور هو فى الحملية اللفظ
الدال على كمية افراد الموضوع والسور فى الشرطية هو اللفظ الدال على كمية الاوضاع الممكنة
الاجتماع والازمان وسور الموجبة الكلية فى الحملية لفظ كل افرادى ولام الاستغراق وكلمة
قاطبة وطرا مثلا وسور السالبة الكلية فى الحملية كلمة لاشيء ولا واحد مثلا وسور الموجبة

الجزئية فيها كلمة بعض وواحد ومن التبعيضية وكلمة قد الداخلة على المضارع مثلا
وسور السالبة الجزئية فى الحملية هو ليس بعض وبعض ليس وليس كل وليس اصلا وليس
قطعا وليس مطلقا مثلا وسور الموجبة الكلية فى الشرطية المتصلة كلمة متى ومهما وكلما
وفى المنفصلة سور الموجبة الكلية هو كلمة دائما وسور السالبة الكلية فى المتصلة والمنفصلة
ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيهما كلمة قد يكون وسور السالبة الجزئية فيهما قد
لايكون وبمعناه والكلية المسورة اما موجبة كلية مسورة هى كائنة (كقولنا كل انسان
كاتب) والموجبة الكلية هى قضية حكم فيها على كل الافراد بالايقاع واما سالبة كلية
مسورة كقولنا (لاشيء من الانسان بكاتب) والسالبة الكلية قضية حكم فيها على كل
الافراد بالانتزاع (واما جزئية مسورة) وهى اما موجبة جزئية مسورة (كقولنا بعض
الانسان كاتب) والموجبة الجزئية هى قضية حكم فيها على بعض الافراد بالايقاع (و) اما
سالبة جزئية مسورة (كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب) والسالبة الجزئية هى قضية
حكم فيها على بعض الافراد بالانتزاع اعلم ان المحصورة المسورة اربعة انواع لان المحصورة
المسورة اما قضية حكم فيها على بعض الافراد بالايقاع واما قضية حكم فيها على كل الافراد
بالانتزاع واما قضية حكم فيها على بعض الافراد بالايقاع واما قضية حكم فيها على بعض
الافراد بالانتزاع وكل قضية حكم فيها على كل الافراد بالايقاع فهى موجبة كلية وكل قضية
حكم فيها على كل الافراد بالانتزاع فهى سالبة كلية وكل قضية حكم فيها على بعض الافراد بالايقاع
فهى موجبة جزئية وكل قضية حكم فيها على بعض الافراد بالانتزاع فهى سالبة جزئية فينتج
القياس الحاصل من الطريق الخامس من الاقترانى ان المحصورة المسورة اما موجبة كلية
واما سالبة كلية واما موجبة جزئية واما سالبة جزئية ونضم كبرى اخرى فنقول وكل
شيء شأنه كذا فهو اربعة انواع فينتج القياس الثانى ان المحصورة المسورة اربعة انواع وهو
المطلوب وقال البعض ان الكلية ما يكون الحكم فيها على كل الافراد وهذه الكلية نوعان النوع
الاول موجبة كلية وهى قضية مشتملة على سور الموجبة الكلية والنوع الثانى سالبة كلية
وهى قضية مشتملة على سور السالبة الكلية وكذا ان الجزئية ما يكون الحكم فيها على بعض
الافراد وهذه الجزئية نوعان النوع الاول منهما موجبة جزئية وهى قضية مشتملة على سور
الموجبة الجزئية والنوع الثانى سالبة جزئية وهى قضية مشتملة على سور السالبة الجزئية
فاطلع على هذين المسلكين فاعتبر الى انسبهما للربط واخترا سهلهما الى الضبط (واما
ان لايكون) اى كل واحد من الموجبة والسالبة (كذلك) اى ان لايكون كل واحد منهما
مثل المخصوصة والمحصورة فحينئذ (تسمى) اى الحملية (مهملة) لاهمال حاكم القضية عن تقدير
السور يعنى ان القضية الحملية باعتبار الموضوع ثلثة انواع لان القضية الحملية باعتبار الموضوع اما

اما ما كان موضوعها شخصا معينا وآما ما بين فيها كمية الافراد كلا او بعضا واما ما لم يبين فيها
كمية الافراد وصلحت القضية للكلية والجزئية وكل ما كان موضوعها شخصا معينا فهي شخصية
وكل ما بين فيها كمية الافراد كلا او بعضا فهي محصورة مسورة وكل ما لم يبين فيها كمية الافراد وصلحت
القضية للكلية والجزئية فهي مهملة فينتج القياس الحاصل من الطريق الخامس من الاقتراني
ان القضية الحملية باعتبار الموضوع اما شخصية واما محصورة مسورة واما مهملة وكل شئ
شانه كذا فهو ثلثة انواع فالقضية الحملية باعتبار الموضوع ثلثة انواع فان قلت ان تقسيم المص
باطل لانه غير شامل الى الطبيعية مع انها من اقسام المقسم وكل تقسيم هذا شانه فهو غير حاصر
لاقسام المقسم وكل تقسيم غير حاصر لاقسام المقسم فهو باطل فتقسيم المص ههنا باطل قلت
ان المص ثلث القسمة ههنا لانه اعتبر الى القضية المستعملة في العلوم والطبيعية غير مستعملة في العلوم
لكون الحكم فيها على المفهوم مع ان القضية المستعملة في العلوم يكون الحكم فيها على الافراد فحينئذ
القضية الطبيعية غير مشهورة فتكون خارجة عن المقسم كما تكون خارجة عن التقسيم فيمنع قيد
الصغرى بعد التاويل بالمقدمة بطريق ان يقال لا نم ان الطبيعية من اقسام المقسم كيف المقصود
المصنف من تقسيم الحملية باعتبار الموضوع هو بيان الاقسام المشهورة لها والطبيعية ليست بمشهورة
لكونها غير معتبرة في العلوم فتكون خارجة عن المقسم كما تكون خارجة عن التقسيم فيكون التقسيم
حاصر الاقسام المقسم والكاتب القزويني ربع القسمة في الشمسية لكون القواعد المنطقية عامة
ولئلا تبقى الطبيعية مهملة وقال ان الحملية باعتبار الموضوع اما ما كان موضوعها شخصا معينا
واما ما بين فيها كمية الافراد كلا او بعضا وآما ما لم يبين فيها كمية الافراد وصلحت القضية للكلية
والجزئية وآما ما كان الحكم فيها على طبيعة الموضوع فالاولى شخصية والثانية محصورة مسورة
والثالثة مهملة والرابعة طبيعية ومن اراد زيادة التفصيل ههنا فليراجع الى شرحنا على الشمسية
الموسوم بميزان الانتظام (كقولنا الانسان كاتب) مثال الموجبة المهملة (والانسان ليس بكاتب)
مثال المهملة السالبة فان لام الانسان محمول على الجنس الغير المشهور ههنا والجنس الغير المشهور هو
لام وضعت للاشارة الى مفهوم مدخولها من حيث انه متحقق في ضمن الافراد مطلقا والمهملة في
قوة الجزئية فح يصح تاويل موجبتها بالموجبة الجزئية ويصح تاويل سالبتها بالسالبة الجزئية
فلا تناقض بين المثالين المذكورين وان كان احديهما موجبة والاخرى سالبة لان الجزئيتين
قد تصدقان كما سيجيء في بحث التناقض وتاويل المثالين المذكورين ههنا فهو يحصل بطريق ان
يقال بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب وهذا السؤال اورد على بعض الطلاب
ويقبل الجواب منه هكذا والشرطية ايضا باعتبار الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان ثلثة
انواع فالاولى منها هي الشخصية وهي ما كان الحكم فيها على وضع معين وزمان معين كقولنا
ان جئتني اليوم راكبا فاكرمتك والثانية المحصورة المسورة وهي ما بين فيها كمية الاوضاع الممكنة

الاجتماع والازمان كلا او بعضا والثالثة مهملة وهي ما لم يبين فيها كمية الاوضاع الممكنة الاجتماع
كلا او بعضا كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ولا يوجد الطبيعية للشرطية لان
الحكم فيها على طبيعة الموضوع ولا موضوع للشرطية فلا طبيعية لها ومحصورة الشرطية ايضا
اربعة انواع فالاولى منها موجبة كلية وهي قضية حكم فيها على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع
والازمان بالايقاع كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثانية منها سالبة
كلية وهي قضية حكم فيها على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان بالانتزاع كقولنا
ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود والثالث موجبة جزئية وهي قضية
حكم فيها على بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان بالايقاع كقولنا قد يكون اذا كان
هذا الشبح حيوانا فهو انسان والرابعة سالبة جزئية وهي قضية حكم فيها على بعض الاوضاع
الممكنة الاجتماع والازمان بالانتزاع كقولنا قد لا يكون اذا كان هذا الشبح حيوانا
فهو انسان وقال البعض ان كلية الشرطية ان يكون التالي لازما او معاندا للمقدم على جميع
الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان وجزئية الشرطية ان يكون التالي لازما او معاندا
للمقدم على بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان ومخصوصة الشرطية ان يكون التالي
لازما او معاندا للمقدم على وضع معين وزمان معين اعلم ان كلية الشرطية وجزئيتها
انما هي باعتبار الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان لان الاوضاع والاحوال التي يمكن اجتماع
هذه الاحوال مع المقدم فهي بمنزلة الافراد في الحملية ويكون الحكم في الشرطية على الاوضاع
والاحوال التي يمكن اجتماعها مع المقدم وعلى الازمان كما يكون الحكم في الحملية على الافراد واذا
دخل على الشرطية المتصلة ان ولو واذا تكون المتصلة مهملة واذا دخل على المنفصلة اما
او بدون السور المذكورة فيما سبق فيكون المنفصلة مهملة كما قال عمر الكاتبي والشرطية
باعتبار التركيب ستة اقسام فالقسم الاول ما يتركب من الحمليتين كقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وكقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا والقسم الثاني ما
يتركب من المتصلتين والقسم الثالث ما يتركب من المنفصلتين والقسم الرابع ما يتركب
من الحملية والمتصلة والقسم الخامس ما يتركب من الحملية والمنفصلة والقسم السادس ما يتركب
من المتصلة ومن المنفصلة فاستخرج الامثلة عن نفسك فالشرطية اما متصلة واما منفصلة
(والمتصلة) وهي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى
(اما اللزومية) وهي التي صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب
ذلك والعلاقة ما به يستصحب الشئ الاول بالثاني كالعلية والتضايف وانواع العلية
ثلاثة فالاول ان يكون المقدم علة للتالي (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)
لان طلوع الشمس الذي هو المقدم في هذه الشرطية فهو علة لوجود النهار الذي هو التالي في هذه

والعلة ما يتوقف عليه الشئ
او ما بعضه [illegible]
والتضايف [illegible] الوجود [illegible]
نحو [illegible]
[illegible]
احدهما [illegible]
الابوة والبنوة

الشرطية والثانى ان يكون التالى علة للمقدم كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة
فان النهار الذى هو المقدم فى هذه الشرطية فهو معلول لطلوع الشمس الذى هو التالى فى هذه الشرطية
والثالث ان يكون المقدم والتالى معلولى علة واحدة مثل قولنا اذ كان النهار موجودا فالارض
مضيئة فان وجود النهار مع ضياء الارض معلولين لطلوع الشمس * والتضايف ان يتوقف
تعقل المقدم الى تعقل التالى مع امتناع انفكاك التالى عن المقدم كقولنا اذ كان زيدا با عمرو فعمرو ابنه
لان ابوة زيد مقدم وبنوة عمرو تال فى هذه الشرطية فيكون بينهما تضايف وقال العلماء الميزانية
ان الحكم فى الشرطية المتصلة بالاتصال اللزومى والاتصال الاتفاقى فهو بين المقدم وبين التالى
وقال العلماء العربية ان الحكم فى المتصلة فهو فى التالى والمقدم من قبيل القيد لانه لو وجد الحكم فى
المقدم وفى التالى كما وجد الحكم بين المقدم وبين التالى لزم وجود الاحكام الثلثة فى القضية الواحدة
والنفس الواحدة لا تدرك الاحكام الثلثة فى آن واحد لكون النفس بسيطا حقيقيا بمعنى ما لا اجزاء له فثمرة
الخلاف بينهما فهى يصدق مثل قولنا كلما كان زيد حمارا فهو ناهق عند الميزانيين لوجود العلاقة المشعور
بها بين حمارية زيد وبين ناهقية زيد فان فرض حمارية زيد يستلزم بفرض ناهقية زيد واذا وجد بين المقدم
الكاذب وبين التالى الكاذب علاقة مشعور بها فيستلزم احدهما للآخر فحينئذ يصدق قولنا كلما كان
زيد حمارا فهو ناهق عند العلماء الميزانية ولا يصدق فهذا القول عند العلماء العربية لكون التالى
كاذبا والشرطية المنفصلة متفق عليها بين الميزانيين وبين العربية لان الحكم بالانفصال العنادى
والانفصال الاتفاقى فى المنفصلة انما يكون بين المقدم والتالى فلا اختلاف بينهما فى المنفصلة
والاختلاف الواقع بين العربية والمنطقيين انما هو فى المتصلة دون المنفصلة فمن اراد تفصيل
هذا المقام فليراجع الى حاشية العصام على التصديقات فان هذا المبحث مذكور فيها بالتمام
(واما اتفاقية) وهى التى صدق التالى فيها على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة بينهما بل يكون الحكم
فيها بمجرد توافق الطرفين على الصدق (كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق) فانه لم توجد
بين نطق الانسان وبين نهق الحمار علاقة مشعور بها وان وجد بينهما علاقة غير مشعور بها لكن العلاقة
الغير المشعور بها ليست بمعتبرة فى اللزومية وفى هذا المثال ان نطق الانسان مع نهق الحمار مخلوقان
لله تعالى بل معلولان له تعالى لكن هذه العلاقة غير مشعور بها فان الكلام فى العلة المستلزمة ولا يكون
الكلام فى العلة الموجدة فتدبر كمال التدبر والاتفاقية اما خاصة واما عامة فالاتفاقية الخاصة
سبقت ذكرها ولا تستعمل هذه الخاصة فى العلوم والمحاورات وفى القياسات لانها لا فائدة
فى استعمالها والاتفاقية العامة وهى التى صدق التالى فيها على تقدير المقدم سواء كان المقدم
صادقا او كاذبا لا لعلاقة بينهما فهى جائزة الاستعمال فى القياسات الخلفية وفى القياسات
الحملية وفى القياسات العكسية وفى القياسات الافتراضية كما يجوز استعمالها فى محاورة
اللغات بطريق ادعاء علية المقدم الى التالى لقصد المبالغة فى وقوع التالى وكلمة اما الواقعة

فى اوائل الكتب فهى من هذا القبيل كما ذكره العصام عصمه الله تعالى فى حاشية التصديقات وحاصل
الكلام فى هذا المقام ان المتصلة نوعان لان المتصلة اما لزومية واما اتفاقية وكل شئ
شانه كذا نوعان فالمتصلة نوعان اما الكبرى المطوية ههنا فهى بينة وبديهية غير
محتاجة الى البيان واما الصغرى المنفصلة المذكورة فى المتن فهى نظرية غير بديهية محتاجة
الى البيان والاثبات واثبات هذه الصغرى يحصل بطريق ان يقال ان المتصلة اما ما يصدق
التالى فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك واما ما يصدق التالى فيها على
تقدير صدق المقدم لا لعلاقة بينهما وكل ما يصدق التالى فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة
بينهما توجب ذلك فهى لزومية وكل ما يصدق التالى فيها على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة
بينهما فهى اتفاقية فينتج القياس المركب من الصغرى المنفصلة التى هى ذات الجزئين ومن الكبريين
الحمليتين ان المتصلة اما لزومية واما اتفاقية وهذه النتيجة هى عين الصغرى المطلوب
اثباتها (والمنفصلة) وهى التى يحكم فيها بالتنافى بين القضيتين فى الصدق والكذب
معا او فى احدهما فقط او بنفيه (اما حقيقية) كائنة (كقولنا العدد اما زوج واما فرد)
لان فردية العدد معاند الى زوجيته والفرق بين المنفصلة وبين الحملية المرددة المحمول بحسب
المفهوم فهو ان الترديد فى المنفصلة بين المقدم والتالى وهما قضيتان فى الصورة ولا يكونان
قضيتين فى الحقيقة لان الحكم بالانفصال فى المنفصلة هو بين المقدم والتالى فحينئذ يكون المقدم
والتالى فى المنفصلة قضيتين فى الصورة ولا يكونان قضيتين فى الحقيقة لعدم وجود الحكم
فى المقدم والتالى فيكون الترديد فى المنفصلة هو بين القضيتين صورة والترديد فى الحملية
المرددة المحمول وفى الحملية الشبيهة بالمنفصلة هو بين المحمولين ومحمول الحملية مفرد بالقوة او
بالفعل فيكون الحكم فى الشبيهة بالمنفصلة وفى المرددة المحمول هو بين المفردين والفرق بينهما
بحسب اللفظ فهو ان تقدم اداة الترديد على موضوع المقدم وعلى موضوع التالى مثل ان يقال
اما العدد زوج واما العدد فرد فيكون القضية منفصلة بالاتفاق لكون الترديد والانفصال
حينئذ بين الطرفين الغير المفردين وان تأخر اداة الترديد عن الموضوع مثل ان يقال العدد اما
زوج واما فرد فيكون القضية حملية مرددة المحمول وشبيهة بالمنفصلة عند المحقق الشريف
السيد السند قدس سره اللطيف لكون الحكم حينئذ بين المفردين وقال العصام عصمه الله تعالى
ان تأخر اداة الترديد والانفصال عن موضوع القضية فان قصد حاكم القضية الترديد فيها
بين المقدم والتالى الغير المفردين فالقضية منفصلة لكون الترديد والانفصال فيها بين الطرفين
الغير المفردين ولكون تعريف الشرطية ما لا ينحل طرفاها الى مفردين وان قصد حاكم القضية
الترديد فيها بين المحمولين المفردين بالقوة او بالفعل فالقضية حملية مرددة المحمول ويقال
لها حملية شبيهة بالمنفصلة لكون الترديد فيها بين المفردين ولكون تعريف الحملية ما ينحل طرفاها

الى مفردين بالفعل او بالقوة وقول العصام مطابق الى المثال المذكور فى المتن وهو قول المص كقولنا
العدد اما زوج واما فرد واحفظ هذا القولين فى هذا المقام واختر افيدهما الى المرام
وقد يكون الحملية مرددة الموضوع اذا كان الترديد بين الموضوع والمحمول كقولنا الزوج او الفرد
وقد يكون الشرطية مرددة التالى اذا كان الترديد بين التاليين واذا كان التالى متعددا
كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو اما ابيض او اسود وقد يكون الشرطية مرددة
المقدم اذا كان المقدم متعددا واذا وقع الترديد بين اجزاء المقدم مثل قولنا ان كان هذا
الشئ زوجا او فردا فهو عدد وقد يكون الحملية مرددة المحمول والموضوع معا كقولنا الابيض
والاسود اما حى او جماد ولكن استعمال المرددة الموضوع والمحمول فى العلوم نادر وقد يكون
الشرطية المتصلة مرددة المقدم والتالى كقولنا كلما كان هذا العدد زوجا او فردا فاما
ان يكون منقسما بمتساويين او غير منقسم بمتساويين وكل التقسيمات من قبيل المرددة المحمول
وعند السيد ان التقسيمات هى طبيعية المرددة المحمول وعند التفتازانى ان التقسيمات
هى موجبة كلية مرددة المحمول ومن اراد زيادة تفصيل التقسيمات فليراجع الى رسالتنا
الموسومة بتحريرات الانظار والى شرحنا عليها المسمى بتصويرات الانظار من الآداب والى
شرحنا على الشمسية المسمى بميزان الانتظام (وهى) اى المنفصلة الحقيقية (مانعة الجمع
والخلو معا) يعنى اعرف واشير الى الجمع والخلو حال كونهما مجتمعين فظهر ان قوله معا حال
مؤكدة بالجمعية المستفادة من الواو العاطفة ههنا وفائدة التأكيد هى دفع توهم
الاستيناف فى الواو ههنا والعامل فى الحال ههنا هو معنى الفعل المستفاد من لامى الجمع
والخلو وهما صاحب الحال وذى الحال لكونهما مفعولى اشير واعرف فى المعنى وان كانا مضافا
اليهما فى اللفظ ومن الاسئلة الواردة من طرف السئلة على الطلاب هذا السؤال فاطلع عليه
فانه ينفعك فى موارد الاستعمال وقوله مانعة الجمع والخلو معا تعريف المنفصلة الحقيقية
وقوله مانعة جنس قريب لها وقوله معا فصل قريب لها وحينئذ هذا التعريف مركب
من الجنس القريب ومن الفصل القريب وكل تعريف شانه كذا فهو حد تام فهذا التعريف حد تام
وقوله معا احتراز عن مانعة الجمع فقط وعن مانعة الخلو فقط (واما مانعة الجمع فقط)
مثالها كائنة (كقولنا هذا الشئ اما شجر واما حجر) لان حجرية الشئ معاند لشجريته
فلا يجتمعان فى شئ واحد صدقا وان اجتمعتا كذبا واحترز بقوله فقط عن مانعة الخلو
والحقيقية (واما مانعة الخلو فقط) مثالها كائنة (كقولنا زيد اما ان يكون فى البحر
واما ان لا يغرق) والمراد بالبحر ههنا انما هو ما امكن الغرق يعنى ان هذا المثال لمانعة الخلو
فقط لان كينونة زيد فى البحر معاند لعدم مغروقية زيد فى الكذب دون الصدق فلا يجتمعان
كذبا وان اجتمعا صدقا وحاصل الكلام فى هذا المقام ان المنفصلة اما ان يكون التنافى فيها

فى الصدق والكذب معا واما ان يكون التنافى فيها فى الصدق فقط واما ان يكون التنافى فيها
فى الكذب فقط وكلما كان التنافى فيها فى الصدق والكذب معا فالمنفصلة موجبة حقيقية وكلما
كان التنافى فيها فى الصدق فقط فالمنفصلة موجبة مانعة الجمع فقط وكلما كان التنافى فيها فى
الكذب فقط فالمنفصلة موجبة مانعة الخلو فقط فينتج القياس الحاصل من الطريق السادس من
الاقترانى قولنا المنفصلة اما موجبة حقيقية واما موجبة مانعة الجمع واما موجبة مانعة الخلو
ونفرض هذه النتيجة صغرى منفصلة فنضم اليها كبرى اخرى ونقول وكل شئ شانه كذا فهو ثلثة
انواع فينتج القياس الثانى ان المنفصلة ثلثة انواع فحينئذ يكون كل واحد من الحقيقية ومانعة
الجمع ومانعة الخلو مفردا كليا ذاتيا انواعا للمنفصلة كما يكون كل واحد من اللزومية والاتفاقية
مفردين كليين ذاتيين نوعين للمتصلة وكل واحدة من هذه الثلث اما عنادية وهى التى يكون التنافى
فيها لذاتى الجزئين كقولنا فى الحقيقية العنادية العدد اما زوج واما فرد لان ماهية الزوج
وذات الزوج هى الانقسام بمتساويين وذات الفرد وماهيته عدم الانقسام بمتساويين وبين
الانقسام بمتساويين مع عدم الانقسام بمتساويين متقابلان بل متباينان فحينئذ يكون
الزوج مع الفرد بحسب الذات والماهية متنافيين فيكون قولنا العدد اما زوج واما فرد
حقيقية عنادية واما اتفاقية وهى التى يكون التنافى فيها بمجرد توافق الجزئين على الصدق
كقولنا فى الحقيقية الاتفاقية هذا الشئ اما كاتب واما اسود للاسود اللاكاتب وسالبة
كل واحدة من هذه القضايا الثمان هى تحصل برفع الاتصال اللزومى والاتفاقى فى المتصلة
وبرفع الانفصال العنادى والانفصال الاتفاقى فى المنفصلة فحينئذ تسمية سالبة هذه
القضايا الثمانية السالبة انما هى لمشابهتها الى موجبها فى الاطراف كما يكون تسمية سالبة الحملية
سالبة لمشابهتها الى موجبها فى كون طرفيها مفردين (وقد يكون المنفصلات) الثلاث
ذات اجزاء) وقوله وقد يكون آه معطوف على الجملة المحذوفة وهى كثيرا ما يكون المنفصلات
الثلث ذات جزئين والقرينة بحذف المعطوف عليه كلمة قد فى قوله قد يكون لانها اذا دخلت
على المضارع فتكون للتقليل الذى هو مقابل للتكثير تقابل التضايف وتبديل ذلك الواو الى
الفاء كما فعله بعض الشراح فهو ليس بشئ لانه لا معنى للفاء ههنا قطعا وكلمة اجزاء جمع مكسر
جزء كما يكون كلمة اشياء جمع مكسر شئ وكلمة اسماء جمع مكسر اسم وان قال البعض مثل هذه الكلمات
غير المنصرف تشبيها الحمراء فى الاشتمال على الالف الممدودة لكن لا سبب لمنع الصرف فى مثل
تلك الكلمات لان الالف الممدودة فى تلك الكلمات علامة الجمع المكسر مع ان الالف الممدودة
التى تكون سبب منع الصرف انما هى الف التانيث كما قال ابن الحاجب فى الكافية وما يقوم
مقامها الجمع والف التانيث فحينئذ لا شك ان قول هذا البعض غير معتبر ولا يخفى ان مثل
تلك الكلمات منصرف على من له ادنى بضاعة من علم النحو وقوله المنفصلات موضوع القضية

وقوله ذات اجزاء محمولها وقوله يكون رابطة زمانية كما قال القطب رحمه الله تعالى في التصديقات
ان لفظ كان في قولنا زيد كان عالما رابطة زمانية وقال الميزانيون ان الافعال الناقصة من قبيل
الروابط الزمانية والقضية انما هي اسماؤها واخبارها وكذا افعال القلوب بل جميع الافعال
من قبيل الروابط فيكون على هذا التقدير الافعال الناقصة مع اسمها وخبرها قضية حملية
ثلاثية وكذا يكون افعال القلوب وملحقاتها قضية حملية ثلاثية اذا وقعت قضية وان لم يجز
ان يكون الافعال السائرة مع فاعلها حملية ثلاثية وثنائية اذا وقعت قضية كما قال العصام
عطيه الله تعالى وكلمة قد في قوله قد يكون سور الموجبة الجزئية لكونها بمعنى التقليل والتبعيض
فحينئذ قوله قد يكون المنفصلات ذات اجزاء قضية حملية ثلاثية محصلة موجبة جزئية
وقال البعض ان قوله يكون محمول القضية وقوله المنفصلات موضوع القضية وكلمة قد لتصحيح
الحمل ههنا وقوله قد يكون المنفصلات آه حملية ثنائية موجبة كلية لكون لام المنفصلات محمولا
على الاستغراق وهذا القول ليس بشئ كما لا يخفى لمن له ادنى مسكة من الفن فالمنفصلة
التي هي ذوات اجزاء اما مركبة من ثلثة اجزاء واما مركبة من اربعة اجزاء واما مركبة من
خمسة اجزاء وهلم جرا فالمركبة من خمسة اجزاء مثل قولنا الكلي اما جنس واما نوع واما فصل
واما خاصة واما عرض عام والمركبة من اربعة اجزاء مثل قولنا العنصر اما ارض واما
ماء واما هواء واما نار والمنفصلة المركبة من ثلثة اجزاء (كقولنا العدد اما زائد او ناقص
او مساو) فان العدد عبارة عن نصف مجموع الحاشيتين كما سبق وكسور العدد تسعة
النصف والثلث والربع والخمس والسدس والسبع والثمن والتسع والعشر ويوجد
بعض هذه التسعة في بعض العدد والبعض الآخر من هذه التسعة في بعض العدد الآخر
مثال الزائد هو عشرون فان كسور العشرين زائدة عليه بواحد لان نصف العشرين عشرة
وربعه خمسة وخمسه اربعة وعشره اثنان ومجموع هذه الكسور الاربعة احد وعشرون
فظهر ان كسور العشرين زائد عليه بواحد ومثال الناقص هو عشرة فان كسور العشرة ثمانية
لان نصف العشرة خمسة وخمسه اثنان وعشره واحد ومجموع هذه الكسور الثلثة ثمانية
فتبين ان كسور العشرة ناقصة عنه باثنين ومثال المساوي هو ستة لان نصف الستة ثلثة
وثلثه اثنان وسدسه واحد ومجموع هذه الكسور الثلثة ستة فتعين ان كسور الستة
مساوية له (التناقض) اي من احكام القضايا التناقض يعني ان لفظ التناقض
ههنا مبتدأ مؤخر وخبره المقدم محذوف وهو قولنا من احكام القضايا وكلمة من المحذوفة
تبعيضية لانا اذا بدلنا كلمة من ههنا الى لفظ بعض فيصح المعنى بطريق ان يقال التناقض هو بعض
احكام القضايا فح يكون قولنا من احكام القضايا التناقض قضية حملية منحرفة لان كلمة من
التبعيضية اذا دخلت على المحمول فالقضية منحرفة مثل قولنا الانسان بعض الجسم والقضية

وانا كانت كلمة قد ههنا سور الموجبة الجزئية فيكون لام المنفصلات محمولا على الجنس الغير المشهور تدبر منه

واحكام القضايا ان بعضها الاول هو التناقض والثاني هو العكس المستوي والثالث هو العكس النقيض والرابع هو تلازم الشرطيات كما بين في المطولات منه

المنحرفة مستعملة في العلوم غالبا وقال التفتازاني في حاشيته على تفسير الكشاف في قوله تعالى
ومن الناس من يقول امنا بالله وباليوم الاخر وما هم بمؤمنين ان كلمة من
التبعيضية في هذه الاية مبتدأ لان كلمة من اذا كانت تبعيضية فتكون اسمية ولا تكون حرفية
فيصح وقوعها مبتدأ وكلمة من الموصول خبر المبتدأ فيكون قولنا من احكام القضايا التناقض
حملية موجبة جزئية لكون كلمة من التبعيضية سور الموجبة الجزئية ولدخول السور على
المبتدأ على هذا التقدير كما قال التفتازاني وقال العصام في حاشيته على شرح عقائد النسفي
في قوله اعلم ان الاحكام الشرعية منها ما يتعلق بكيفية العمل ومنها ما يتعلق بالاعتقادات
كلمة من التبعيضية ههنا محكوم عليه وقوله ما يتعلق بكيفية العمل محكوم به كما قال الشارح
العلامة في قوله تعالى ومن الناس من يقول امنا بالله وباليوم الآخر والحاصل ان قوله التناقض
مع محذوفه قضية حملية موجبة جزئية على قول التفتازاني وعلى قول العصام بطريق ان يقال
بعض احكام القضايا هو التناقض وعلى قول البعض ان قوله التناقض مع محذوفه قضية حملية
موجبة جزئية على قول التفتازاني وعلى قول العصام بطريق ان يقال بعض احكام القضايا هو
التناقض وعلى قول البعض ان قوله التناقض مع محذوفه قضية حملية منحرفة بطريق ان يقال
التناقض هو بعض احكام القضايا فتفكر هذين التوجيهين بالفكر التام فالتفت الى انسبهما
للمرام (وهو) اي التناقض (اختلاف القضيتين) ويخرج به اختلاف المفردين واختلاف
القضية بالمفرد (بالايجاب والسلب) وخرج به اختلاف القضيتين بالشرطية والحملية والعدول
والتحصيل وغيرها (بحيث يقتضي) اي هذا الاختلاف (لذاته) اي يقتضي ذلك الاختلاف
بلا واسطة شئ آخر (ان يكون احديهما) اي احدى القضيتين المختلفتين بالايجاب والسلب
(صادقة) اي يطابق حكمها للواقع (والاخرى) اي وان يكون القضية الاخرى سواء كانت
عين النقيضة او نقيضها (كاذبة) اي لا يطابق حكمها للواقع وقوله ان يكون احديهما
صادقة آه يخرج القضيتين الصادقتين المختلفتين بالايجاب والسلب وقوله اختلاف جنس بعيد
للتناقض لان الجنس القريب له هو التمانع فالاختلاف جنس بعيد له كما قال قطب الدين الرازي
عليه رحمة الباري وجميع القيود فصل قريب له فحينئذ ان هذا التعريف مركب من الجنس
البعيد ومن الفصل القريب وكل تعريف مركب من الجنس البعيد ومن الفصل القريب فهو حد
ناقص فهذا التعريف حد ناقص على قول القطب وان زعم البعض كون هذا التعريف حدا تاما
لكن قال القطب في التصديقات ان الاختلاف جنس بعيد للتناقض وقال عمر الكاتبي في الشمسية وحده
بانه اختلاف القضيتين آه فلا شك ان هذا الحد ناقص نعم ولو قال المص وهو تمانع القضيتين
بالايجاب والسلب يقتضي لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة لكان ذلك التعريف
حدا تاما لكن قال وهو اختلاف القضيتين آه فكان هذا التعريف حدا ناقصا على قول القطب

والايجاب عبارة عن الوقوع والسلب عبارة عن اللاوقوع وقيد لذاته احتراز عن التناقض بالواسطة لانا نقول زيد انسان زيد ليس بناطق غير مقتضية لذاته بل بالواسطة فانه غير مصطلح والغير مصطلح في الفن منه

صادقتان وان اختلفتا بالايجاب والسلب (و) في (الجزء والكل) والجزء ما يتركب الشيء
منه ومن غيره والكل ما يتركب من الاجزاء وشرط التناقض بين القضيتين المختلفتين بالايجاب
والسلب هو الاتفاق في الكل لانهما لو اختلفتا في الجزء والكل لم تتناقضا لصدقهما كقولنا بعض
جسم الزنجي ابيض وكل جسم الزنجي ليس بابيض وذكر الجزء ههنا استطرادي فتأمل ومن اراد
زيادة تفصيل هذا الشرط فليراجع الى شرحنا على الشمسية المسمى بميزان الانظام (و) في
(الشرط) والشرط ما يعتبر من الخارج لتحقق الشيء او ما يلزم من عدمه عدمه ولا يلزم من وجوده
وجود او الخارج الموقوف عليه وذلك لانهما لو اختلفتا في الشرط لم تتناقضا لصدقهما كقولنا هذا
الجسم بشرط كونه ابيض مفرق للبصر وهذا الجسم بشرط كونه اسود ليس بمفرق للبصر فان هاتين
القضيتين صادقتان لاختلافهما في الشرط فان قلت ان اتفاق القضيتين المختلفتين بالايجاب
والسلب في التمييز وفي الحال وفي الآلة وفي المفعول به وفي المفعول المطلق هو شرط في تحقق التناقض
بينهما فما وجه تخصيص ذكر الشروط الثمانية ههنا دون غيرها قلت ان هذه الشروط الثمانية
المذكورة ههنا مشهورة وما عداها غير مشهورة وعبارة المص ههنا من قبيل الاكتفاء بذكر الشروط
المشهورة لذكر الشروط الغير المشهورة وقال الامام الفارابي ان شرط التناقض بينهما هو وحدة
النسبة الحكمية بين المحكوم عليه وبين المحكوم به فانها جامعة بجميع الشروط لان النسبة بين
التي هي مورد الايجاب والسلب فلو اختلف فيهما الموضوع والمحمول او الزمان او المكان او الاضافة
او غيرها لم يتحد النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب فيهما ولو لم يتحد النسبة لم يتحقق التناقض
بينهما لصدقهما على هذا التقدير وقول الفارابي اسهل للضبط وقول المص ههنا اعدل للفهم
والربط (ونقيض الموجبة الكلية انما هي) اي نقيض الموجبة الكلية وتانيث الضمير لقصد
المطابقة الى الخبر وذلك الضمير رابطة عند الميزانيين وضمير الفصل عند النحاة وفائدته عندهم
دفع التباس الخبر الى الصفة غالبا وعند علماء المعاني مفيد للقصر (السالبة الجزئية) والموجبة
الكلية قضية حكم فيها على كل الافراد بالايقاع والسالبة الجزئية قضية حكم فيها على بعض الافراد بالانتزاع
وقوله نقيض الموجبة الكلية آه باعتبار الطرفين حملية موضوعها مفرد بالقوة لان قوله نقيض الموجبة
الكلية مركب اضافي فانه يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه ويمكن التعبير عنه بلفظ المفرد بطريق
ان يقال الموضوع او هذا او هو او غير ذلك فيكون موضوع هذه القضية مفردا بالقوة وقال
البعض ان قوله السالبة الجزئية مفرد بالفعل باعتبار النقل من المعنى الوصفي الى قضية
حكم فيها على بعض الافراد بالانتزاع وبالوضع الى ذلك المعنى وعرف ذلك البعض المفرد
بالفعل بقوله ما يعبر عنه بلفظ مفرد ولا شك ان هذا التعريف مناقض لقوله ان لفظ
السالبة الجزئية مفرد بالفعل فتعين ان لفظ السالبة الجزئية بعد النقل وبعد الوضع الى قضية
حكم فيها على بعض الافراد بالانتزاع فهو مفرد بالقوة فيكون طرفا هذه القضية مفردين بالقوة

(ولا يتحقق ذلك) اي التناقض في جميع الازمان (الا بعد اتفاقهما) اي يتحقق التناقض بين
القضيتين المختلفتين بالايجاب والسلب زمان اتفاق تلك القضيتان (في الموضوع)
اي في موضوعهما لانهما لو اختلفتا في الموضوع كقولنا زيد كاتب وعمرو ليس بكاتب لصدقتا
فلا يتحقق التناقض بينهما لصدق القضيتين المختلفتين بالايجاب والسلب على هذا التقدير
والموضوع هو الجزء الاول من الحملية وقوله ولا يتحقق ذلك الا بعد اتفاقهما حملية موجبة
كلية بعد الاستثناء وسالبة كلية قبل الاستثناء بطريق ان يقال كل تناقض يتحقق عند وجود
الشروط الثمانية ولا شيء من التناقض يتحقق عند انتفاء الشروط الثمانية وهذا التوجيه هو مقتضى
القصر المستفاد من النفي والاستثناء والمستثنى ههنا معرب على حسب العوامل ولا يكون واجب النصب
وكذا لا يكون مختار البدل ولا جائز النصب لان المستثنى منه غير مذكور ههنا والكلام منفي
فيكون المستثنى مفرغا ومن الاسئلة الواردة على بعض الطلبة هذه العوائد الفنونية وكون
هذا القول قضية شخصية باعتبار اسم الاشارة وهو قوله ذلك ههنا (و) في (المحمول)
وهو الجزء الثاني من الحملية لان محمولي القضيتين المختلفتين بالايجاب والسلب لو كانا مختلفين
كقولنا زيد قائم وزيد ليس بقاعد لكانتا صادقتين فلا يتحقق التناقض بينهما على هذا التقدير
فان انتفاء الشرط مستلزم لانتفاء المشروط (و) في (الزمان) والزمان كل امر متجدد يقدر
به متجدد آخر مثل الآنات المتجددة والدقائق المتجددة والساعات المتجددة والايام والليالي
المتجددة والشهور المتجددة لان زماني القضيتين المختلفتين بالايجاب والسلب لو كانا
مختلفين كقولنا زيد نائم في الليل وزيد ليس بنائم في النهار لم تتناقضا لصدقهما مع ان
التناقض ان احديهما صادقة والاخرى كاذبة (و) في (المكان) وهو بعد موهوم يشغله
الجسم عند المتكلمين او بعد مجرد موجود يشغله الجسم عند الاشراقيين من الفلاسفة او
السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي والمكان في اللغة ما يعتمد عليه
كما قال المص في هداية الحكمة وكما قال حسين الميبدي في شرح هداية الحكمة عليهما رحمة الباري.
لانهما لو اختلفتا في المكان لم تتناقضا لصدقهما عند انتفاء هذا الشرط كقولنا زيد نائم في البيت
وزيد ليس بنائم في السوق (و) في (الاضافة) وهي من قبيل النسبة بين الشيئين فانهما لو
اختلفتا في الاضافة لم تتناقضا لصدقهما كقولنا زيد ابو عمرو وزيد ليس بابي بكر (و) في (القوة
والفعل) والقوة بمعنى تهيء شيء لشيء والفعل هو الخروج من العدم الى التحقق كما قال الكلنبوي
رحمة الله عليه الباري فحينئذ يكونان متقابلان تقابل العدم والملكة لان القوة عبارة عن
عدم الخروج الى التحقق عما من شانه الخروج الى التحقق وشرط اتفاق القضيتين في القوة و
الفعل في تحقق التناقض بينهما لانهما لو اختلفتا فيهما لم تتناقضا لصدقهما على هذا التقدير
كقولنا الخمر في الدن مسكر بالقوة والخمر في الدن ليس بمسكر بالفعل فان هاتين القضيتين

وكذا الحال فى لفظ الموجبة الكلية وفى لفظ السالبة الكلية وفى لفظ الموجبة الجزئية وفى
سائر المركب الوصفى المنقول الى المعنى المفرد وفى المركب الاضافى المنقول الى المعنى المفرد و
القضية الحملية لاتخلو من ان يكون طرفاها مفردين بالفعل مثل قولنا زيد حيوان ومن ان
يكون طرفاها مفردين بالقوة مثل قولنا الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه ومن ان يكون
موضوعها مفردا بالفعل ومحمولها مفردا بالقوة كقولنا زيد ابوه قائم ومن ان يكون موضوعها
بالقوة ومحمولها بالفعل كقولنا الحيوان الناطق انسان فاحفظ هذه الاحتمالات الاربعة
سهل الله لك اجوبة الاسئلة الواردة عليك من طرف السئلة (كقولنا كل انسان حيوان)
فانه موجبة كلية صادقة لمطابقة حكمها للواقع (و) كقولنا (بعض الانسان ليس بحيوان)
فانه سالبة جزئية كاذبة لعدم مطابقة حكمها للواقع ونقيض السالبة الجزئية انما هى الموجبة
الكلية كقولنا بعض الانسان ليس بحيوان وكل انسان حيوان (ونقيض السالبة الكلية انما هى
الموجبة الجزئية) هذه القضية باعتبار الطرفين حملية ثلاثية موجبة كلية محصلة فان اضافة
النقيض الى السالبة للاستغراق وهو سور الموجبة الكلية كما مر (كقولنا لاشئ من الانسان
بحيوان) لانه سالبة كلية كاذبة لعدم مطابقة حكمها الى الواقع (و) كقولنا (بعض الانسان حيوان)
لانه موجبة جزئية صادقة لمطابقة حكمها الى الواقع ونقيض الموجبة الجزئية انما هى السالبة
الكلية كقولنا بعض الانسان حيوان ولاشئ من الانسان بحيوان فان قلت ان الشرط
التاسع لتحقق التناقض بين المحصورات الاربع هو الاختلاف فى الكلية والجزئية وتناقض
المحصورات الاربع مشروط والشرط هو الموقوف عليه والمشروط هو الموقوف والموقوف
عليه مقدم على الموقوف طبعا فالصواب ان يتاخر قوله ونقيض الموجبة الكلية انما هو
السالبة الجزئية آه عن قوله والمحصورات لايتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما
آه قلت قدم المصنف المشروط على الشرط ليكشف الشرط زيادة الانكشاف بسبب تقديم
المشروط فى الذكر وللتنبيه على ان الشروط الثمانية مشتركة بين تحقق التناقض فى الشخصيات
وبين تحقق التناقض فى المحصورات الاربع وعلى ان الاختلاف فى الكلية والجزئية انما هو
شرط تاسع لتناقض المحصورات وللاشارة الى ان الشروط الثمانية مختص بتناقض محصورات
الحمليات والشرط التاسع الآتى الذى هو الاختلاف فى الكلية والجزئية هو مشترك
بين تناقض محصورات الحملية وبين تناقض محصورات الشرطية كما ستقف
(والمحصورات الاربع (لايتحقق التناقض بينهما) اى بين القضيتين من المحصورات الاربع
بعد شئ من الاشياء (الا بعد اختلافهما) اى المحصورتين فى (الكلية والجزئية) والكلية
قضية حكم فيها على كل الافراد سواء كانت موجبة كلية او سالبة كلية والجزئية قضية
حكم فيها على بعض الافراد سواء كانت موجبة جزئية او سالبة جزئية وقوله والمحصورات

لايتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما فى الكلية والجزئية فهو موجبة كلية بعد الاستثناء
بطريق ان يقال كل تناقض فهو يتحقق بين المحصورات بعد اختلافهما فى الكلية والجزئية وسالبة كلية
قبل الاستثناء بان يقال لاشئ من التناقض يتحقق بين المحصورات قبل الاختلاف فى الكلية
والجزئية بحسب القصر المستفاد من الاستثناء المفرغ وانما شرط الاختلاف فى الكمية
فى تناقض المحصورات الاربع (لان الكليتين) اى الموجبة الكلية مع السالبة الكلية
(قد تكذبان) اى الكليتين (كقولنا كل انسان كاتب) فانه موجبة كلية كاذبة لعدم
مطابقة حكمها للواقع (ولاشئ من الانسان بكاتب) فانه سالبة كلية كاذبة لعدم مطابقة
حكمها للواقع (و) لان (الجزئيتين) اى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية (قد تصدقان)
والصدق هو مطابقة الحكم للواقع والكذب عدم مطابقة الحكم للواقع عند الجمهور وعند النظام
من الدهرية ان الصدق مطابقة الحكم للاعتقاد والكذب هو عدم مطابقة الحكم للاعتقاد
وعند الجاحظ من الدهرية ان الصدق هو مطابقة الحكم للواقع والكذب عدم مطابقة الحكم
للواقع والاعتقاد وكلما كانت الكليتان كاذبتين والجزئيتان صادقتين فلا تناقض
بين الموجبة الكلية والسالبة الكلية وبين الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وكذا لاتناقض
بين المهملات لان المهملة الموجبة مؤولة بالموجبة الجزئية والمهملة السالبة مؤولة بالسالبة
الجزئية لكون المهملات فى قوة الجزئية ولا نقيض للطبيعية اصطلاحا لان الطبيعية
من قبيل التصورات لكون الحكم فيها على المفهوم كما قال السيد الشريف قدس سره اللطيف
والعصام عصمه الله تعالى فى حاشيتهما على التصديقات وان كان للطبيعية نقيض لغوى
على راى والنقيض اللغوى للشئ هو رفع عين ذلك الشئ والنقيض اللغوى للتصورات
مختلف فيه كما بين فى محله وشرط تحقق تناقض الشرطيات هو الاتفاق فى المقدم والتالى
والاختلاف فى الكلية والجزئية والاتحاد فى الجنس اى فى الاتصال والانفصال والاتفاق
فى النوع اى فى اللزوم وفى العناد وفى الاتفاق والاختلاف فى الكيف اى فى الايجاب والسلب
ونقيض الموجبة الكلية الشرطية انما هى السالبة الجزئية الشرطية مثل قولنا كلما كان
هذا الشئ انسانا فهو حيوان وقد لايكون اذا كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان ونقيض
السالبة الكلية الشرطية انما هى الموجبة الجزئية الشرطية مثل قولنا ليس البتة اذا كان هذا
الشئ حيوانا فهو جماد وقد يكون اذا كان هذا الشئ حيوانا فهو جماد ونقيض الموجبة
الجزئية الشرطية انما هى السالبة الكلية الشرطية مثل قولنا قد يكون اذا كان هذا الشئ حيوانا
فهو انسان وليس البتة اذا كان هذا الشئ حيوانا فهو انسان ونقيض السالبة الجزئية
الشرطية انما هى الموجبة الكلية الشرطية مثل قولنا قد لايكون اذا كان هذا الشئ
حيوانا فهو فرس وكلما كان هذا الشئ حيوانا فهو فرس اعلم ان ههنا ثمانية احتمالات

الاول ان يجئ نقيض الموجبة الكلية سالبة جزئية والثانى ان يجئ نقيض السالبة الكلية موجبة جزئية والثالث ان يجئ نقيض الموجبة الجزئية سالبة كلية والرابع ان يجئ نقيض السالبة الجزئية موجبة كلية وهذه الاحتمالات الاربعة تناقض اصطلاحى منطقى لانها مطردة مع ان المعتبر فى الفن هو المطرد والخامس ان يجئ نقيض الموجبة الكلية سالبة كلية والسادس ان يجئ نقيض السالبة الكلية موجبة كلية والسابع ان يجئ نقيض الموجبة الجزئية سالبة جزئية والثامن ان يجئ نقيض السالبة الجزئية موجبة جزئية وهذه الاربعة الثانية تناقض لغوى وليست بتناقض اصطلاحى منطقى لان هذه الاربعة الثانية غير مطردة فى قضية يكون المحمول فيها اعم من الموضوع فى الحملية او يكون التالى فيها اعم من المقدم فى الشرطية وان كانت مطردة فى قضية يكون المحمول فيها مساويا للموضوع والتالى مساويا للمقدم فيها مثال الغير المطردة قولنا كل حيوان انسان ولا شئ من الحيوان بانسان وقولنا كل ابيض حيوان ولا شئ من الابيض بحيوان فان هذه القضايا الاربعة كاذبة ومقتضى تعريف التناقض الاصطلاحى ان احدى القضيتين المختلفتين بالايجاب صادقة والاخرى كاذبة ومثال المطردة قولنا كل انسان ناطق ولا شئ من الانسان بناطق فان الاولى صادقة والثانية كاذبة وان تناقضتا لكن هذا التناقض من قبيل خصوص المادة فلذا ليس بتناقض منطقى بل تناقض لغوى فبان ان النسبة بحسب التحقق بين التناقض المنطقى وبين التناقض اللغوى عموم وخصوص مطلقا ومادة الافتراق هو قولنا كل انسان ناطق ولا شئ من الانسان بناطق ومادة الاجتماع قولنا كل حيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان فظهر ان التناقض الاصطلاحى المنطقى اخص مطلقا من اللغوى بحسب التحقق (كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب) فانهما صادقتان لمطابقة حكمهما الى الواقع

(العكس) اى بعض احكام القضايا هو العكس المستوى فيكون القضية موجبة جزئية فان كلمة من التبعيضية مبتدأ عند النفاة انى بل سور الموجبة الجزئية كما مر غير مرة وعكس نقيض القدماء هو ان يجعل نقيض الموضوع محمولا او ان يجعل نقيض المقدم تاليا وان يجعل نقيض المحمول موضوعا وان يجعل نقيض التالى مقدما مثل قولنا كل لاحيوان لا انسان فى عكس نقيض قولنا كل انسان حيوان ومثل قولنا كلما لم يكن النهار موجودا لم يكن الشمس طالعة فى عكس نقيض قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وعكس نقيض المتأخرين مسطور فى الشمسية على التفصيل (وهو) اى العكس المستوى (ان يصير) اى ان يتبدل وصف (الموضوع محمولا) او ان يتبدل المقدم تاليا (و) ان يتبدل المحمول موضوعا) او ان يتبدل التالى مقدما فى الشرطية (مع بقاء الايجاب والسلب بحاله) اى ملتبسا بحالهما والضمير راجع الى كل واحد من الايجاب والسلب والايجاب عبارة عن الوقوع

والسلب عبارة عن اللاوقوع (و) بقاء (التصديق) اى بقاء الصدق (والتكذيب بحاله) اى بقاء الكذب واحترز بقوله مع بقاء الايجاب والسلب عن عكس نقيض المتاخرين فان عكس الموجبة فى عكس نقيض المتاخرين سالبة مثل قولنا لا شئ من اللاحيوان بانسان فى عكس نقيض قولنا كل انسان حيوان وقوله والتصديق احتراز عن التناقض وقوله والتكذيب ليكشف التصديق كمال الانكشاف فان الاشياء تنكشف باضدادها فى كمال المرتبة وقوله ان يصير جنس قريب لانه جنس من غير واسطة وقوله المحمول موضوعا والمحمول موضوعا آه فصل قريب لانه يميز العكس المستوى عما يشاركه فى الجنس القريب ومشاركه فى الجنس القريب هو عكس النقيض فيكون هذا التعريف حدا تاما والمراد بقوله مع بقاء الايجاب والسلب والتصديق والتكذيب هو كلما كان الاصل موجبة فالعكس موجبة وكلما كان الاصل سالبة فالعكس سالبة وكلما كان الاصل صادقا فالعكس صادق وكلما كان العكس كاذبا فالاصل كاذب فان الاصل ملزوم والعكس لازم والملزوم اما مساو للازم واما اخص منه وصدق احد المساويين مستلزم لصدق المساوى الآخر وصدق الاخص مستلزم بصدق الاعم واعلم ان قول المص والتصديق والتكذيب هو يستفاد منه اربعة قضايا شرطيات متصلات ان صدق الاصل صدق العكس وان كذب العكس كذب الاصل وان صدق العكس صدق الاصل وان كذب الاصل كذب العكس وقال البعض ان الشرطيتين الاخيرتين كاذبتان وان كانت الشرطيتان الاوليتان صادقتين لكون الاصل ملزوما والعكس لازما ولجواز ان يكون اللازم اعم من الملزوم وصدق الاعم لا يستلزم صدق الاخص لجواز وجود الاعم بدون الاخص وكذا لا يستلزم كذب الاخص كذب الاعم فلذلك لا يصدق الشرطيتان الاخيرتان فتامل حق التامل (والموجبة الكلية لا تنعكس) اى لا تنعكس الموجبة الكلية عكسا اصطلاحيا منطقيا الى موجبة (كلية) فان قلت ان قولنا كل انسان ناطق موجبة كلية منعكسة الى قولنا كل ناطق انسان وهو موجبة كلية فحينئذ ينعكس الموجبة الكلية الى موجبة كلية قلت هذا العكس لغوى وليس بعكس اصطلاحى لان انعكاس الموجبة الكلية الى الموجبة الكلية يتخلف فى قولنا كل انسان حيوان لان عكسها موجبة كلية كاذب وهو كل حيوان انسان فافهم يعنى لا شئ من الموجبة الكلية تنعكس الى موجبة كلية عكسا اصطلاحيا او كل موجبة كلية فعدم الانعكاس واقع عليها فقوله الموجبة الكلية لا تنعكس هو سالبة كلية على التفسير الاول وموجبة كلية معدولة المحمول على التفسير الثانى لكن قوله بل تنعكس جزئية قرينة مرجحة بكونه سالبة كلية فتامل (لانه) اى الشان فان ضمير الغائب اذا لم يوجد مرجعه فهو عائد الى ضمير الشان وضمير المؤنث اذا لم يوجد مرجعه فهو عائد الى القصة (يصدق قولنا كل

انسان حيوان ولا يصدق) عكسه موجبة كلية وهو قولنا (كل حيوان انسان) لعدم
مطابقة حكمه للواقع مع ان صدق العكس معتبر فى تعريف العكس كما عرفت من ان قول المص
فى تعريف العكس والتصديق ههنا بمعنى الصدق لاغيره وعبّر المص عن الصدق بالتصديق
لقصد المبالغة فافهم والحاصل ان الموجبة الكلية لا تنعكس الى موجبة كلية لانه لما صدق
قولنا كل انسان حيوان ولم يصدق قولنا كل حيوان انسان فالموجبة الكلية لا تنعكس موجبة
كلية لكن يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق قولنا كل حيوان انسان فينتج القياس
الحاصل من الطريق الاول من الاستثنائى قولنا الموجبة الكلية لا تنعكس الى موجبة كلية
وهو المطلوب ٭ وذكر المصنف المقدمة الواضعة وهى قوله لانه يصدق قولنا كل انسان
حيوان آه وحذف المقدمة الشرطية اكتفاء بذكر المقدمة الاستثنائية للاختصار وتسجيح
محل للشرح وللامتحان بالاذكياء ٭ ومن العجائب الغرائب عدم وقوف الشراح على هذه
المقدمة الشرطية المطوية وعلى امثالها من المطويات السائرة وان يشرحوا المتن فى خارج
مرضى المصنف بالعبارات الغير اللائقة فيتضرحق التبصر فاطلع فى مطالعة هذه الرسالة
على المطويات الوفيرة المرغوبة (بل تنعكس) اى الموجبة الكلية الى موجبة (جزئية)
وكلمة بل اذا كانت اضرابية فهى فى مقام اداة الترديد فيبدل كلمة بل الاضرابية الى كلمة اما او
الكلمة او فيحصل الشرطية المنفصلة فحينئذ اذا استثنى ما قبل كلمة بل فينتج القياس الحاصل
من الطريق الثالث من الاستثنائى ما قبل كلمة بل وحاصل العبارة ههنا الموجبة الكلية
تنعكس الى موجبة جزئية بالعكس المنطقى لان الموجبة الكلية اما تنعكس الى موجبة كلية واما
تنعكس الى موجبة جزئية لكن الموجبة الكلية لا تنعكس الى موجبة كلية بالعكس المنطقى فينتج
القياس الحاصل من الطريق الرابع من الاستثنائى المركب من المنفصلة ومن المقدمة
الرافعة قولنا الموجبة الكلية تنعكس الى موجبة جزئية بالعكس المنطقى وهو المطلوب
وقوله والموجبة الكلية لا تنعكس كلية هو مقدمة استثنائية رافعة نظرية وقوله لانه
يصدق قولنا كل انسان حيوان آه هو دليل هذه المقدمة الرافعة النظرية واثباتها يحصل
بقياس من الطريق الاول من القياس الاستثنائى كما قررناه آنفا وقوله (لانا اذا قلنا كل
انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان) دليل التقريب لان التقريب هو سوق
الدليل على وجه يستلزم المطلوب عند الجمهور وعند السيد السند المحقق الشريف قدس
سره اللطيف ان تقريب الدليل هو تطبيق الدليل على المدعى وتقريب هذا الدليل نظرية
محتاجة الى الاثبات وتقرير الاثبات يحصل بطريق ان يقال الموجبة الكلية تنعكس الى
موجبة جزئية اذا لم تنعكس الى موجبة كلية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا
بعض الحيوان انسان فالموجبة الكلية تنعكس الى موجبة جزئية لكنا اذا قلنا كل انسان حيوان

يصدق قولنا بعض الحيوان انسان فينتج القياس الحاصل من الطريق الاول من القياس الاستثنائى
قولنا الموجبة الكلية تنعكس الى موجبة جزئية اذا لم تنعكس الى موجبة كلية وقوله لانا اذا
قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان فهو مقدمة واضعة استثنائية
شرطية متصلة لزومية غيربينة بل نظرية محتاجة الى البيان والاثبات يحصل بطريق الافتراض
او الخلف او العكس ودليل هذه الملازمة قوله (فانا نجد) اى نفرض ذات موضوع هذه
القضية (شيئا) اى شخصا (معينا موصوفا بالانسان) الذى هو ههنا وصف الموضوع
(والحيوان) اى موصوفا بالحيوان الذى هو ههنا وصف المحمول ويحصل من هذا الفرض شخصيتان
الاولى منهما زيد انسان والثانية منهما زيد حيوان فيجعل الشخصية الثانية صغرى ويجعل
الشخصية الاولى كبرى لقصد المبالغة ويحصل قياس افتراضى من الشكل الثالث ومن ضربه الاول
ويقال زيد حيوان وزيد انسان (فيكون بعض الحيوان انسانا) يعنى ان هذا القياس
الافتراضى ينتج من الضرب الاول من الشكل الثالث قولنا بعض الحيوان انسان الذى هو عكس
قولنا كل انسان حيوان فاذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان
وتصوير اثبات هذه الملازمة بطريق الافتراض وتفصيله يحصل بطريق ان يقال اذا قلنا كل
انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان لانا اذا قلنا كل انسان حيوان فنفرض ذات
موضوع هذه القضية زيدا حال كونه موصوفا بالانسان والحيوان وكلما فرضناه هكذا
فيحصل شخصيتان احديهما زيد انسان والثانية زيد حيوان وكلما حصلت الشخصيتان فنجعل
الشخصية الثانية صغرى والشخصية الاولى كبرى وكلما جعلنا احديهما صغرى والاخرى
كبرى فيحصل قياس افتراضى منتظم من الضرب الاول من الشكل الثالث وكلما حصل القياس
الافتراضى المنتظم فنقول زيد حيوان وزيد انسان وكلما قلنا هكذا فينتج القياس الافتراضى
المنتظم قولنا بعض الحيوان انسان وكلما انتج القياس الافتراضى هذه النتيجة فيصدق قولنا
بعض الحيوان انسان وهذا القياس مركب من الاقترانيات الشرطيات الستة ومتضمن للقياس
الافتراضى المنتج عين العكس من الشكل الثالث كما عرفت فينتج من المفصول النتايج قولنا اذا
قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان وهذه النتيجة هى عين الشرطية
المتصلة المطلوب اثبات ملازمتها واثبات هذه الملازمة بطريق الخلف يحصل بان يقال
يصدق قولنا بعض الحيوان انسان على تقدير صدق قولنا كل انسان حيوان لانه لو لم يصدق لصدق
نقيضه اعنى لا شئ من الحيوان بانسان ولو صدق نقيضه لجعلنا هذا النقيض كبرى والاصل
صغرى ولو جعلناه هكذا فيحصل قياس خلفى منتظم من الضرب الثانى من الشكل الاول ولو حصل
القياس الخلفى المنتظم لقلنا كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان بانسان وكلما قلنا هكذا فينتج قولنا
لا شئ من الانسان بانسان لكن هذه النتيجة سلب الشئ عن نفسه وهو محال فيصدق قولنا بعض

الحيوان انسان على تقدير صدق قولنا كل انسان حيوان واثبات هذه الملازمة بطريق العكس يحصل
بان يقال انه لو لم يصدق قولنا بعض الحيوان انسان على تقدير صدق قولنا كل انسان حيوان
لصدق نقيضه اعني لا شيء من الحيوان بانسان وكلما صدق هذا النقيض فعكس هذا النقيض
الى قولنا لا شيء من الانسان بحيوان وهذا العكس اخص من نقيض الاصل فيلزم صدق الاخص
من نقيض الاصل لان نقيض الاصل سالبة جزئية وهي قولنا بعض الانسان ليس بحيوان وهذا
العكس سالبة كلية والسالبة الكلية اخص مطلقا من السالبة الجزئية بحسب التحقق وان كانت
السالبة الكلية والسالبة الجزئية متباينتين فان مفهوم السالبة الكلية قضية حكم فيها على
كل الافراد بالانتزاع ومفهوم السالبة الجزئية قضية حكم فيها على بعض الافراد بالانتزاع
وهذين المفهومين متباينان بحسب الحمل فحينئذ يلزم اجتماع النقيضين الضمني فيصدق بعض الحيوان
انسان على تقدير صدق قولنا كل انسان حيوان فافهم والافتراض الجاري في باب العكوس فهو
يحصل بان يفرض ذات موضوع عين القضية شخصا معينا موصوفا بوصفي الموضوع والمحمول
وان يحصل قضيتان شخصيتان احديهما يحصل من عقد الوضع والاخرى من عقد الحمل وان
يجعل احديهما صغرى والاخرى كبرى وان يحصل قياس افتراضي منتظم من الشكل الثالث
وان ينتج عكس اصل القضية والافتراض انما يجري في القضية التي تنعكس الى جزئية فان القياس
الافتراضي من الشكل الثالث وهو انما ينتج الجزئية فلذلك لا يجري الافتراض فيما ينعكس الكلية
في باب العكوس وكذا ان الافتراض في رد الاشكال الثلثة الى الشكل الاول انما يجري فيما ينتج
الجزئية ولا يجري فيما ينتج الكلية لكون القياس الافتراضي من الشكل الثالث مع ان الشكل
الثالث انما ينتج الجزئية ولا ينتج الكلية وما قيل ان الافتراض لا يجري في القضية الحملية السالبة
لكون السالبة لا تقتضي وجود الموضوع فهو ليس بشيء لان السالبة التي موضوعها ليس بموجود
فهي غير مستعملة في العلوم بل لا ينعقد ان يكون السالبة التي ذات الموضوع ليس بموجود فيها
قضية حملية لان المراد في القضية الحملية من الموضوع انما هو الذات ومن المحمول انما هو الوصف
فكلما لم يكن ذات الموضوع موجودا فالقضية الحملية غير منعقدة سواء كانت الحملية موجبة او
سالبة لعدم وجود ذات الموضوع وقال العصام ان نفس الامر بمنزلة ذات الموضوع فينعقد
القضية الحملية في السالبة التي ذات موضوعها ليس بموجود لكون نفس الامر فيها بمنزلة ذات
الموضوع كما في قولنا شريك البارى ليس ببصير لانه كما يكون شريك البارى مسلوبا عن نفس
الامر كذلك بصره مسلوب عن نفس الامر فينعقد في هذا القول القضية انتهى كلامه والحاصل
ان السالبة التي ذات موضوعها ليس بموجود فهي كونها قضية حملية مشكوك فضلا من ان يتصور
الافتراض فيها فلذلك لم تستعمل في العلوم والاستدلالات والافتراض الجاري في باب العكوس
انما يحصل بقياس واحد من الشكل الثالث والافتراض الجاري في باب رد الاشكال الثلثة

الى الشكل الاول انما يحصل بقياسين القياس الافتراضي الثاني من الشكل الاول والقياس الافتراضي
الاول هو من اى شكل كان وما قيل من ان كون المقدمات الافتراضية قياسا ممنوع لم لا يجوز ان يكون
المقدمات الافتراضية من قبيل المقدمات المتفرقة فهو ليس بشيء لان هذا المنع متعلق بالمدعى
البديهي وكل منع متعلق فهو مردود سواء كان منعا مجردا او منعا مع السند عند بعض المهرة
وان جوز بعض الكملة منع المدعى البديهي ومنع المدعى الاستقرائي مع السند لكن المعتبر
عند المناظرين العظام انما هو مذهب بعض المهرة ومن اراد تفصيل الاعتراض فليراجع
الى شرحنا على الشمسية المسمى بميزان الانتظام والى رسالتنا الموسومة بردية المعيار
(والموجبة الجزئية ايضا) اى مثل الموجبة الكلية (تنعكس) اى الموجبة الجزئية الى موجبة
(جزئية بهذه الحجة) اى بحجة الافتراض وانما سمى القياس بحجة فان الحجة بمعنى الغلبة
في اللغة واى من عرف القياس فهو يغلب على خصمه فلذا سمى القياس بحجة وقوله الموجبة
الجزئية ايضا آه قضية حملية ثنائية موجبة كلية محصلة والسور فيها لام الموجبة الجزئية
لان هذا اللام هو للاستغراق وهو سور الموجبة الكلية وهذه القضية الحملية موضوعها
ومحمولها مفردان بالقوة بمعنى ما يمكن ان يعبر عنه بالفاظ مفردة ومركب تام تصديقي بمعنى
ما يصح السكوت عليه (والسالبة الكلية تنعكس) اى السالبة الكلية الى (سالبة كلية)
عكسا اصطلاحيا منطقيا وقوله السالبة الكلية آه ايضا حملية ثنائية موجبة كلية محصلة
طرفاها مفردين بالقوة بمعنى ما يمكن ان يعبر عنه بالفاظ مفردة ومركب تام خبري تصديقي (وذلك)
اى انعكاس السالبة الكلية الى السالبة الكلية (بين) اى بديهي بمعنى ما لا يتوقف حصوله في العقل
الى نظر وكسب واستدلال (بنفسه) اى بذاته وبلا واسطة يعني ان انعكاس السالبة الكلية
الى سالبة كلية وان لم يكن محتاجا الى نظر وكسب واستدلال لكن ذلك الانعكاس بديهي
خفي محتاج الى التنبيه بقوله (فانه اذا صدق قولنا لا شيء من الانسان بحجر فيصدق لا شيء من الحجر
بانسان) قوله لا شيء من الانسان بحجر عين القضية وقوله لا شيء من الحجر بانسان عكس القضية
وكلمة من استغراقية وصدقهما كائن لمطابقة حكمهما للواقع ويحصل التنبيه على ذلك الانعكاس
بقياس من الطريق الاول من القياس الاستثنائي يعني ان السالبة الكلية تنعكس الى سالبة كلية
لانه لما ثبت قولنا اذا صدق لا شيء من الانسان بحجر فيصدق لا شيء من الحجر بانسان فالسالبة الكلية
تنعكس الى سالبة كلية لكن ثبت قولنا اذا صدق لا شيء من الانسان بحجر فيصدق لا شيء من الحجر
بانسان فينتج القياس الحاصل من الطريق الاول من القياس الاستثنائي قولنا السالبة الكلية
تنعكس الى سالبة كلية وهو المطلوب والمقدمة الشرطية التي هي الجزء الاول من ذلك القياس
فهي بينة بديهية غير محتاجة الى البيان والاثبات مطوية محذوفة بقرينة ذكر المقدمة الاستثنائية
وقوله فانه اذا صدق قولنا لا شيء من الانسان بحجر فيصدق قولنا لا شيء من الحجر بانسان فهو

مقدمة استثنائية واضعة شرطية متصلة لزومية غير بينة بل محتاجة الى البيان والاثبات واثبات
الملازمة يحصل بثمانية طرق الاول طريق التوسط والثانى طريق التالى والثالث طريق الانتاج والرابع
طريق التقييد والخامس طريق الخلف والسادس طريق العكس والسابع طريق الافتراض والثامن
طريق التناقض ومن اراد تفاصيل هذه الطرق الثمانية فليرجع الى رسالتنا المسمى باثبات الملازمة
والى شرحنا على الشمسية الموسوم بميزان الانتظام فى لواحق القياس واثبات ملازمة هذه المقدمة
الاستثنائية المتصلة بطريق الخلف يحصل بان يقال يصدق قولنا لاشئ من الحجر بانسان على تقدير
صدق قولنا لاشئ من الانسان بحجر لانه لو لم يصدق على هذا التقدير لصدق نقيضه لئلا يلزم ارتفاع
النقيضين وهذا النقيض قولنا بعض الحجر انسان ولو صدق هذا النقيض لجعلنا النقيض المذكور
صغرى لكونه موجبة جزئية تصلح لصغروية الشكل الاول وجعلنا الاصل كبرى لكونه سالبة كلية
تصلح لكبروية الشكل الاول ولو جعلناهما هكذا لحصل قياس خلفى منتظم من الضرب الرابع من الشكل
الاول ولو حصل القياس الخلفى المنتظم قلنا بعض الحجر انسان ولاشئ من الانسان بحجر ولو قلنا
هكذا فينتج من جنس من الشكل الاول قولنا بعض الحجر ليس بحجر وهذه النتيجة سلب الشئ عن
نفسه وهو محال وهذا المحال انما نشأ من الفرض بصدق نقيض العكس فظهر كذب نقيض العكس
فيصدق قولنا لاشئ من الحجر بانسان على تقدير صدق قولنا لاشئ من الانسان بحجر فحينئذ ينعكس
السالبة الكلية الى سالبة كلية واثبات هذه المقدمة الاستثنائية المتصلة بطريق العكس يحصل
بان يقال يصدق قولنا لاشئ من الحجر بانسان على تقدير صدق قولنا لاشئ من الانسان بحجر لانه
لو لم يصدق لصدق قولنا بعض الحجر انسان لئلا يلزم ارتفاع النقيضين ولو صدق هذا النقيض
لعكسناه الى قولنا بعض الانسان حجر وهو نقيض الاصل الذى هو قولنا لاشئ من الانسان بحجر
فيلزم اجتماع النقيضين لكن اجتماع النقيضين باطل والفرض بصدق نقيض العكس باطل
فتعين انه يصدق قولنا لاشئ من الحجر بانسان على تقدير صدق قولنا لاشئ من الانسان بحجر
فظهر ان السالبة الكلية تنعكس الى سالبة كلية (والسالبة الجزئية لاعكس لها لزوما)
اى لاعكس موجود للسالبة الجزئية اصطلاحا وان وجد عكس لغوى لها يعنى لاشئ من السالبة
الجزئية بمنعكسة عكسا منطقيا الى سالبة جزئية ولا الى سالبة كلية فحينئذ قوله السالبة
الجزئية لاعكس لها لزوما سالبة كلية وسور السالبة الكلية ههنا وقوع النكرة فى سياق النفى
التى هو قوله عكس فى قوله لاعكس لها فان النكرة الواقعة فى سياق النفى تفيد العموم فيكون النكرة
الواقعة فى سياق النفى سور السالبة الكلية او قوله السالبة الجزئية لاعكس لها لزوما موجبة
كلية معدولة المحمول ان قلنا ان اداة السلب التى هى كلمة لا هى جزء من المحمول واذا كان قوله
عكس ههنا نكرة محضة فيكون مبنيا عارضا غير لازم بمعنى ما ينفك عن البناء وقوله لزوما
مفعول مطلق مجازى لموجود المقدر الذى هو الخبر لقوله لا اى لاعكس موجود لها وجود لزوم

او لاعكس موجود لها وجود الزوميا فافهم ويحتمل ان يكون قوله لزوما تمييزا عن نسبة اسم لا الى
خبرها المحذوف فحينئذ يرفع الابهام عن ذات مقدرة فى جملة لان كلمة لا مع اسمها وخبرها جملة
اسمية خبر لقوله السالبة الجزئية لان هذا القول مبتدأ محتاج الى الخبر ومطلق الجملة ما تضمن كلمتين
بالاسناد والجملة اعم مطلقا من الكلام فان الاسناد مقصود لذاته فى الكلام وفى الجملة سواء كان
الاسناد مقصودا لذاته او ان لا يكون مقصودا لذاته (لانه يصدق) قولنا (بعض الحيوان انسان
ولا يصدق عكسه) اى عكس قولنا بعض الحيوان انسان وهذا العكس قولنا بعض الانسان ليس بحيوان
وصدق الاصل ثابت لمطابقة حكمه الى الواقع وكذب العكس لعدم مطابقة حكمه الى الواقع اعلم ان
ههنا ثمانية احتمالات الاول ان ينعكس الموجبة الكلية الى موجبة جزئية والثانى ان ينعكس الموجبة
الجزئية الى موجبة جزئية والثالث ان ينعكس السالبة الكلية الى سالبة كلية وهذه الاحتمالات
عكوس مطردة اصطلاحية منطقية فان البحث فى المنطق انما هو من المطرد والرابع ان ينعكس
الموجبة الكلية الى موجبة كلية والخامس ان ينعكس الموجبة الجزئية الى موجبة كلية والسادس
ان ينعكس السالبة الكلية الى سالبة جزئية والسابع ان ينعكس السالبة الجزئية الى سالبة جزئية
والثامن ان ينعكس السالبة الجزئية الى سالبة كلية وهذه الاحتمالات الخمسة عكوس غير مطردة
لغوية فان اهل اللغة يعتبرون الى المطرد والى الغير المطرد والعكس المنطقى اخص مطلقا من العكس
اللغوى بحسب التحقيق ومادة اجتماع العكس المنطقى مع العكس اللغوى مثل قولنا بعض الحيوان انسان
فى عكس قولنا كل انسان حيوان ومادة افتراق العكس اللغوى عن العكس المنطقى مثل قولنا كل ناطق
انسان فى عكس قولنا كل ناطق انسان وشراح هذه الرسالة ساكتون عن بيان هذه الاحتمالات
الثمانية وعن بيان النسبة بين العكس المنطقى وبين العكس اللغوى مع ان بيان هذه الاحتمالات
الثمانية انما هو الزم ما الزم ههنا حتى يتميز العكس الميزانى عن العكس اللغوى كمال التميز

الباب الرابع من الابواب التسعة دوال (القياس)

وهو تقدير شئ لشئ وهذه القضية شخصية على المشهور لان لام الباب الرابع محمول على العهد
النوعى ومهملة على التحقيق لكون الباب الرابع عبارة عن الالفاظ التى هى من قبيل الاعراض
وتشخص العرض تابع الى محله وتلفظ هذه الالفاظ متعدد مع انه اهمل عن بيان عدد المتلفظ
فيكون هذه القضية مهملة وقال بعض المنطقيين ان اللام المحمول على العهد النوعى فهو سور الموجبة
الكلية فحينئذ يكون هذه القضية موجبة كلية كما مر غير مرة (وهو) اى القياس (قول مؤلف)
اى مركب (من اقوال) اقلها قولان (متى سلمت) اى الاقوال (لزم) لزوما بينا سواء كان بينا
بالمعنى الاخص كما فى الشكل الاول او بينا بالمعنى الاعم كما فى الاشكال الثلثة عند المتأخرين ومذهب
المتقدمين هو كما ستقف ان شاء الله تعالى (عنها) اى عن الاقوال (لذاتها) اى بلا واسطة
المقدمة الاجنبية الكاملة كما هو فى القياس المساوى (قول آخر) اى النتيجة وهو ما يلزم من القياس

وقوله قول ليكون المؤلف موصوفا به وذكر المؤلف ليتعلق كلمة من اليه والاقوال عبارة عن الصغرى
والكبرى في الاقترانى ومن المقدمة الشرطية والمقدمة الاستثنائية في القياس الاستثنائى وذلك
الاقوال جمع منطقى ههنا بمعنى ما فوق الواحد بقرينة ذكره في كتاب المنطق كما اشرنا اليه فلا يرد
ان هذا التعريف لا يصدق على القياس البسيط الذى هو مركب من مقدمتين احديهما صغرى والاخرى
كبرى في الاقترانى واحديهما مقدمة شرطية والاخرى مقدمة استثنائية في القياس الاستثنائى
ولم يقل وهو قول مؤلف من مقدمات متى سلمت آه لانه لو قال من مقدمات ههنا لزم الدور لان مقدمة
القياس عبارة عن قضية جعلت جزء قياس او حجة وذكر القياس في تعريف المقدمة ولو ذكر المقدمة في
تعريف القياس لزم الدور فلذا قال من اقوال ولم يقل من مقدمات ويخرج من تعريف القياس بجميع
الاقوال قضية بسيطة مستلزمة لعكسها فحينئذ جمع الاقوال احتراز عن هذه القضية وقوله متى
سلمت ليدخل في تعريف القياس المغالطة والجدل والخطابة والشعر فانه لو قال قول مؤلف من اقوال
لزم عنها قول آخر لكان التعريف مختصا بالبرهان وقوله لذاتها احتراز عن قياس المساوات فانه ينتج
بواسطة المقدمة الغريبة الاجنبية الكاملة وهو ليس بمطرد في انتاجه والمعتبر في الفن هو المطرد
وهو ان يكون متعلق محمول الصغرى موضوعا في الكبرى وان يكون محمول الكبرى موافقا الى محمول
الصغرى وهو مطرد في مادة المساوات وفي مادة الظرفية في انتاجه مثل قولنا الانسان مساو
للمتعجب والمتعجب مساو للضاحك فينتج الانسان مساو للمساوى للضاحك ونجعل المقدمة الاجنبية
كبرى فيحصل القياس من الشكل الاول فنقول وكل مساو للمساوى للضاحك فهو مساو للضاحك
فينتج قولنا الانسان مساو للضاحك وهو المطلوب بالذات ومثال الظرفية قولنا الدرة
في الصندوق والصندوق في الحجرة فينتج الدرة فيما في الحجرة وكلما فيما في الحجرة فهو في الحجرة فينتج
القياس الثانى المطلوب بالذات وهو قولنا الدرة في الحجرة وقد ينتج قياس المساوات وقد لا ينتج
في مادة التباين مثال المنتج قولنا الانسان مباين للحجر والحجر مباين للفرس فالانسان مباين للمباين للفرس
وكل مباين للمباين للفرس فهو مباين للفرس فالانسان مباين للفرس ومثال الغير المنتج قولنا الانسان
مباين للحجر والحجر مباين للحيوان فالانسان مباين للمباين للحيوان ولا ينتج هذا القياس قولنا الانسان مباين
للحيوان فان هذه النتيجة كاذبة والقياس صادق والصادق لا يستلزم الكاذب ولا ينتج قياس المساوات
دائما في مادة التباين مثل قولنا الواحد نصف الاثنين والاثنين نصف الاربعة ولا ينتج قولنا الواحد
نصف الاربعة لكذب هذه النتيجة ولكذب المقدمة الاجنبية وهى قولنا ونصف نصف الاربعة
فهو نصف الاربعة ولا شك في كذب هذه المقدمة الاجنبية وتسميته بالمساوات باسم فرده الخاص
وهو قولنا الانسان مساو للمتعجب والمتعجب مساو للضاحك آه واللزوم عبارة عما يمتنع انفكاكه
عن الماهية وهو اما بين بالمعنى الاخص واما بين بالمعنى الاعم واما غير بين واللزوم البين بالمعنى
الاخص ان يكون تصور الملزوم فقط كافيا في جزم اللزوم بين اللازم والملزوم كلزوم كون الواحد

ضعف الاثنين الى ماهية الاثنين واللزوم البين بالمعنى الاعم ان يكون تصور الملزوم مع تصور
اللازم كافيا في جزم اللزوم بينهما كلزوم الزوجية للاربعة واللزوم الغير البين ان يفتقر جزم
اللزوم بينهما الى حد اوسط كلزوم ضياء الارض الى وجود النهار بواسطة طلوع الشمس كما تقول
كلما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة وكلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة فينتج
القياس المنتظم من الصغرى المتصلة ومن الكبرى المتصلة قولنا كلما كان النهار موجودا فالارض
مضيئة والمراد باللزوم ههنا هو البين سواء كان بالمعنى الاخص او بالمعنى الاعم واللزوم البين
بالمعنى الاخص في الشكل الاول واللزوم البين بالمعنى الاعم في الاشكال الثلثة كما عرفت هذا ما ذهب
اليه المتاخرون واما مذهب القدماء فهو ان المراد باللزوم ههنا هو اللزوم الاعم من البين ومن الغير
البين واللزوم البين في الشكل الاول واللزوم الغير البين في الاشكال الثلثة اعلم ان نتيجة الاختلاف
ومنشأ الخلاف بينهما ان الاشكال الثلثة قياس كامل عند المتاخرين مثل الشكل الاول لكن استلزام
نتايجها بديهى خفى عند الاغبياء لكون اللزوم فيها بينا بالمعنى الاعم وان كان استلزام الشكل
الاول نتيجته بديهيا جليا لكون اللزوم فيه بينا بالمعنى الاخص فحينئذ يحتاج الاشكال الثلثة في
استلزام نتايجها الى التنبيه بالاسترداد الى الشكل الاول بطريق الخلف او العكس او الافتراض عند
الاغبياء وان كان انتاج الاشكال الثلثة عند الاذكياء بديهيا جليا لا يحتاج الى التنبيه اليه
باستردادها الى الشكل عند الاذكياء باحدى البراهين الثلثة المذكورة وعند القدماء ان الاشكال
الثلثة قياس غير كامل وانتاجها غير بين بل نظرى لكون اللزوم فيها غير بين عند القدماء فحينئذ
يحتاج الاشكال الثلثة الى اثبات استلزام نتايجها بالرد الى الشكل الاول بطريق الخلف او بطريق
العكس او بطريق الافتراض والصحيح مذهب المتاخرين لانه لو لم يكن اللزوم ههنا بينا كما ذهب
المتاخرون اليه لكان غير بين كما ذهب اليه القدماء ولو كان اللزوم غير بين ههنا لكان
تعريف القياس باجلى من المعرف لكون اللزوم الغير البين معتبرا فيه وكذا يلزم ان ينتج الاشكال
الثلثة بواسطة الرد الى الشكل الاول باحدى البراهين الثلثة المذكورة وان يخرج الاشكال
الثلثة عن التعريف بقوله لذاتها كما يخرج به قياس المساوات عنه لانتاجها بواسطة الاسترداد
الى الشكل الاول باحدى الطرق المذكورة ولكون الاسترداد اليه اجنبيا وما قيل ان المقدمة
الغريبة في القياس المساوات اجنبية كاملة لمخالفة الحدود الثلثة التى هى عبارة عن الحد الاصغر
والحد الاوسط والحد الاكبر في المقدمة الاجنبية في قياس المساوات والاسترداد في الاشكال
الثلثة اجنبى غير كامل لموافقة الحدود الثلثة في المقدمات الاستردادية فلذا لا يخرج الاشكال
الثلثة عن التعريف بقوله لذاتها كما يخرج قياس المساوات عنه بقوله لذاتها فيكون التعريف
جامعا لافراد المعرف فهو ليس بشئ لان قوله لذاتها من قبيل نفى الواسطة في انتاج القياس
مطلقا سواء كان تلك الواسطة اجنبية كاملة او غير كاملة فهو ان يجرى على الاصل بل يبقى على اطلاقه

مالم يوجد قرينة دالة على ارادة الفرد الكامل او على ارادة الفرد الغير الكامل عند الاصوليين
والفرد الكامل ههنا هو المقدمة الاجنبية الكاملة كما فى قياسات المساوات والفرد الغير الكامل
هو المقدمة الاجنبية الغير الكاملة كما فى المقدمات الاستردادية فظهر ان هذا القول ليس بشئ
وان قال العصام عصمه الله تعالى ان حمل الفاظ الواقعة فى التعريفات على المعنى المتبادر مهما امكن
اليق من الابقاء على اطلاقه لئلا يلزم ان يكون التعريف اخفى من المعرف لكن ذلك اذا وجد قرينة
مانعة عن ارادة المعنى الغير المتبادر الذى هو الفرد الغير الكامل بل اذا وجد قرينة دالة على المعنى
المتبادر الذى هو الفرد الكامل للفظ فان قلت القضية المركبة وهى التى تركبت حقيقتها من ايجاب
وسلب مستلزمة لعكسها فحينئذ يصدق تعريف القياس عليها مع انها من اغيار المعرف قلنا ان الجزء
الثانى الذى هو القضية الثانية من القضية المركبة مربوط بالقضية الاولى بالقيدية بل عبارة عن
الحكم والكبرى فى القياس قضية مستقلة مشتملة على الحكم وان كان تلك الكبرى جزء من القياس لكن
الكبرى ليست من قبيل القيد مثل القضية التى وقعت جزء من القضية المركبة فلا يصدق تعريف القياس
على القضية المركبة من القضيتين المستلزمة لعكسها فيكون التعريف مانعا لاغيار ومن لطائف
التعريف اشتماله على العلل الاربعة اعنى العلة الفاعلية والعلة الصورية والعلة المادية والعلة
الغائية والعلة الفاعلية ما يؤثر فى الشئ والعلة الصورية ما يحصل به الشئ بالفعل والعلة
المادة ما يحصل به الشئ بالقوة والعلة الغائية اول الفكر آخر العمل وقوله مؤلف ههنا يدل
على العلة الفاعلية للقياس التى هى القوة العاقلة بطريق الالتزام لان كل مؤلف بفتح اللام لابد
له من المؤلف بكسر اللام وكذا يدل قوله مؤلف على العلة الصورية للقياس التى هى الهيئة التأليفية
من اقتران الصغرى الى الكبرى فى القياس الاقترانى ومن مقارنة المقدمة الشرطية الى المقدمة الاستثنائية
فى القياس الاستثنائى بطريق المطابقة وقوله من اقوال يدل على العلة المادية للقياس بطريق
المطابقة لان العلة المادية للقياس هى الصغرى والكبرى فى الاقترانى والمقدمة الشرطية والمقدمة
الاستثنائية فى الاستثنائى وقوله لزم عنها لذاتها قول آخر يدل على العلة الغائية للقياس بطريق
المطابقة لان النتيجة فيه اول الفكر آخر العمل والقول الآخر عبارة عن النتيجة كما عرفت فظهر
اشتمال تعريف القياس على العلل الاربعة (وهو) اى القياس باعتبار الصورة (اما)
قياس (اقترانى) وهو ما لم يذكر فيه عين النتيجة او نقيضها بالفعل وتسميته بالاقترانى لمقارنة
الحدود الثلثة فيه من الحد الاصغر والحد الاوسط والحد الاكبر (كقولنا كل جسم مؤلف) وهى
موجبة كلية صغرى لاشتماله على الحد الاصغر وهو قوله جسم ههنا لانه موضوع المطلوب (وكل
مؤلف محدث) وهى موجبة كلية كبرى لاشتماله على الحد الاكبر وهو قوله محدث فانه محمول المطلوب
(فكل جسم محدث) وهى نتيجة موجبة كلية فانها ما يلزم من القياس فتعين ان هذا القياس من الضرب
الاول من الشكل الاول لكون الحد الاوسط وهو قوله مؤلف ههنا موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى فافهم

(واما) قياس (استثنائى) وهو ما يذكر فيه عين النتيجة او نقيضها بالفعل وتسميته بالاستثنائى
لاشتماله على اداة الاستثناء التى هى كلمة لكن بمعنى الاستدراك والاستدراك مستلزم
للاستثناء يعنى ان القياس باعتبار الصورة نوعان لان القياس باعتبار الصورة اما ما لم يذكر
فيه عين النتيجة او نقيضها بالفعل واما ما يذكر فيه عين النتيجة او نقيضها بالفعل وكل ما لم يذكر
فيه عين النتيجة او نقيضها بالفعل فهو اقترانى وكل ما يذكر فيه عين النتيجة او نقيضها بالفعل فهو
استثنائى فينتج القياس المنتظم من الطريق الخامس من الاقترانى ومن المفصول النتائج قولنا
القياس باعتبار الصورة اما اقترانى واما استثنائى ونضم كبرى اخرى الى هذه النتيجة فيحصل
قياس مركب من الصغرى المنفصلة ومن الحملية فنقول وكل شئ شانه كذا فهو نوعان فينتج هذا
القياس الثانى قولنا القياس باعتبار الصورة نوعان فظهر كمال الظهور ان كل واحد من الاقترانى
والاستثنائى نوعان للقياس وهو جنسهما ويكون الاقترانى جنس الاشكال الاربعة ويكون الاستثنائى
جنس الطرق الاربعة فحينئذ يكون كل واحد من الاقترانى والاستثنائى نوعين وجنسين فافهم
(كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) وهو مقدمة شرطية متصلة لزومية
(لكن الشمس طالعة) وهى مقدمة استثنائية واضعة (فا) النتيجة وهى قولنا (النهار موجود)
مذكورة فيه بالفعل اى بصورتها وهذا القياس من الطريق الاول من القياس الاستثنائى وهو
ان استثناء عين المقدم ينتج عين التالى او نقول (لكن النهار ليس بموجود) وهو مقدمة
استثنائية رافعة ونقيض النتيجة اى الشمس طالعة مذكورة فيه بالفعل اى بصورتها
(والمكرر) اى الذى كرر (بين مقدمتى القياس) اى كل مكرر بين صغرى القياس الاقترانى
وبين كبراه (فصاعدا) اى فيزيد المكرر على الواحد مترقيا منه الى الاثنين ومن الاثنين الى الثلثة
ومنه الى الاربعة وهلم جرا فى القياس الاقترانى المركب (يسمى) اى المكرر (حدا اوسط)
وقوله المكرر موضوع القضية وهو مفرد بالفعل ومقدمة القياس عبارة عن قضية جعلت جزء
قياس او حجة وقوله مقدمتى ههنا عبارة عن الصغرى والكبرى والقياس ههنا عبارة عن القياس
الاقترانى بقرينة الحد الاوسط فانه لا يوجد الحد الاوسط فى القياس الاستثنائى وقوله المكرر
بين مقدمتى القياس ناظر الى القياس البسيط وقوله فصاعدا ناظر الى القياس المركب وقوله المكرر
بين مقدمتى القياس فصاعدا يسمى حدا اوسط مركب تام خبرى تصديقى وقضية حملية موجبة كلية
محصلة لكون هذا القول طرد التعريف ولو كان هذا القول عكس التعريف بطريق ان يقال الحد
الاوسط هو المكرر بين مقدمتى القياس فصاعدا لكان هذا القول قضية طبيعية لكن لا يكون
هذا القول عكس التعريف بل يكون طرد التعريف فلا يكون قضية طبيعية بل هذا القول محصورة
والسور لام المكرر وان كان اسما موصولا لكون هذا اللام محمولا على الاستغراق ولكون طرد
التعريف موجبة كلية يجرى فيه الصغرى التسهيلة الحصول بطريق ان يقال ههنا ان المتغير فى قولنا

فالشمس ليست بطالعة
وكقولنا لو لم يكن العالم حادثا
لم يكن متغيرا لكنه متغير فيكون
حادثا //

لان العالم متغير وكل متغير حادث مكرر بين مقدمتي القياس والمكرر بين مقدمتي القياس فهو
حد اوسط فينتج القياس الحاصل من الشكل الاول قولنا ان المتغير في هذا القياس حد اوسط فظهر
انه لو كان مثل قوله المكرر بين مقدمتي القياس آه قضية طبيعية كما قال بعض المعاصر لم تقع كبرى
للشكل الاول لكن وقع هذه القضية كبرى للشكل الاول فلم تكن طبيعية بل كانت محصورة مسورة
موجبة كلية وتسميته بالحد لوقوعه في النهاية وتسميته بالاوسط لوقوعه بين الصغرى والكبرى
بل لوقوعه بين الحد الاصغر وبين الحد الاكبر في الشكل الاول مع ان الاشكال الثلثة مردودة الى الشكل
الاول باحدى البراهين الثلثة المذكورة فيما سبق من الخلف والعكس والافتراض تدبر
(وموضوع المطلوب يسمى) اى موضوع المطلوب (حدا اصغر) هذا اذا كان المطلوب حملية
كما في القياس الاقتراني الحملي وكذا يسمى مقدم المطلوب حدا اصغر اذا كان المطلوب شرطية كما
في القياس الاقتراني الشرطي ومثل قوله موضوع المطلوب يسمى حدا اصغر قضية حملية ثلاثية وان قال
البعض ان مثل هذا القول حملية ثنائية وذلك لان كلمة يسمى رابطة زمانية مثل كلمة كان في قولنا
زيد كان عالما كما قال قطب الدين الرازي عليه رحمة الباري من ان الرابطة وهي اللفظ الدال على
النسبة الحكمية فهي قسمان الاول رابطة اسمية غير زمانية ان كانت تلك الرابطة في قالب الاسم
مثل هو وهي والثانية رابطة زمانية ان كانت تلك الرابطة في قالب الفعل مثل كان في قولنا
زيد كان عالما وكلمة يسمى من قبيل الافعال الملحقة بافعال القلوب وان قال البعض ناقلا عن
الصحاح ان الباء الجارة محذوفة عن المفعول الثاني لكلمة يسمى وحينئذ يدخل كلمة يسمى على المبتدا
والخبر في الاصل مثل كلمة كان فيكون كلمة يسمى رابطة زمانية مثل كلمة كان في قولنا زيد كان
عالما والحملية الثلاثية ما يذكر فيه الرابطة والثنائية ما يحذف فيها الرابطة فظهر
ان قوله موضوع المطلوب يسمى حدا اصغر قضية حملية ثلاثية موجبة كلية وان حمل اضافة
الموضوع على الاستغراق فهو سور الموجبة الكلية وقوله موضوع المطلوب هو موضوع هذه
القضية وهو المفرد بالقوة لكون المراد منه هو المعنى الاضافي وقوله حدا اصغر محمول هذه القضية
وهو المفرد بالقوة لكون المراد منه هو المعنى الوصفي فيكون طرفا هذه القضية مفردين بالقوة
وتسميته بالحد لكونه نهاية المطلوب وتسميته بالاصغر لكون موضوع المطلوب اخص من محموله
في الاغلب هذا في القياس الاقتراني الحملي ولكون مقدم المطلوب اخص من تاليه في الاغلب هذا
في الاقتراني الشرطي والاخص اقل افرادا من الاعم والاعم اكثر افرادا من الاخص وتسمية الاقل بالاصغر
فهي انسب وتسمية الاعم بالاكبر انسب فلذا سمي كل واحد من موضوع المطلوب ومن مقدم
المطلوب حدا اصغر ويسمى محمول المطلوب حدا اكبر في الاقتراني الحملي وكذا يسمى تالي المطلوب
حدا اكبر في الاقتراني الشرطي مثل قولنا في الاقتراني الحملي كل انسان فهو جسم نام حساس متحرك
بالارادة وكل جسم نام حساس متحرك بالارادة فهو حيوان فكل انسان فهو حيوان فان موضوع

هذا المطلوب هو الانسان ومحموله هو الحيوان والانسان اخص من الحيوان مع ان الحيوان اعم
من الانسان فتبين ان موضوع هذا المطلوب اخص من محموله ومحموله اعم من موضوعه في هذا المثال
ومثل قولنا في الاقتراني الشرطي كلما كان هذا الشيء انسانا فكان حيوانا وكلما كان حيوانا فهو جسم
فينتج كلما كان هذا الشيء انسانا فهو جسم ومقدم هذا المطلوب هو انسانية هذا الشيء وتاليه
هو جسمية هذا الشيء وانسانية هذا الشيء اخص من جسمية هذا الشيء فظهر ان مقدم
هذا المطلوب اخص من تاليه واذا كان موضوع المطلوب مساويا لمحموله وكذا اذا كان مقدم
المطلوب مساويا للتالي فيسمى كل واحد من الموضوع المطلوب ومن مقدمه حدا اصغر وكل واحد
من محمول المطلوب ومن تاليه يسمى حدا اكبر للاطراد مثال كون موضوع المطلوب مساويا للمحمول
قولنا الانسان ضاحك وكل ضاحك ناطق فالانسان ناطق فان الانسان مساو للناطق
ومثال كون مقدم المطلوب مساويا للتالي قولنا كلما كان هذا الشيء ضاحكا فكان ناطقا
وكلما كان هذا الشيء ناطقا فهو انسان فينتج قولنا كلما كان هذا الشيء ضاحكا فهو انسان
لان ضاحكية هذا الشيء مساوية لانسانية هذا الشيء (ومحمول المطلوب يسمى) اى محمول المطلوب
(حدا اكبر) والمطلوب عبارة عن النتيجة لان النتيجة والمطلوب والدعوى متحدة بالذات
ومغايرة بالاعتبار فان ما يلزم من الدليل انما يسمى نتيجة باعتبار لزومه وكذا يسمى مطلوبا
باعتبار استحصاله منه ويسمى دعوى باعتبار تقدمه عليه وجه التسمية بالاكبر كما مر فيما سبق
فافهم وقوله محمول المطلوب يسمى حدا اكبر قضية حملية ثلاثية محصورة مسورة موجبة كلية
محصلة والرابطة كلمة يسمى ههنا والسور ههنا اضافة المحمول الى المطلوب فان هذه الاضافة
محمولة على الاستغراق الذي هو سور الموجبة الكلية وسور الحملية هو اللفظ الدال على كمية افراد
الموضوع وسور الشرطية هو اللفظ الدال على كمية الاوضاع الممكنة الاجتماع والازمان
سواء كان ذلك اللفظ حقيقيا او حكميا واللفظ الحقيقي مثل كلمة كل ولا شيء في الحملية
ومثل كلمة كلما ومهما ومتى في الشرطية واللفظ الحكمي مثل حمل الاضافة على الاستغراق فان الاضافة
لفظ حكمي لكونها تتكلم بلفظ الاضافة وان كانت عبارة عن النسبة والتعلق بين المضاف
والمضاف اليه فحينئذ يكون الاضافة لفظا حكميا واذا حملت تلك الاضافة على الاستغراق
فتكون سور الموجبة الكلية كما تكون فيما نحن فيه سور الموجبة الكلية فافهم (والمقدمة
التي) كان (فيها) اى في تلك المقدمة (الاصغر) اى الحد الاصغر (تسمى) اى تلك المقدمة
(الصغرى) اى كل مقدمة مشتملة على الحد الاصغر فهي الصغرى فتعين ان قوله المقدمة التي فيها
الاصغر تسمى الصغرى قضية حملية موجبة كلية لكون هذا القول من قبيل طرد التعريف وطرد
التعريف موجبة كلية لوقوع التعريف الاطرادي كبرى للشكل الاول مع شرط الشكل الاول بحسب
الكم كلية الكبرى ولكون الصغرى السهيلة الحصول جارية في طرد التعريف بطريق ان يقال

مثلا قولنا لان العالم متغير فى قولنا لان العالم متغير وكل متغير فهو حادث هو المقدمة التى فيها
الاصغر والمقدمة التى فيها الاصغر تسمى الصغرى فينتج القياس المنتظم من الشكل الاول قولنا لان
العالم متغير فى هذا القياس يسمى الصغرى فبان ان مثل هذه القضية ليست بطبيعية بل محصورة
مسورة موجبة كلية ولام الاستغراق فى المقدمة سور الموجبة الكلية وما قيل من ان مثل هذه القضية
طبيعية فهو فرية بلا مرية والمقدمة ههنا عبارة من مقدمة القياس بقرينة الذكر فى تعريف الصغرى
ومقدمة القياس هى قضية جعلت جزء قياس او حجة وقال فى الحسينية ان مقدمة الدليل ما يتوقف عليه
صحة الدليل شطرا او شرطا لميا او علميا وقوله التى هو الاسم الموصول وهو ما لا يتم جزء الا بصلة
وعائد وقوله فيها ظرف مستقر صلة الموصول على مذهب البصريين فان الظرف المستقر مقدر
بالفعل عندهم فيكون الظرف المستقر جملة فعلية على مذهبهم وهى جملة خبرية تصلح الى وقوع
الصلة لكون الصلة جملة خبرية وقوله الاصغر فاعل الظرف المستقر بشرط الاعتماد على الموصول
وقال البصريون ان الظرف المستقر مقدر بالفعل وقال الكوفيون ان الظرف المستقر مقدر
بالاسم ونتيجة الخلاف ومنشأ الاختلاف بينهما ان الظرف المستقر يصح ان يقع صلة للاسم الموصول
عند البصريين لكونه جملة فعلية عندهم فانه مقدر بالفعل عندهم ولا يصح ان يقع الظرف المستقر
صلة للاسم الموصول عند الكوفيين فان الظرف المستقر عند الكوفيين مفرد لكونه مقدرا بالاسم
عندهم ولا يكون المفرد صلة ويصح ان يكون قوله فيها ظرفا مستقرا خبرا مقدما وقوله الاصغر
مبتدأ مؤخرا فحينئذ يكون صلة الموصول جملة اسمية فيصح على هذا التقدير فى قوله فيها ان يقدر
الفعل كما فى مذهب البصريين ويصح ان يقدر الاسم كما فى مذهب الكوفيين (والمقدمة التى
فيها الاكبر تسمى الكبرى) اى كل مقدمة كان فيها الاصغر فهى كبرى لاشتمالها على الحد الاكبر
والحال فى قوله والمقدمة التى فيها الاكبر تسمى الكبرى مثل الحال فى قوله والمقدمة التى فيها الاصغر تسمى
الصغرى يعنى ان هذه القضية موجبة كلية محصلة لكون لام المقدمة محمولا على الاستغراق
ولا يوجد فيها حرف السلب فافهم (وهيئة التاليف) الحاصلة (من) اقتران (الصغرى
الى الكبرى (و) اقتران (الكبرى) الى الصغرى (تسمى) اى الهيئة التاليفية (شكلا)
يعنى كل هيئة تاليفية حاصلة من اقتران الصغرى الى الكبرى فهى شكل فحينئذ ايضا هذه القضية
موجبة كلية لكون اضافة الهيئة الى التاليف محمولة على الاستغراق ولكون الاستغراق سور
الموجبة الكلية فان قلت ما الفرق بين الشكل وبين الضرب قلنا ان الضرب عبارة من اقتران
الصغرى الى الكبرى والشكل عند الميزانيين عبارة عن الهيئة التاليفية الحاصلة من اقتران
الصغرى الى الكبرى والشكل هو يستعمل فى المحسوس بالبصر لانه هو الهيئة الحاصلة من احاطة
حد او حدود بالمقدار اى بالسطح او بالجسم التعليمى لكن الميزانيون شبهوا الهيئة التاليفية
الحاصلة من اقتران الصغرى الى الكبرى بالمحسوس بالبصر يعنى شبهوا الاشكال الاربعة

المعقولة الى المحسوس بالبصر فى كمال التيقن بطريق تشبيه المعقول الى المحسوس ونقلوا لفظ الشكل
الى ذلك المعنى الذى هو عبارة عن الاشكال الاربعة فحينئذ ان تسمية الاشكال الاربعة والهيئة
التاليفية بالشكل من قبيل تسمية المشبه باسم المشبه به تدبر (والاشكال) المستعملة فى
علم الميزان فهى (اربعة) اى منحصرة فى اربعة انواع يعنى ان كل شكل مستعمل فى المنطق منحصر
فى اربعة انواع (لان الحد الاوسط) اما ان يكون محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى
واما ان يكون بالعكس واما ان يكون موضوعا فى الصغرى والكبرى واما ان يكون محمولا فيهما
فهذه الصغرى المنفصلة مطوية ومحذوفة ههنا بقرينة ذكر الكبريات المتصلات الاربعة الآتية
فى المتن واما حذفت هذه الصغرى المنفصلة ليبقى محل الشرح وللاختصار وللامتحان للاذكياء
مع ان الشراح غافلون عن مثل هذه المطويات و (ان كان) اى الحد الاوسط (محمولا فى الصغرى
وموضوعا فى الكبرى فهو) اى كون الحد الاوسط محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى فهو
هيئة (الشكل الاول) مثل قولنا كل انسان فهو جسم نام حساس متحرك بالارادة فهو حيوان
فينتج قولنا كل انسان حيوان (وان كان) اى الحد الاوسط (بالعكس) اى بعكس الشكل الاول
بالعكس اللغوى وبطريق ان يكون الحد الاوسط موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى (فهو)
اى كون الحد الاوسط بالعكس يعنى كون الحد الاوسط موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى
فهو هيئة (الشكل الرابع) مثل قولنا كل ناطق حيوان وبعض الابيض ناطق فينتج من الضرب
الثانى من الشكل الرابع قولنا بعض الحيوان ابيض (وان كان) اى الحد الاوسط (موضوعا
فيهما) اى فى الصغرى والكبرى (فهو) اى كون الحد الاوسط موضوعا فى الصغرى والكبرى
فهو هيئة (الشكل الثالث) مثل قولنا كل صاهل حيوان وكل صاهل فهو فرس فينتج من
الضرب الاول من الشكل الثالث قولنا بعض الحيوان فرس (وان كان) الحد الاوسط (محمولا
فيهما) اى فى الصغرى والكبرى (فهو) اى كون الحد الاوسط محمولا فى الصغرى والكبرى فهو هيئة
(الشكل الثانى) مثل قولنا كل جسم فهو قابل للابعاد الثلثة ولا شىء من العرض بقابل للابعاد
الثلثة فلا شىء من الجسم بعرض وهو المطلوب فهذا القياس من قوله لان الحد الاوسط
ان كان محمولا آه الى قوله ومحمولا فيهما فهو الثانى هو اقترانى مركب من الصغرى المنفصلة المطوية
ومن الكبريات المتصلات الاربعة المذكورة وينتج قولنا الشكل المستعمل فى المنطق اما الشكل
الاول واما الشكل الرابع واما الشكل الثالث واما الشكل الثانى فنضم الى هذه النتيجة
المنفصلة كبرى اخرى حملية فنقول وكل شىء شانه كذا فهو اربعة انواع فينتج القياس الثانى
الحاصل من الطريق الخامس من الاقترانى قولنا الشكل المستعمل فى المنطق اربعة انواع فظهر ان كل
واحد من الشكل الاول ومن الشكل الرابع ومن الشكل الثالث ومن الشكل الثانى فهو مفرد باعتبار
ان لا يراد بجزء اللفظ من كل واحد منها دلالة على جزء المعنى وباعتبار ان يراد بالجزء من اللفظ دلالة

وقوله والاشكال اربعة محصورة [illegible] لكون لام الاشكال للاستغراق فان قلت ان [illegible] الاستغراق [illegible] فيكون اللام للعهد [illegible] الاشكال [illegible] جميع الاشكال [illegible]

على جزء المعنى فكل واحد من هذه الاربعة مركب وصفى ويكون كل واحد من هذه الاربعة
نوع الاقترانى ويكون كل واحد منها جنس الضروب المنتجة وتلك الكبريات الاربعة المذكورة ههنا
شرطية متصلة لزومية مهملة اذا كان كلمة ان بمعناه وان كان كلمة اذ ههنا بمعنى كلما او متى او
مهما فكل واحد منها متصلة موجبة كلية لكون كل واحدة من هذه المتصلات الاربع كبرى
للشكل الاول ههنا مع ان الشكل الاول مشروط بكلية الكبرى اعلم ان تعاريف الاشكال
الاربعة مستفادة من تقسيم الشكل ههنا الى اربعة انواع فتعريف متعارف الشكل الاول
هو قولنا كون الحد الاوسط محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى ووقوع متعارف الشكل
الاول فى القرآن الكريم كثير كما فى قوله تعالى وهو القاهر فوق عباده بطريق ان يقال الله
تعالى موصوف بالقدرة الكاملة لان الله تعالى هو القاهر فوق عباده وكل قاهر فوق
عباده فهو موصوف بالقدرة الكاملة فينتج الله تعالى موصوف بالقدرة الكاملة ومثل
قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض بطريق ان يقال ان الله تعالى فاطر السموات
والارض اى خالقهما وما فيهما وفاطر السموات والارض وما فيهما فهو مستحق للحمد فينتج
الله تعالى مستحق للحمد ومثل قوله تعالى بطريق الحكاية عن ابرهيم عليه السلام ربى الذى يحيى
ويميت بطريق ان يقال الله تعالى ربى لان الله تعالى من يحيى ويميت وكل من يحيى ويميت فهو
ربى فقال ابرهيم عليه السلام الله تعالى ربى وهو المطلوب وتعريف الغير المتعارف المشهور للشكل
الاول هو كون الحد الاوسط متعلق محمول الصغرى وتمام الموضوع فى الكبرى مثل قولنا
الزنجى صنف الحيوان لان الزنجى صنف الانسان والانسان حيوان فينتج الزنجى صنف الحيوان
فان الحد الاوسط الذى هو ههنا لفظ الانسان فهو قيد المحمول فى الصغرى وتمام الموضوع
فى الكبرى فيكون هذا القياس من الغير المتعارف المتعارف للشكل الاول وتعريف الغير
المتعارف الغير المشهور للشكل الاول هو كون الحد الاوسط تمام المحمول فى الصغرى وقيد الموضوع
فى الكبرى او كون الحد الاوسط قيدا فى الموضوع والمحمول اما كون الحد الاوسط تمام المحمول فى الصغرى
وقيد الموضوع فى الكبرى مثل قوله تعالى فى سورة الانعام او لحم خنزير فانه رجس بطريق ان يقال
الخنزير لحمه حرام لان الخنزير رجس اى نجس ولحم الرجس فهو حرام فينتج من الغير المتعارف الغير المتعارف
للشكل الاول الخنزير لحمه حرام هذا اذا رجع ضمير قوله تعالى فانه الى المضاف اليه الذى هو لفظ
خنزير فى الآية لانه اذا دار الضمير بين القريب والبعيد فرجوعه الى القريب اولى من رجوعه الى البعيد
واذا رجع الضمير الى المضاف الذى هو لفظ لحم فى الآية يكون القياس من متعارف الشكل الاول
بطريق ان يقال لحم الخنزير حرام لان لحم الخنزير رجس وكل رجس حرام فلحم الخنزير حرام ومثل
قوله عليه السلام الدنيا جيفة وطالبها كلاب فينتج من الغير المتعارف الغير المتعارف من الشكل
الاول الدنيا طالبها كلاب ومثل قولنا السيميا صاحبها عزيز لان السيميا معرفة وصاحب المعرفة

عزيز فينتج من غير متعارف غير متعارف الشكل الاول قولنا السيميا صاحبها عزيز واما كون الحد
الاوسط قيدا فى الصغرى والكبرى فهو مثل قولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج منقسم
بمتساويين وكل فرد غير منقسم بمتساويين فينتج من غير متعارف غير متعارف الشكل الاول كل عدد
اما منقسم بمتساويين او غير منقسم بمتساويين وتعريف متعارف الشكل الثانى هو كون الحد
الحد الاوسط تمام المحمول فى الصغرى والكبرى والقياس المتعارف من الشكل الثانى واقع فى القرآن
العظيم مثل قوله تعالى قل اندعو من دون الله ما لا ينفعنا ولا يضرنا رد العبدة الاصنام
بطريق ان يقال الاصنام هى لا تنفعنا ولا تضرنا وكل مستحق للعبادة ينفعنا ويضرنا فينتج من متعارف
الشكل الثانى الاصنام الباطلة لا تستحق العبادة ومثل قوله تعالى فى سورة الانعام
حكاية عن ابرهيم عليه السلام « فلما افل قال لا احب الآفلين فلما راى القمر بازغا قال هذا ربى
فلما افل قال لئن لم يهدنى ربى لاكونن من القوم الضالين » بطريق ان يقال الكواكب
السبعة السيارة ليست برب لان الكواكب السبعة السيارة آفلة والرب ليس بآفل فينتج
من متعارف الشكل الثانى الكواكب السبعة السيارة ليست برب وهو المطلوب وغير متعارف
الشكل الثانى هو كون الحد الاوسط متعلق محمول الصغرى وتمام المحمول فى الكبرى هذا فى الغير
المتعارف المشهور فيه والغير المتعارف الغير المشهور للشكل الثانى هو كون الحد الاوسط
تمام المحمول فى الصغرى وقيد المحمول فى الكبرى او قيد المحمول فيهما مثال المتعارف المشهور للشكل
الثانى قولنا لا شئ من الجسم بنوع العرض لان الجسم نوع الجوهر ولا شئ من الجوهر بعرض
فينتج من الغير المتعارف المتعارف من الشكل الثانى لا شئ من الجسم بنوع العرض واستخرج امثلة
الباقى من نفسك وتعريف الشكل الثالث كون الحد الاوسط موضوعا فى الصغرى والكبرى
والقياس من الشكل الثالث واقع فى القرآن الكريم مثل قوله تعالى فى سورة السبأ
والذين يسعون فى آياتنا معاجزين اولئك فى العذاب محضرون بطريق ان يقال بعض الناس محضرون
فى العذاب لان الذين يسعون فى آياتنا معاجزين فهم الناس والذين يسعون فى آياتنا معاجزين اى
معارضين هم محضرون فى العذاب فينتج من الشكل الثالث بعض الناس محضرون فى العذاب ومثل
قوله تعالى فى سورة السبأ وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة بطريق ان يقال بعض البشر كافرون
لان الذين قالوا لا تأتينا الساعة فهم بشر والذين قالوا لا تأتينا الساعة فهم كافرون
فينتج من الشكل الثالث قولنا بعض البشر كافرون وتعريف الشكل الرابع فى ضمن التقسيم
هو كون الحد الاوسط موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى والقياس من الشكل الرابع فهو
وقع فى القرآن الكريم مثل قوله تعالى فى سورة البقرة ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم
الآخر وما هم بمؤمنين بطريق ان يقال بعض الناس منافقون لان كل من يقول آمنا بالله وباليوم
الآخر وما هم بمؤمنين فهو الناس وكل منافق فهو من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين

فينتج من الضرب الاول من الشكل الرابع بعض الناس منافقون ومثل قوله تعالى في سورة السبأ قل اروني الذين الحقتم به شركاء بطريق ان يقال بعض الناس مشركون لان الذين الحقوا بالله تعالى الاصنام الباطلة شركاء فهم الناس والمشركون هم الذين الحقوا بالله تعالى الاصنام الباطلة شركاء فينتج من الضرب الاول من الشكل الرابع بعض الناس مشركون وقس غير متعارف الشكل الثالث وغير متعارف الشكل الرابع الى غير متعارف الشكل الاول وعلى غير متعارف الشكل الثاني ولما فرغ من القياس المذكور في المتن فاشار الى نتيجته بالفاء الفذلكة فقال (فهذه) الاشكال (هي) اي هذه الاشكال (الاشكال الاربعة المذكورة) اي المستعملة (في المنطق) وهو آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر والفاء في قوله فهذه فذلكة وهي مصدر من باب دحرج ويقال فذلك يفذلك فذلكة اي أفذلك وأقول في نتيجة القياس المذكور هذه الاشكال هي الاشكال الاربعة المستعملة في المنطق كما يقال بسمل يبسمل بسملة وحمدل يحمدل حمدلة وصلول يصلول صلولة ومعنى قولنا بسمل زيد فهو قال زيد بسم الله الرحمن الرحيم ومعنى قولنا حمدل زيد هو قال زيد الحمد لله ومعنى قولنا صلول زيد هو قال زيد اللهم صل على محمد وعلى آل محمد فح يكون قوله فهذه هي الاشكال آه نتيجة القياس المذكور فيكون الفاء فذلكة ونتيجة وهذه القضية باعتبار اسم الاشارة شخصية وباعتبار المشار اليه لهذه موجبة كلية لكون المشار اليه ههنا الاشكال في قوله والاشكال الاربعة آه ولكون لام الاشكال محمولا على الاستغراق وقوله فهذه هي الاشكال آه حملية ثلثية لان ضمير هي رابطة اسمية عند الميزاني وان كان ضمير الفصل عند النحاة وفائدة ضمير الفصل هي دفع التباس الخبر الى الصفة (والشكل الرابع) الذي هو نوع معهود بعهد نوعي من مطلق الشكل او كل فرد من افراد الشكل الرابع فهو (بعيد عن الطبع) اي عن عقول البشر سوآء كان هذا البشر ذكيا عاديا او متوسطا او غبيا وان لم يكن بعيدا عن عقول سلطان الاذكياء (جدا) اي بعد جدا او بعدا جديا لان الشكل الرابع مخالف الى الشكل الاول الذي هو نظم طبيعي في صغراه وكبراه لان الحد الاوسط موضوع في صغراه ومحمول في كبراه مع انه في الشكل الاول محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى فيكون بعيدا عن الطبع جدا وقوله الشكل الرابع آه موجبة كلية على تقدير كون اللام محمولا على الاستغراق والشكل الرابع نوع لمطلق الشكل وجنس لضروبه المنتجة وموضوع هذه القضية وهو قوله الشكل الرابع فهو مفرد بالقوة ومحمولها مفرد بالفعل ولكون الشكل الرابع بعيدا عن الطبع جدا يحتاج في انتاجه الى الرد الى الشكل الاول بالخلف او العكس او الافتراض ورد الضرب الاول من الشكل الرابع الى الشكل الاول يحصل بعكس ترتيب القياس وبان يجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى ثم عكس النتيجة ويقال في قولنا كل ناطق حيوان وكل انسان ناطق مثلا ان كل انسان ناطق وكل ناطق حيوان

فينتج كل انسان حيوان ثم عكس النتيجة ويقال بعض الحيوان انسان وهو المطلوب (والذي) اي كل انسان كان (له) اي لهذا الانسان (طبع) اي ذهن (مستقيم وعقل سليم) والعقل هو قوة للنفس بها تستعد للعلوم والادراكات والذهن قوة معدة لاكتساب التصورات والتصديقات (لا يحتاج) اي هذا الانسان (الى رد الشكل الثاني الى) الشكل (الاول) يعني ان عدم احتياج الشكل الثاني في انتاجه الى رده الى الشكل الاول واقع وثابت على ذلك الانسان فحينئذ يكون قوله الذي له طبع مستقيم وعقل سليم لا يحتاج الى الثاني الى الاول قضية حملية موجبة كلية معدولة المحمول لكون اداة السلب وهي كلمة لا ههنا جزءا من المحمول ويصح ان يكون هذه القضية سالبة كلية لان السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول اذا كان الموضوع فيهما موجودا فهما متلازمان بل متساويان بحسب التحقق كما ذكره عمر الكاتبي في الشمسية فيكون حاصل هذه القضية على تقدير كونها سالبة كلية لا شيء من الانسان الذي له عقل سليم وطبع مستقيم يحتاج الى رد الشكل الثاني الى الشكل الاول بطريق الخلف او العكس او الافتراض لان الشكل الثاني موافق الى الشكل الاول في اشرف مقدمتيه وهي الصغرى وان كان الشكل الثاني مخالفا له في الكبرى وهي اخس المقدمتين ورد الضرب الاول من الشكل الثاني الى الشكل الاول يحصل بانعكاس الكبرى الى سالبة كلية مثلها بطريق ان يقال في قولنا كل انسان ناطق ولا شيء من الحجر بناطق مثلا كل انسان ناطق ولا شيء من الناطق بحجر فحينئذ يرجع القياس الى الضرب الثاني من الشكل الاول فينتج المطلوب بينا بديهيا ومن اراد تفصيل رد الاشكال الثلثة الى الاول باحدى البراهين الثلثة المذكورة فليراجع الى رسالتنا الموسومة بدرية المعيار والى شرحنا على الشمسية المسمى بميزان الانتظام (وانما ينتج) الشكل (الثاني عند اختلاف مقدمتيه) اي عند اختلاف صغراه وكبراه (بالايجاب) اي بالوقوع (والسلب) اي باللاوقوع يعني ان شرط اطراد انتاج الشكل الثاني بحسب الكيف اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب كما ستقف ان شاء الله تعالى وقوله انما ملغى عن العمل لدخول ما الكافة عليه وقوله ينتج محمول القضية وقوله الشكل الثاني موضوع القضية وان كان الموضوع مؤخرا في الذكر لكنه مقدم في الرتبة وكذا ان كان المحمول ههنا مقدما في الذكر لكنه مؤخر في الرتبة فلا يحجان عن تعريفهما وهذه القضية حملية موجبة كلية ولام الشكل الثاني سور الموجبة الكلية لكونه محمولا على الاستغراق ولكون لام الاستغراق سور الموجبة الكلية والمراد من المقدمتين ههنا مقدمة القياس وهي قضية جعلت جزء قياس كما مر غير مرة (والشكل الاول) هو جعل اي الشكل الاول (معيارا) اي ميزانا (للعلوم) وقوله للعلوم جمع علم والعلم هو حصول صورة الشيء في العقل عند الميزانيين وكذا العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به عند ابي المنصور الماتريدي وعند الاشعري ان العلم صفة توجب تمييزا لا يحتمل النقيض وعند بعض الحكماء

وعند بعض المتكلمين ان العلم هو الاضافة بين العالم والمعلوم وهذه التعريفات كائنة للعلم
الحصولى لان العلم الحصولى نظرى يجوز تعريفه والعلم الحضورى كعلم الله تعالى ومثل
علم الشخص بذاته فهو بديهى لايجوز التعريف به لانه لو عرف لزم تحصيل الحاصل لكون العلم
الحضورى بديهيا فتدبر وقوله هو رابطة اسمية غير زمانية عند المنطقيين وان كان
ضمير الفصل عند النحاة وان كان فائدته دفع التباس الخبر الى الصفة عند النحاة فحينئذ
قوله الشكل الاول هو جعل معيارا لعلوم هو قضية حملية ثلاثية موجبة كلية لكون لام
الشكل الاول محمولا على الاستغراق او على العهد النوعى فان لام العهد النوعى سور الموجبة
الكلية عند الاكثر من المنطقيين فاذا عرفت كون الشكل الاول معيارا للعلوم (فنورده)
اى فنخصص الضروب الاربعة المطردة فى الانتاج للشكل الاول بالذكر (ههنا) اى فى هذه
الرسالة وقوله فنورد مع قطع النظر عن الفاء جملة فعلية حملية موجبة مهملة محمولها قوله
فنورد وموضوعها قولنا نحن المستتر تحت قوله نورد وهذا القول مع الفاء يصح ان يكون
شرطية متصلة لكون الفاء ههنا جوابا عن الشرط المحذوف كما اشرنا اليه (ليجعل) اى
الشكل الاول مع ضروبه الاربعة المطردة فى الانتاج (دستورا) بالضم او بفتح الدال اى
قانونا منطبقا على نتايج جميع الاشكال يعنى ان الشكل الاول مشتمل على نتيجته بالذات وعلى
نتايج الاشكال الثلثة بواسطة استردادها الى الشكل الاول بطريق العكس والافتراض
وان كان الرد بطريق الخلف من قبيل بيان انتاج الاشكال الثلثة فيكون الشكل الاول مرجع
الاشكال الثلاثة بالنظر الى الرد بطريق العكس وبطريق الافتراض وان كان الشكل الاول
بالنظر الى الرد بطريق الخلف فهو من قبيل بيان انتاجها باثبات كذب نقايض النتايج مثلا ان
يقال فى رد قولنا كل انسان ناطق ولا شئ من الحجر بناطق فلا شئ من الانسان بحجر الى الشكل
الاول بطريق الخلف انه لو لم يصدق هذه النتيجة التى هى قولنا لا شئ من الانسان بحجر لصدق
نقيضها لئلا يلزم ارتفاع النقيضين لانا نفرض عدم صدق النتيجة وهذا النقيض قولنا بعض
الانسان حجر ولو صدق النقيض المذكور لجعلنا النقيض المذكور صغرى لكبرى القياس المذكور
ولو جعلناه هكذا لحصل قياس خلفى منتظم من الضرب الرابع من الشكل الاول فنقول بعض الانسان
حجر ولا شئ من الحجر بناطق فينتج الخلفى من جسنز من الشكل الاول قولنا بعض الانسان ليس بناطق
وهذه النتيجة منافضة لصغرى القياس المذكور التى هى قولنا كل انسان ناطق فان نقيض الموجبة
الكلية انما هى السالبة الجزئية مع ان هذه الصغرى مفروضة الصدق فيلزم اجتماع النقيضين
وهو محال وانما نشأ هذا المحال من مفروضية صدق نقيض النتيجة فحينئذ ظهر كذب نقيض
النتيجة فينتج القياس المذكور قولنا لا شئ من الانسان بحجر فثبت ان الضرب الاول من الشكل
الثانى ينتج سالبة كلية ولنا اذا رد بطريق العكس القياس المركب من الضرب الاول من الشكل

الثانى الى الشكل الاول فيرجع القياس المردود الى الضرب الثانى من الشكل الاول فينتج هذا
القياس المردود من سسس من الشكل الاول عين المطلوب بالذات بطريق ان يقال فى قولنا
لا شئ من الفرس بحمار ولان كل فرس صاهل ولا شئ من الحمار بصاهل مثلا بعكس الكبرى ان كل فرس
صاهل ولا شئ من الصاهل بحمار فينتج هذا القياس المردود الى الشكل الاول عين المطلوب
بالذات وهو قولنا لا شئ من الفرس بحمار فتعين ان الشكل الاول هو مرجع الاشكال الثلثة
باعتبار استرداد الاشكال الثلثة بطريق العكس والافتراض اليه وكذا ظهر ان الشكل الاول
هو ههنا المكتفى به للاشكال الثلثة باعتبار استردادها اليه بطريق الخلف ومن اراد تفصيل
استرداد الاشكال الثلثة الى الشكل الاول فليراجع الى رسالتنا الموسومة بردية المعيار وال
شرحنا على الشمسية المسمى بميزان الانتظام (و) لان (ينتج منه) اى من الشكل الاول
جميع (المطلوب) وقع فى بعض النسخ ويستنتج منه المطلوب وقوله يستنتج بمعنى ينتج
وانما اكتفى المص فى هذه الرسالة بذكر ضروب الشكل الاول الاربعة المطردة فى الانتاج ولم يذكر
ضروب الاشكال الثلثة المطردة فى الانتاج لان الشكل الاول قانون الاشكال الثلثة و
مرجعها باستردادها بطريق العكس والافتراض اليه ولان جميع المطالب الاشكال الثلثة و
نتايجها انما يستحصل من الشكل الاول باستردادها الى الشكل الاول وذلك الاسترداد
للتنبيه على انتاج الاشكال الثلثة عند المتاخرين او للاستدلال على انتاج الاشكال الثلثة
عند القدماء كما عرفت فلا يرد ان تخصيص ضروب الشكل الاول الاربعة المطردة فى الانتاج
بالذكر ههنا بدون ضروب الاشكال الثلثة المطردة فى الانتاج فهو تخصيص بلا مخصص
لما عرفت واكثر الشراح واكثر الحواشى لم يقفوا على مراد المص من قوله فنورده ههنا ليجعل
دستورا وينتج منه المطلوب فوجهوا هذه العبارة بوجوه لا يرضيها صاحب العبارة
وخرجوا فى شروحهم وحواشيهم عن الاعتدال فاطلعوا ايها المطالعون على عوائد تلك الفذلكة
ولا تميلوا الى كواسد بعض الحذجة ولا تعتبروا الى خرافات بعض العنده (وشرط انتاجه) اى
شرط اطراد الشكل الاول فى الانتاج على مذهب الفارابى او شرط انتاج الشكل الاول على مذهب
الشيخ الرئيس ابو على سينا كما ستقف على المذهبين وعلى التوفيق بينهما ان شاء الله تعالى بحسب الكيف
(ايجاب الصغرى) اى كون الصغرى فى الشكل الاول موجبة (و) بحسب الكم (كلية الكبرى)
اى كون الكبرى كلية والصغرى قضية مشتملة على الحد الاصغر والكبرى قضية مشتملة على
الحد الاكبر والايجاب عبارة عن الوقوع او الايقاع والكلية عبارة عن قضية حكم فيها على كل
الافراد ان كان الحكم فيها بالايقاع فهى موجبة كلية وان كان الحكم فيها بالانتزاع فهى سالبة
كلية والشرط هو ما يعتبر من الخارج لتحقق الشئ او ما يلزم من عدمه عدم ولا يلزم من وجوده
وجود او الخارج الموقوف عليه واضافة الشرط الى الانتاج محمول على الاستغراق فحينئذ ان

هذه الحملية محصورة مسورة موجبة كلية محصلة موضوعها ومحمولها مفردان بالقوة فان موضوعها
قوله شرط انتاجه ومحموله قوله ايجاب الصغرى والمراد منهما ههنا هو المعنى الاضافى فيكونان
مفردين بالقوة وشروط القياس بحسب الكيف وبحسب الكم وبحسب الجهة فهى معتبرة لاطراد
القياس فى انتاجه عند الفارابى فان صدق وصف الموضوع على ذات الموضوع وهو يسمى عقد الوضع
فهو بالامكان عند الفارابى وهذه الشروط معتبرة لانتاج القياس عند الشيخ فان صدق وصف
الموضوع على ذات الموضوع فهو بالفعل عند الشيخ ويمكن التوفيق بين المذهبين فان مراد
الشيخ بالفعل هو اعم من الفرضى والتحقيقى لان تقسيم الشيخ الحملية الى الحقيقية والخارجية فى
تحقيق المحصورات يدل على ان مراده بالفعل هو اعم من الفعل الفرضى والتحقيقى ومراد الفارابى
بالامكان هو الامكان الجامع للفعل لا الامكان الاستعدادى ولا الامكان الذاتى فان
قولنا كل انسان حيوان صادق بالاتفاق فلو كان المراد بالامكان امكانا استعداديا لزم ان لا يصدق
قولنا كل انسان حيوان لدخول النطفة فى الانسان لاستعداد النطفة الى الانسان مع انها خارج
عن الحيوان كما قال العصام فى حاشية التصديقات ولا فرق بين الامكان الجامع للفعل وبين الفعل
الفرضى فحينئذ يكون شروط القياس معتبرة لاطراد انتاج الاشكال الاربعة على المذهبين ومن
اراد تفصيل هذا المقام فليراجع الى شرحنا على الاستدلالية المسمى بتنوير الاستدلال وانما شرط
ايجاب الصغرى كيفا فى الشكل الاول لانه لو كانت الصغرى سالبة لزم الاختلاف الموجب لعقم
النتيجة كما اذا قلنا لا شئ من الانسان بصاهل وكل صاهل فرس فينتج قولنا لا شئ من الانسان
بفرس وهذه النتيجة سالبة ولو بدلنا محمول الكبرى الى الحيوان ولو قلنا لا شئ من الانسان بصاهل
وكل صاهل حيوان لكان النتيجة قولنا كل انسان حيوان وهذه النتيجة موجبة فلو لم يكن
الشكل الاول مشروطا بايجاب الصغرى بحسب الكيف لكانت الصغرى سالبة فى الشكل
الاول ولو كانت الصغرى سالبة فى الشكل الاول لزم ان ينتج الضرب الواحد عن بعض الامثلة
موجبة وان ينتج ذلك الضرب الواحد عن بعضها سالبة وذلك هو الاختلاف الموجب لعقم النتيجة
مع ان البحث فى الفن من المطرد فلذا كان الشكل الاول مشروطا بايجاب الصغرى بحسب الكيف
وكذا لو لم يكن الشكل الاول مشروطا بكلية الكبرى بحسب الكم لكانت الكبرى فيه جزئية فح
ينتج الضرب الواحد موجبة من بعض الامثلة ومن بعضها سالبة مع ان انتاج الضرب الواحد
موجبة من بعض الامثلة وعن بعضها سالبة انما هو الاختلاف الموجب لعدم الانتاج كما اذا قلنا
كل انسان حيوان وبعض الحيوان زنجى فينتج موجبة وهذه النتيجة قولنا بعض الانسان زنجى
ولو بدلنا محمول الكبرى الى الفرس ولو قلنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس لكان النتيجة
سالبة وهى قولنا لا شئ من الانسان بفرس وهل هذا الا الاختلاف الموجب لعقم النتيجة فلذا
كان الشكل الاول مشروطا بكلية الكبرى بحسب الكم (وضروبه) اى ضروب الشكل الاول

والضرب عبارة عن اقتران الصغرى الى الكبرى (المنتجة) اى المطردة فى الانتاج هى
(اربعة) اعلم ان الاحتمالات فى كل شكل من القياس الاقترانى الحملى انما هى تبلغ الى مائة
لان الحملية عشرة انواع الموجبة الكلية والسالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة
الجزئية والموجبة الشخصية والسالبة الشخصية والموجبة المهملة والسالبة المهملة و
الموجبة الطبيعية والسالبة الطبيعية واذا ضربنا الصغريات العشرة فى الكبريات العشرة
فبلغ الاحتمالات الى مائة وسقط اربعة وثمانين احتمالا بعدم استعمال الموجبة الطبيعية
وسالبتها فى العلوم وباعتبار رجوع الشخصية الموجبة وسالبتها الى الموجبة الكلية والى
السالبة الكلية وباعتبار رجوع المهملة الموجبة وسالبتها الى الموجبة الجزئية والى السالبة
الجزئية من المحصورات الاربع فبقى ستة عشر احتمالا وهى الحاصلة من ضرب الصغريات
المحصورات الاربع فى الكبريات المحصورات الاربع واسقط شرط ايجاب الصغرى فى الشكل
الاول ثمانية ضروب سقيمة غير مطردة فى الانتاج وهذه الثمانية السقيمة الساقطة انما
هى اذا كانت الصغرى فى الشكل الاول سالبة جزئية فالكبرى اما موجبة كلية واما سالبة
كلية واما موجبة جزئية واما سالبة جزئية وكذا اذا كانت الصغرى فى الشكل الاول سالبة
جزئية فالكبرى اما موجبة كلية واما سالبة كلية واما موجبة جزئية واما سالبة جزئية
واسقط شرط كلية الكبرى اربعة ضروب سقيمة وهذه الاربعة السقيمة الساقطة
انما هى اذا كانت الكبرى موجبة جزئية فالصغرى اما موجبة كلية واما موجبة جزئية
وكذا اذا كانت الكبرى سالبة جزئية فالصغرى اما موجبة كلية واما موجبة جزئية
فبقى اربعة اضرب منتجة (الضرب الاول) منها هو ما يتركب من موجبة كلية صغرى ومن
موجبة كلية كبرى فينتج موجبة كلية (كقولنا كل جسم مؤلف) وهو موجبة كلية
صغرى لاشتمالها على الحد الاصغر وهو قوله جسم لانه موضوع المطلوب والجسم ما له
ابعاد ثلثة الاول بعد الطول والثانى بعد العرض والثالث هو بعد العمق (وكل مؤلف
محدث) وهى موجبة كلية كبرى لاشتمالها على الحد الاكبر وهو قوله محدث لانه محمول المطلوب
(فكل جسم محدث) وهو نتيجة موجبة كلية فتعين ان هذا القياس مركب تصديقى من مقالة
التصديقات اقترانى حملى مركب من الحمليتين من الضرب الاول من الشكل الاول لان الحد
الاوسط الذى هو ههنا قوله مؤلف فهو محمول فى الصغرى وموضوع فى الكبرى (و
الضرب (الثانى) ما يتركب من موجبة كلية صغرى ومن سالبة كلية كبرى فينتج سالبة
كلية (كقولنا كل جسم مؤلف) وهو موجبة كلية صغرى لاشتمالها على الحد الاصغر
وهو قوله ههنا جسم لانه موضوع المطلوب (ولا شئ من المؤلف بقديم) وهى سالبة
كلية كبرى لاشتمالها على الحد الاكبر وهو ههنا قوله بقديم لانه محمول المطلوب ❊

فلاشئ من الجسم بقديم) وهى نتيجة سالبة كلية لانها لزمت من القياس فتعين ان هذا
القياس من الشكل الاول لان المؤلف وهو الحد الاوسط ههنا محمول فى الصغرى وموضوع
فى الكبرى فيكون القياس من الشكل الاول (و) الضرب (الثالث) ما يتركب من موجبة
جزئية صغرى ومن موجبة كلية كبرى فينتج موجبة جزئية (كقولنا بعض الجسم مؤلف)
وهو موجبة جزئية صغرى لاشتمالها على الحد الاصغر وهو قوله جسم فانه موضوع المطـ
(وكل مؤلف حادث) وهى موجبة كلية كبرى لاشتمالها على الحد الاكبر وهو قوله حادث
لانه محمول المطلوب (فبعض الجسم حادث) وهى نتيجة موجبة جزئية لانها لزمت عن
القياس فهذا القول مركب تصديقى من مقاصد التصديقات قياس اقترانى حملى من الشكل الاو
لان الحد الاوسط الذى ههنا هو المؤلف فهو محمول فى الصغرى وموضوع فى الكبرى فيكون
القياس من الضرب الثالث من الشكل الاول (و) الضرب (الرابع) مركب من موجبة جزئية
صغرى ومن سالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية (كقولنا بعض الجسم مؤلف) وهو موجبة
جزئية صغرى لاشتمالها على الحد الاصغر وهو قوله جسم لانه موضوع المطلوب (ولاشئ من
المؤلف بقديم) وهى سالبة كلية كبرى لاشتمالها على الحد الاكبر وهو قوله بقديم لانه محمول المط
فبعض الجسم ليس بقديم) وهى نتيجة سالبة جزئية لكونها لازمة من القياس فظهر ان هذا القيا
من الضرب الرابع من الشكل الاول لان الحد الاوسط الذى هو ههنا قوله المؤلف فهو محمول فى
الصغرى وموضوع فى الكبرى فيكون القياس من الشكل الاول واشار المتأخرون فى الضروب
المطردة فى الانتاج الى الموجبة الكلية بالميم والى السالبة الكلية بالسين والى الموجبة الجزئية
بالجيم والى السالبة الجزئية بالزاء فالضرب الاول من الشكل الاول مرموز اليه بممم
فان الميم الاولى منه اشارة الى موجبة كلية صغرى والميم الثانى منه اشارة الى موجبة كلية
كبرى والميم الثالث منه اشارة الى موجبة كلية نتيجة والضرب الثانى من الشكل الاول
مرموز اليه بمسس لان الميم منه اشارة الى موجبة كلية صغرى والسين الاولى منه
اشارة الى سالبة كلية كبرى والسين الثانية منه اشارة الى نتيجة سالبة كلية والضرب
الثالث من الشكل الاول مرموز اليه بجمج لان الجيم الاولى منه اشارة الى موجبة جزئية
صغرى والميم منه اشارة الى موجبة كلية كبرى والجيم الثانية منه اشارة الى موجبة
جزئية نتيجة والضرب الرابع من الشكل الاول مرموز اليه بجسز فان الجيم منه اشارة
الى موجبة جزئية صغرى والسين منه اشارة الى سالبة كلية كبرى والزاء منه اشارة الى
نتيجة سالبة جزئية والامثلة مرت فى المتن . وشرط اطراد الشكل الثانى فى الانتاج بحسب
الكيف اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب وشرطه بحسب الكم كلية الكبرى واما
الاشتراط باختلاف المقدمتين فى الكيف فيه فلان المقدمتين فى الشكل الثانى لو اتفقتا

فى الايجاب او فى السلب لزم الاختلاف الموجب لعقم النتيجة مثل قولنا فى المقدمتين المتفقتين
بالايجاب كل انسان جسم وكل حيوان جسم فان الصحيح فى النتيجة هو الايجاب فانها قولنا
كل انسان حيوان ولو بدلنا موضوع الكبرى فرسا ولو قلنا كل انسان جسم وكل فرس جسم
لكان الصحيح فى النتيجة هو السلب لان نتيجة القياس الثانى هى قولنا لاشئ من الانسان بفرس
وذلك هو الاختلاف الموجب لعدم الانتاج ومثل قولنا فى المقدمتين المتفقتين بالسلب
لاشئ من الانسان بجماد ولاشئ من الفرس بجماد فينتج قولنا لاشئ من الانسان بفرس
وهذه النتيجة سالبة ولو بدلنا موضوع الكبرى الى الحيوان ولو قلنا لاشئ من الانسان
بجماد ولاشئ من الحيوان بجماد فينتج قولنا كل انسان حيوان وهذه النتيجة موجبة فيلزم
ان ينتج الضرب الواحد موجبة من بعض الامثلة ومن بعضها سالبة وذلك انما هو الاختلاف
الموجب لعقم النتيجة فكان الشكل الثانى مشروطا باختلاف المقدمتين فى الكيف واما
اشتراط الشكل الثانى بكلية الكبرى فلان كبراه لو كانت جزئية لزم الاختلاف الموجب
لعدم الانتاج مثل قولنا كل انسان حيوان وبعض الابيض ليس بحيوان فينتج هذا القيا
قولنا بعض الانسان ليس بابيض وهذه النتيجة سالبة ولو بدلنا موضوع الكبرى الى الجسم
ولو قلنا فى القياس كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان فينتج هذا القياس قولنا
كل انسان جسم وهذه النتيجة موجبة فحينئذ يلزم ان ينتج الضرب الواحد من بعض المواد
سالبة ومن البعض الاخر موجبة وذلك هو الاختلاف الموجب لعقم النتيجة فلذا كان الشكل
الثانى مشروطا بكلية الكبرى فى اطراده فى الانتاج والشرط الاول وهو اختلاف المقدمتين
فى الكيف انما يسقط ثمانية اضرب سقيمة وهى ان يكون الصغرى والكبرى موجبتين كليتين
او موجبتين جزئيتين وان يكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى موجبة كلية او ان يكون
الصغرى موجبة كلية والكبرى موجبة جزئية او ان يكون الصغرى والكبرى سالبتين كليتين
او سالبتين جزئيتين او ان يكون الصغرى سالبة جزئية والكبرى سالبة كلية او ان يكون
الصغرى سالبة كلية والكبرى سالبة جزئية والشرط الثانى ههنا وهو كلية الكبرى انما يسقط
اربعة اضرب سقيمة وهى اذا كانت الكبرى موجبة جزئية فالصغرى اما سالبة كلية واما سالبة
جزئية واذا كانت الكبرى سالبة جزئية فالصغرى اما موجبة كلية واما موجبة جزئية
فظهر ان اثنى عشر ضروب سقيمة سقطت بالشرطين المذكورين فبقى اربعة ضروب
سمينة مطردة فى الانتاج فى الشكل الثانى فالضرب الاول منها مركب من موجبة كلية
صغرى ومن سالبة كلية كبرى فينتج سالبة كلية كقولنا كل انسان ناطق ولاشئ
من الحجر بناطق فينتج قولنا لاشئ من الانسان بحجر والضرب الثانى منها مركب من سالبة
كلية صغرى ومن موجبة كلية كبرى فينتج سالبة كلية كقولنا لاشئ من الانسان بصاهل

وكل فرس صاهل فينتج قولنا لاشئ من الانسان بفرس وانتاج هذين الضربين سالبة كلية انما هو مبين بطريق الخلف او بطريق العكس والخلف فى الشكل الثانى يحصل بطريق ان يضم نقيض النتيجة صغرى الى كبرى القياس فيحصل قياس خلفى منتظم من الضرب الرابع من الشكل الاول فينتج هذا القياس الخلفى نقيض الصغرى مع ان الصغرى مفروضة الصدق فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال فلذا ينتج هذان الضربان سالبة كلية مثل ان يقال فى القياس المذكور من الضرب الاول ان بعض الانسان حجر ولاشئ من الحجر بناطق فهذا القياس خلفى مركب من نقيض النتيجة ومن كبرى المثال الاول فينتج قولنا بعض الانسان ليس بناطق مع ان هذه النتيجة نقيض صغرى القياس التى هى قولنا كل انسان ناطق الذى هو مفروض الصدق فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال فلذا ينتج القياس المذكور من الضرب الاول للشكل الثانى قولنا لاشئ من الانسان بحجر فهذه النتيجة سالبة كلية فظهر انتاج الضرب الاول من الشكل الثانى سالبة كلية بطريق الخلف ومثل ان يقال فى القياس المذكور من الضرب الثانى بعض الانسان فرس وكل فرس صاهل وهذا القياس خلفى مركب من نقيض نتيجة القياس الثانى ومن كبراه التى هى قولنا كل فرس صاهل فينتج قولنا بعض الانسان صاهل من الضرب الثالث من الشكل الاول وهذه النتيجة موجبة جزئية مناقضة الى صغرى الثانى التى هى قولنا لاشئ من الانسان بصاهل مع ان هذه الصغرى مفروض الصدق فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال فلذا ينتج الضرب الثانى من الشكل الثانى سالبة كلية ورد الضرب الاول من الشكل الثانى الى الشكل الاول بطريق العكس انما يحصل بعكس الكبرى ويرجع القياس العكسى الى الضرب الثانى من الشكل الاول مثل ان يقال فى قولنا كل انسان ناطق ولاشئ من الحجر بناطق ان كل انسان ناطق ولاشئ من الناطق بحجر فلاشئ من الانسان بحجر فلذلك ينتج الضرب الاول من الشكل الثانى سالبة كلية مطردا ورد الضرب الثانى من الشكل الثانى الى الشكل الاول بطريق العكس انما يحصل بان يجعل عكس الصغرى كبرى وان يجعل كبرى القياس صغرى ثم عكس النتيجة الحاصلة من القياس العكسى فيحصل المطلوب مثل ان يقال فى قولنا لاشئ من الانسان بصاهل وكل فرس صاهل مثلا ولاشئ من الصاهل بانسان فينتج القياس العكسى المرتب من الضرب الثانى من الشكل الاول قولنا لاشئ من الفرس بانسان ثم تعكس هذه النتيجة المستفادة من القياس العكسى الى قولنا لاشئ من الفرس بانسان وهو المطلوب بالذات فلذا ينتج الضرب الثانى من الشكل الثانى سالبة كلية مطردا والافتراض انما يجرى فيما ينتج الجزئية وهذان الضربان لا ينتجان الجزئية فالافتراض لا يجرى فى هذين الضربين فافهم والضرب الثالث منها مركب من موجبة جزئية صغرى ومن سالبة كلية كبرى فينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الحيوان ناطق ولاشئ من الفرس بناطق فبعض الحيوان ليس بفرس وبيان انتاج هذا الضرب

سالبة جزئية فهو يحصل باحد البراهين الثلثة من الخلف والعكس والافتراض والضرب الرابع منها مركب من سالبة جزئية صغرى ومن موجبة كلية كبرى فينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الحيوان ليس بناطق وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ليس بانسان وبيان انتاج هذا الضرب سالبة جزئية انما يحصل بالخلف وبالافتراض فى الصغرى السالبة الجزئية اذا كان موضوع السالبة موجودا والافتراض الجارى فى استرداد الاشكال الثلثة الى الشكل الاول يحصل بقياسين والقياس الثانى منهما يرجع الى الشكل الاول فينتج عين المطلوب واجراء الافتراض فى صغرى هذا الضرب انما يحصل بطريق ان يقال اذا رتبنا القياس من هذا الضرب فينتج سالبة جزئية لانا اذا رتبنا القياس من هذا الضرب فنقول مثلا بعض الحيوان ليس بصاهل وكل فرس صاهل واذا قلنا هكذا فنفرض ذات موضوع الصغرى شخصا معينا موصوفا بالحيوان ومسلوبا عنه الصاهل فيحصل من الفرض المذكور قضيتان شخصيتان احديهما زيد حيوان والاخرى زيد ليس بصاهل ونؤول بالشخصيتين المذكورتين بالكلية ونجعل الشخصية الثانية بعد التاويل بالكلية صغرى لكبرى القياس فيحصل قياس افتراضى منتظم من الضرب الثانى من الشكل الثانى فنقول كل مسمى بزيد ليس بصاهل وكل فرس صاهل فينتج هذا القياس قولنا كل مسمى بزيد ليس بفرس ثم نجعل عكس الشخصية الاولى صغرى ونجعل النتيجة المستفادة من القياس الافتراضى الاول كبرى فيحصل قياس افتراضى ثان منتظم من الضرب الرابع من الشكل الاول فنقول بعض الحيوان مسمى بزيد وكل مسمى بزيد ليس بفرس فينتج القياس الافتراضى الثانى من جسز من الشكل الاول قولنا بعض الحيوان ليس بفرس وهذه النتيجة سالبة جزئية فينتج هذا الضرب سالبة جزئية وما قيل من ان المقدمات الافتراضية ليست بقياس بل من قبيل المقدمات المتفرقة فهو فرية بلا مرية فالضرب الاول من الشكل الثانى هو المشار اليه بمسس لان الميم منه اشارة الى موجبة كلية صغرى والسين الاولى منه اشارة الى سالبة كلية كبرى والسين الثانية منه اشارة الى نتيجة سالبة كلية والضرب الثانى من الشكل الثانى مرموز اليه بسمس فان السين الاولى منه اشارة الى صغرى سالبة كلية والميم منه اشارة الى موجبة كلية كبرى والسين الثانية اشارة الى نتيجة سالبة كلية والضرب الثالث من الشكل الثانى مشار اليه بجسز فان الجيم منه اشارة الى موجبة جزئية صغرى والسين منه اشارة الى سالبة كلية كبرى والزاء منه اشارة الى سالبة جزئية نتيجة والضرب الرابع من الشكل الثانى مرموز اليه بزمز فان الزاء الاولى منه اشارة الى سالبة جزئية صغرى والميم منه اشارة الى موجبة كلية كبرى والزاء الثانية منه اشارة الى نتيجة سالبة جزئية * وشرط الشكل الثالث بحسب الكيف هو ايجاب الصغرى

وبحسب الكم هو كلية الكبرى اما اشتراطه بايجاب الصغرى فلانه لو كانت صغرى الشكل
الثالث سالبة لزم الاختلاف الموجب لعقم النتيجة كما اذا قلنا لاشئ من الناطق بفرس
وكل ناطق انسان فالصحيح في النتيجة هو السلب وهي قولنا لاشئ من الفرس بانسان
ولو بدلنا محمول الكبرى الى الحيوان ولو قلنا لاشئ من الناطق بفرس وكل ناطق حيوان
انتج هذا القياس الثاني موجبة وهي قولنا كل فرس حيوان فحينئذ يلزم ان ينتج الضرب
الواحد من بعض المواد سالبة ومن بعضها موجبة وذلك هو الاختلاف الموجب لعدم
الانتاج وأما اشتراط الشكل الثالث بكلية احدى المقدمتين فلانه لو كانت المقدمتان
جزئيتين لزم الاختلاف الموجب لعدم الانتاج كما اذا قلنا بعض الحيوان انسان وبعض
الحيوان ابيض فينتج بعض الانسان ابيض فهذه النتيجة موجبة ولو بدلنا محمول الكبرى الى
الفرس قلنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان فرس فينتج لاشئ من الانسان بفرس
وهذه النتيجة سالبة فحينئذ يلزم ان ينتج الضرب الواحد من بعض الامثلة موجبة
ومن بعض الامثلة سالبة وذلك هو الاختلاف الموجب لعقم النتيجة فلذا يعتبر
في الشكل الثالث ايجاب الصغرى بحسب الكيف وكلية الكبرى بحسب الكم فالشرط الاول
اسقط ثمانية اضرب سقيمة وهي اما السالبة الكلية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى
او مع السالبة الكلية الكبرى او مع الموجبة الجزئية الكبرى او مع السالبة الجزئية الكبرى
واما السالبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى او مع السالبة الكلية الكبرى
او مع الموجبة الجزئية الكبرى او مع السالبة الجزئية الكبرى والشرط الثاني اسقط
ضربين سقيمين وهما الصغرى الموجبة الجزئية مع الموجبة الجزئية الكبرى او مع السالبة
الجزئية الكبرى فظهر ان هذه الضروب السقيمة العشرة لم تطرد في الانتاج فلذا
لم يعتبر هذه الضروب العشرة في الفن فبقي ستة اضرب سمينة مطردة في الانتاج
معتبرة في الفن فالضرب الاول منها مشار اليه بمجٌ فان الميم الاولى منه اشارة
الى موجبة كلية صغرى والميم الثانية منه اشارة الى موجبة كلية كبرى والجيم منه
اشارة الى موجبة جزئية نتيجة كما اذا قلنا كل فرس حيوان وكل فرس صاهل فبعض
الحيوان صاهل والضرب الثاني منها مرموز اليه بمسزٌ فان الميم منه اشارة الى موجبة
كلية صغرى والسين منه اشارة الى سالبة كلية كبرى والزاء منه اشارة الى سالبة
جزئية نتيجة كما في قولنا كل ناطق حيوان ولاشئ من الناطق بفرس فبعض الحيوان ليس
بفرس والضرب الثالث منها مشار اليه بجمجٌ فان الجيم الاولى منه اشارة
الى موجبة جزئية صغرى والميم منه اشارة الى موجبة كلية كبرى والجيم الثانية
منه اشارة الى نتيجة موجبة جزئية كما اذا قلنا بعض الناطق ابيض وكل ناطق حيوان

فبعض الابيض حيوان والضرب الرابع منها مرموز اليه بجسزٌ فان الجيم منه اشارة
الى موجبة جزئية صغرى والسين منه اشارة الى سالبة كلية كبرى والزاء منه
اشارة الى نتيجة سالبة جزئية كما اذا قلنا بعض الناطق ابيض ولاشئ من الناطق بفرس
فبعض الابيض ليس بفرس والضرب الخامس منها مشار اليه بمججٌ لان الميم منه اشارة
الى موجبة كلية صغرى والجيم الاولى منه اشارة الى موجبة جزئية كبرى والجيم
الثانية منه اشارة الى نتيجة موجبة جزئية كما في قولنا كل ناطق حيوان وبعض الناطق
ابيض فبعض الحيوان ابيض والضرب السادس منها مرموز اليه بمززٌ فان
الميم منه اشارة الى موجبة كلية صغرى والزاء الاولى منه اشارة الى سالبة جزئية
كبرى والزاء الثانية منه اشارة الى نتيجة سالبة جزئية مثل قولنا كل ناطق حيوان
وبعض الناطق ليس بابيض فينتج بعض الحيوان ليس بابيض والضرب الاول من الشكل
الثالث مركب من موجبة كلية صغرى ومن موجبة كلية كبرى فينتج موجبة جزئية
بالخلف او العكس او الافتراض والضرب الثاني منه مركب من موجبة كلية صغرى ومن سالبة
كلية كبرى فينتج سالبة جزئية باحد البراهين الثلثة المذكورة والضرب الثالث منه
مركب من موجبة جزئية صغرى ومن موجبة كلية كبرى فينتج موجبة جزئية بالخلف او العكس
او الافتراض والرابع منه مركب من موجبة جزئية صغرى ومن سالبة كلية كبرى فينتج
سالبة جزئية باحد البراهين الثلثة المذكورة والضرب الخامس من الشكل الثالث
مركب من موجبة كلية صغرى ومن موجبة جزئية كبرى فينتج موجبة جزئية بطريق
الخلف والافتراض او العكس والضرب السادس من الشكل الثالث مركب من موجبة
كلية صغرى ومن سالبة جزئية كبرى فينتج سالبة جزئية بطريق الخلف والعكس
وامثلة الضروب الستة المطردة السمينة مامر آنفا فتفطن ❊ وشرط الشكل
الرابع بحسب الكيف اما ايجاب الصغرى واما اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب
وشرطه بحسب الكم اما مع ايجاب الصغرى فكلية الصغرى كما في الضربين الاولين
المنتجين بالموجبة الجزئية واما مع اختلاف المقدمتين فكلية احدى المقدمتين
كما في الضروب الستة الاخيرة المنتجة بالسالبة لان هذه الشروط لو لم تكن معتبرة
في الشكل الرابع لزم الاختلاف الموجب لعقم النتيجة مثل قولنا لاشئ من الناطق
بحجر ولاشئ من الجماد بناطق فينتج من الشكل الرابع ومن الصغرى والكبرى
السالبتين قولنا كل حجر جماد وهذه النتيجة موجبة ولو بدلنا محمول الصغرى الى
الفرس قلنا لاشئ من الناطق بفرس ولاشئ من الجماد بناطق فينتج لاشئ من الفرس
بجماد وهذه النتيجة سالبة ومثل قولنا في الصغرى الموجبة الجزئية بعض الحيوان انسان

وكل زنجي حيوان فينتج قولنا بعض الانسان زنجي وهذه النتيجة موجبة ولو بدلنا محمول
الكبرى الى الفرس قلنا بعض الحيوان انسان وكل فرس حيوان فينتج لاشيء من الانسان
بفرس وهذه النتيجة سالبة فحينئذ لو لم يعتبر في الشكل الرابع هذه الشروط لزم ان
ينتج الضرب الواحد من بعض الامثلة موجبة ومن بعض المواد سالبة وذلك هو
الاختلاف الموجب لعدم الانتاج فلذا كان الشكل الرابع مشروطا بهذه الشروط
المذكورة واشتراط الشكل الرابع بايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى اسقط ستة
ضروب سقيمة غير مطردة في الانتاج وهي الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى السالبة
الكلية او الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى السالبة الجزئية او الصغرى السالبة
الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية او الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية
او الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الجزئية او الصغرى السالبة الجزئية
مع الكبرى الموجبة الجزئية ❊ واشتراط الشكل الرابع باختلاف المقدمتين بالايجاب
والسلب مع كلية احدى المقدمتين فهو اسقط ضربين سقيمين غير مطردين في
الانتاج احدهما الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية والآخر هو الصغرى
الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية فظهر سقوط الضروب الثمانية السقيمة
بالشروط المذكورة فبقي ثمانية ضروب سمينة مطردة في الانتاج فالضرب الاول
منها مشار اليه بممج فان الميم الاولى منها اشارة الى موجبة كلية صغرى والميم
الثانية منها اشارة الى موجبة كلية كبرى ونتيجة هذا الضرب مرموز اليه بالجيم
الثاني في مج الآتي فينتج هذا الضرب موجبة جزئية مطردا بالخلف او بالعكس او بالافتراض
فافهم مثل قولنا كل ناطق حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان انسان
والضرب الثاني منها مرموز اليه بمجج فان الميم منه اشارة الى موجبة كلية صغرى
والجيم الاولى منه اشارة الى موجبة جزئية كبرى والجيم الثانية منه اشارة الى نتيجة
الضرب الاول والضرب الثاني وهما موجبتان جزئيتان مثل قولنا كل حيوان انسان
وبعض الابيض حيوان فينتج قولنا بعض الانسان ابيض بالخلف او بالعكس او بالافتراض
والضرب الثالث منها مشار اليه بسمسا فان السين الاولى منه اشارة الى سالبة كلية
صغرى والميم منه اشارة الى موجبة كلية كبرى والسين الثانية اشارة الى نتيجة سالبة كلية
فينتج هذا الضرب سالبة كلية مثل قولنا لاشيء من الانسان بصاهل وكل ناطق انسان
فينتج قولنا لاشيء من الصاهل بناطق بالخلف او بالعكس والافتراض لا يجري في هذا الضرب
لان الافتراض انما يجري فيما ينتج الجزئية وهذا الضرب لا ينتج الجزئية فلا يجري الافتراض فيه
والضرب الرابع منها مرموز اليه بمسس لان الميم منه اشارة الى موجبة كلية صغرى

والسين منه اشارة الى سالبة كلية كبرى فينتج سالبة جزئية مطردا بالخلف وبالعكس او
بالافتراض فافهم مثل قولنا كل ناطق حيوان ولاشيء من الفرس بناطق فينتج قولنا
بعض الحيوان ليس بفرس والضرب الخامس منها مرموز اليه بجسس فان الجيم منه
اشارة الى موجبة جزئية صغرى والسين اشارة الى سالبة كلية كبرى فينتج هذا الضرب
سالبة جزئية مطردا بالخلف او بالعكس او بالافتراض كقولنا بعض الابيض حيوان
ولاشيء من الزنجي بابيض فينتج قولنا بعض الحيوان ليس بزنجي والضرب السادس
منها مرموز اليه بزمز فان الزاء منه اشارة الى سالبة جزئية صغرى والميم منه
اشارة الى موجبة كلية كبرى فينتج هذا الضرب سالبة جزئية بطريق الرد الى الضرب
الرابع من الشكل الثاني بالعكس ولا يقبل هذا الضرب بالرد الى الشكل الاول بطريق العكس
ولا بطريق الخلف ولا بطريق الافتراض فتأمل مثل قولنا بعض الحيوان ليس بانسان
وكل زنجي حيوان فينتج بعض الانسان ليس بزنجي والضرب السابع منها مشار اليه
بمزز فان الميم منه اشارة الى موجبة كلية صغرى والزاء منه اشارة الى سالبة
جزئية كبرى فينتج سالبة جزئية بالرد الى الشكل الثالث بطريق العكس لا بالخلف
ولا بالافتراض ولا يقبل هذا الضرب بالرد الى الشكل الاول ولا الى الشكل الثاني
مثل قولنا كل ناطق حيوان وبعض الابيض ليس بناطق فينتج قولنا بعض الحيوان ليس
بابيض والضرب الثامن منها مرموز اليه بسجز فان السين منه اشارة الى
سالبة كلية صغرى والجيم منه اشارة الى موجبة جزئية كبرى فينتج هذا الضرب
سالبة جزئية بالرد الى الضرب الرابع من الشكل الاول بطريق العكس ولا يقبل هذا
الضرب الخلف والافتراض المنطقي وان قبل الخلف والافتراض اللغويين فتأمل مثل
مثل قولنا لاشيء من الصاهل بانسان وبعض الابيض صاهل فينتج بعض الانسان ليس
بابيض فالضرب الاول من الشكل الرابع مركب من موجبة كلية صغرى ومن موجبة
كلية كبرى فينتج موجبة جزئية كما مر والضرب الثاني منه مركب من موجبة كلية صغرى
ومن موجبة جزئية كبرى فينتج موجبة جزئية كما مر والضرب الثالث منه مركب من سالبة
كلية صغرى ومن موجبة كلية كبرى فينتج سالبة كلية كما مر والضرب الرابع منه
مركب من موجبة كلية صغرى ومن سالبة كلية كبرى فينتج سالبة جزئية كما مر
والضرب الخامس منه مركب من موجبة جزئية صغرى ومن سالبة كلية كبرى فينتج سالبة
جزئية كما عرفت والضرب السادس منه مركب من سالبة جزئية صغرى ومن موجبة
كلية كبرى فينتج سالبة جزئية كما مر والضرب السابع منه مركب من موجبة كلية صغرى
ومن سالبة جزئية كبرى فينتج سالبة جزئية كما سبق والضرب الثامن منه مركب

من سالبة كلية صغرى ومن موجبة جزئية كبرى فينتج سالبة جزئية والضروب المطردة
فى الانتاج من الشكل الرابع عند القدماء فهى خمسة فان الضروب الثلثة الاخيرة غير معتبرة
فى الاقترانى الحملى عندهم كما لم تعتبر فى الاقترانى الشرطى بالاتفاق لاستلزام هذه الضروب
الثلثة الاخيرة بالاختلاف الموجب لعقم النتيجة ومن اراد زيادة تفصيل هذا المقام
فليراجع الى شرحنا على الشمسية المسمى بميزان الانتظام والى رسالتنا الموسومة
بردية المعيار ولما فرغ من تقسيم الاقترانى الى الاشكال الاربعة باعتبار الهيئة
والى الضروب المنتجة اراد الشروع الى تقسيمه باعتبار التركيب بل باعتبار الطرق فقال
(والقياس الاقترانى) اى كل فرد من افراد القياس الاقترانى على رأى المحقق التفتازانى
اوجنس القياس الاقترانى وماهيته على رأى المحقق الشريف قدس سره اللطيف باعتبار
التركيب بل باعتبار الطريق ستة اقسام فانه (اما مركب من حمليتين) احديهما صغرى
والاخرى كبرى (كما مر غير مرة) وهذا الطريق الاول من الطرق الستة يسمى اقترانيا
حمليا لتركبه من الصغرى الحملية ومن الكبرى الحملية وكل واحد من الطرق الخمسة الآتية
الباقية يسمى اقترانيا شرطيا لتركب بعضها من شرطيتين ولتركب بعضها من شرطية
وحملية كما سيجئ (واما مركب (من) شرطيتين (متصلتين) احديهما صغرى والاخرى
كبرى (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) وهو شرطية متصلة لزومية
صغرى لاشتمالها على الحد الاصغر الذى هو ههنا قوله ان كانت الشمس طالعة لان
هذا القول مقدم المطلوب ومقدم المطلوب يسمى حدا اصغر كما يسمى تالى المطلوب حدا
اكبر لما عرفت (وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة) وهى شرطية متصلة
موجبة كلية لزومية كبرى لاشتمالها على الحد الاكبر الذى هو قوله فالارض مضيئة
فانه تالى المطلوب وهو يسمى حدا اكبر لما سبق وهذا القول قياس اقترانى شرطى مركب
من متصلة صغرى ومن متصلة كبرى (ينتج) اى هذا القول شرطية متصلة وهى
قولنا (ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة) والحد الاوسط الذى هو قوله
النهار موجود فهو ههنا تال فى الصغرى ومقدم فى الكبرى فيكون القياس من الشكل
الاول لان الحد الاوسط ان كان تاليا فى الصغرى ومقدما فى الكبرى فيكون القياس
من الشكل الاول وان كان تاليا فى الصغرى والكبرى فيكون القياس من الشكل
الثانى وان كان الحد الاوسط مقدما فى الصغرى والكبرى فيكون القياس
من الشكل الثالث وان كان مقدما فى الصغرى وتاليا فى الكبرى فيكون القياس من
الشكل الرابع والمطبوع من هذا الطريق الثانى ان يكون القياس من المتعارف
وينعقد فى هذا الطريق الاشكال الاربعة (واما) مركب (من) شرطيتين (منفصلتين)

اعلم ان التقسيم للافراد عند التفتازانى وللماهية عند السيد الشريف الجرجانى عليهما رحمة البارى

احديهما صغرى والاخرى كبرى (كقولنا كل عدد فهو اما زوج واما فرد) وهو شرطية
منفصلة صغرى لاشتمالها على الحد الاصغر وهو قوله عدد (وكل زوج فهو اما زوج
الزوج اوزوج الفرد) وهى شرطية منفصلة كبرى لاشتمالها على الحد الاكبر (ينتج)
اى هذا القول (كل عدد اما فرد اوزوج الزوج او زوج الفرد) وينعقد الاشكال
الاربعة فى هذا الطريق والمطبوع من هذا الطريق ان يكون القياس من الغير المتعارف
الغير المشهور فحينئذ يكون (واما) مركب (من حملية) ومن شرطية (متصلة) احديهما
صغرى والاخرى كبرى لكن المطبوع من هذا الطريق ان يكون المتصلة صغرى وان يكون
الحملية كبرى وان يكون القياس من الغير المتعارف المشهور فافهم المتصلة صغرى ويكون
الحملية كبرى (كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان) وهو متصلة موجبة
كلية لزومية صغرى لاشتمالها على الحد الاصغر وهو ههنا مقدم الشرطية المتصلة
(وكل حيوان جسم) وهو حملية موجبة كلية كبرى لاشتمالها على الحد الاكبر فهو محمول
الحملية ههنا (ينتج) هذا القياس المركب من الصغرى المتصلة ومن الكبرى الحملية
قولنا (كلما كان هذا الشئ انسانا فهو جسم) ولا يكون تركب القياس فى
هذا الطريق من الحملية الصغرى ومن المتصلة الكبرى ملائما للطبع كما لا يخفى على
من له ادنى مسكة فى الفن (واما) مركب (من حملية و) من شرطية (منفصلة)
احديهما صغرى والاخرى كبرى اما كون المنفصلة صغرى والحملية كبرى فهو
(كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد) وهو شرطية منفصلة صغرى لاشتمالها
على الحد الاصغر وهو قوله عدد (وكل زوج منقسم بمتساويين) وهى حملية
كبرى لاشتمالها على الحد الاكبر وهو قوله منقسم بمتساويين وهذا القول
قياس اقترانى شرطى مركب من منفصلة صغرى ومن حملية كبرى (ينتج) هذا
القياس قولنا (كل عدد فهو اما فرد او منقسم بمتساويين) وهذا القياس
وان كان من الشكل الثالث فى الظاهر لكون الحد الاوسط الذى هو قوله زوج
ههنا جزء المقدم فى الصغرى وتمام الموضوع فى الكبرى لكنه من الشكل الاول
فى الحقيقة لعدم تميز مقدم المنفصلة عن تاليها فى الطبع تدبر واما كون الصغرى
حملية والكبرى منفصلة فمثل قولنا هذا الشبح انسان وكل انسان اما ابيض واما
اسود فينتج هذا الشبح اما ابيض واما اسود وقد يكون القياس فى هذا الطريق
استقرائيا ويسمى قياسا مقسما متحد النتيجة بل يقال له متحد المحمول لاتحاد
محمول الكبرى فالاستقراء فيه اما تام وهو القياس المنطقى كقولنا العنصر اما ارض
واما ماء واما هواء واما نار والارض جوهر والماء جوهر والهواء جوهر والنار جوهر

فينتج قولنا العنصر جوهر وهو المطلوب (واما ناقص) والاستقراء الناقص ليس بقياس
منطقى لتخلفه فى بعض المواد كقولنا الحيوان اما انسان واما فرس واما سباع واما
بهائم وكل انسان يحرك فكه الاسفل عند المضغ وكل فرس يحرك فكه الاسفل عند
المضغ وكل بهائم يحرك فكه الاسفل عند المضغ وكل سباع يحرك فكه الاسفل
عند المضغ فينتج كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ وهذا القياس ليس بقياس
منطقى لتخلفه فى التمساح لانه يحرك فكه الاعلى عند المضغ وينعقد الاشكال الاربعة
فى هذا الطريق (واما) مركب (من) شرطية (متصلة) ومن شرطية (منفصلة)
احديهما صغرى والاخرى كبرى اما كون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى فهو (كقولنا
كلما كان هذا الشئ انسانا فهو) اى هذا الشئ (حيوان) وهذا القول شرطية
متصلة صغرى لاشتمالها على الحد الاصغر وهو قوله كلما كان هذا الشئ انسانا
لان هذا القول مقدم المطلوب ومقدم المطلوب يسمى حدا اصغر كما يسمى
موضوع المطلوب حدا اصغر كما مر غير مرة (وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود)
وهذا القول شرطية منفصلة كبرى لاشتمالها على الحد الاكبر الذى هو ههنا
قوله اما ابيض او اسود لان هذا القول تالى المطلوب وهو يسمى حدا اكبر كما يسمى
محمول المطلوب حدا اكبر وهذا القول مركب من الصغرى المتصلة ومن الكبرى
المنفصلة (ينتج) من الاقترانى الشرطى شرطية متصلة وهى قولنا (كلما كان
هذا الشئ انسانا فهو اما ابيض او اسود) واما كون المنفصلة صغرى و
المتصلة كبرى فمثل قولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو اما ابيض واسود وكلما كان
ابيض فهو رومى وكلما كان اسود فهو زنجى فينتج من المفصول النتايج قولنا
كلما كان هذا الشئ انسانا فهو اما رومى واما زنجى وهو المطلوب وقد يكون
القياس فى هذا الطريق قياسا مقسما متحد التالى مثل قولنا كلما كان هذا الشئ ناميا
فهو اما حيوان واما شجر واما نبات وكلما كان حيوانا فهو جسم وكلما كان شجرا
فهو جسم وكلما كان نباتا فهو جسم فينتج من متحد التالى قولنا كلما كان هذا
الشئ ناميا فهو جسم وينعقد الاشكال الاربعة فى هذا الطريق وما قيل من ان
المطبوع من هذا الطريق ان يكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى فهو ممنوع لما
عرفت فذلكة هذا المقام ان القياس الاقترانى باعتبار التركيب بل باعتبار
الطريق اما مركب من حمليتين واما مركب من متصلتين واما مركب من منفصلتين
واما مركب من حملية ومن متصلة واما مركب من حملية ومن منفصلة واما مركب
من متصلة ومن منفصلة وكل شئ شانه كذا فهو ستة اقسام فالقياس الاقترانى

باعتبار التركيب وباعتبار الطرق ستة اقسام وكل واحد من الثلثة الاخيرة منقسم
الى قسمين فحينئذ يكون طرق القياس الاقترانى بالغا الى تسعة سواء كان كل واحد
من هذه التسعة مطبوعا او غير مطبوع (واما القياس الاستثنائى) الذى هو
ما يذكر فيه عين النتيجة او نقيضها بالفعل (فالشرطية الموضوعة) اى المذكورة
(فيه) اى فى القياس الاستثنائى اما ان تكون متصلة واما ان تكون منفصلة (وان
كانت) اى الشرطية الموضوعة فيه (متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج) اى
استثناء عين المقدم (عين التالى) وهو الطريق الاول من القياس الاستثنائى (كقولنا)
اى مثل بالطريق الاول مثل قولنا (ان كان هذا) الشئ (انسانا فهو) اى هذا
الشئ (حيوان) وهذا القول شرطية متصلة هى جزء اول من الطريق الاول من القياس
الاستثنائى (لكنه) اى لكن هذا الشئ (حيوان) وهذا القول مقدمة استثنائية
واضعة هى جزء ثان من الطريق الاول من القياس الاستثنائى (فيكون) هذا الشئ
(حيوانا) اى فينتج هذا الشئ حيوان (واستثناء نقيض التالى ينتج) اى استثناء
نقيض التالى (نقيض المقدم) وهو الطريق الثانى من القياس الاستثنائى (كقولنا)
اى مثل بالطريق الثانى من القياس الاستثنائى تمثيلا كائنا كقولنا (ان كان هذا)
الشئ (انسانا فهو) اى هذا الشئ (حيوان) وهذا القول شرطية متصلة
لزومية وهى جزء اول من الطريق الثانى من القياس الاستثنائى (ينتج هذا القول
انه) اى هذا الشئ (ليس بانسان) هذه النتيجة هى نقيض مقدم الشرطية
المذكورة فى القياس الاستثنائى (وان كانت) اى الشرطية الموضوعة فى
القياس الاستثنائى (منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين) الذين هما
عبارة عن المقدم والتالى بقرينة قوله منفصلة (ينتج) اى استثناء عين احد
الجزئين (نقيض الاخر) وهو الطريق الثالث من القياس الاستثنائى فافهم
(كقولنا) اى مثل بالطريق الثالث من القياس الاستثنائى تمثيلا كائنا كقولنا
(هذا العدد) بمعنى نصف مجموع الحاشيتين (اما ان يكون) هذا العدد
(زوجا) وهو الانقسام بمتساويين (او فردا) وهو عبارة عن عدم الانقسام
بمتساويين وهذا القول مقدمة شرطية منفصلة هى الجزء الاول من الطريق الثالث
من القياس الاستثنائى (لكنه) اى لكن هذا الشئ (فرد) وهذا القول مقدمة
استثنائية واضعة هى الجزء الثانى من الطريق الثالث من القياس الاستثنائى فحينئذ
يكون هذا القياس من الطريق الثالث من القياس الاستثنائى (فهو) اى هذا العدد
(ليس بزوج) اى ينتج هذا القياس من الطريق الثالث من الاستثنائى قولنا هذا العدد

لكنه انسان فيكون حيوانا

لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا

ليس بزوج وهو المطلوب (واستثناء نقيض احدهما) اى نقيض احد الجزئين من المقدم والتالى (ينتج) اى الاستثناء المذكور (عين) الجزء الآخر) كقولنا هذا الشئ اما لا حجر واما لا شجر لكن هذا الشئ شجر فهذا الشئ لا حجر فالقياس الاستثنائى اربعة طرق لانه اما استثناء عين المقدم وانتاج عين التالى واما استثناء نقيض التالى وانتاج نقيض المقدم واما استثناء عين احد الجزئين وانتاج نقيض الآخر واما استثناء نقيض احد الجزئين وانتاج عين الاخر واستثناء عين المقدم وانتاج عين التالى هو الطريق الاول واستثناء نقيض التالى وانتاج نقيض المقدم هو الطريق الثانى واستثناء عين احد الجزئين وانتاج نقيض الآخر هو الطريق الثالث واستثناء نقيض احد الجزئين وانتاج عين الآخر هو الطريق الرابع وكل شئ شاء كذا فهو ستة طرق فالقياس الاستثنائى ستة طرق والاحتمالات العقلية فى القياس الاستثنائى تبلغ الى ثمانية اربعة منها طرق سميت مطردة فى الانتاج كما مر واربعة منها عقيمة الاول منها استثناء عين التالى وانتاج عين المقدم والثانى استثناء نقيض المقدم وانتاج نقيض التالى وهذان الطريقان غير منتجين اذا كان التالى اعم من المقدم لان عين الاعم لا يستلزم عين الاخص لعدم جواز وجود الاخص بدون الاعم وكذا لا يستلزم انتفاء الاخص بانتفاء الاعم لجواز وجود الاعم بدون الاخص كما اذا قلنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان لكن هذا الشئ حيوان فلا ينتج هذا القياس ان هذا الشئ انسان لجواز فرسية هذا الشئ على تقدير حيوانيته وكذا اذا قلنا كلما كان هذا الشئ فرسا فهو حيوان لكن هذا الشئ ليس بفرس فلا ينتج قولنا هذا الشئ ليس بحيوان لجواز وجود الحيوان بدون الفرس كما يوجد فى الحمار الحيوانية دون الفرسية لكن اذا كان التالى مساويا للمقدم فهذان الطريقان منتجان لاستلزام احد المتساويين بالآخر ولاستلزام انتفاء احد المتساويين بانتفاء المساوى الآخر كما اذا قلنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو ناطق لكن هذا الشئ ناطق فينتج قولنا هذا الشئ انسان لاستلزام ناطقية هذا الشئ بانسانيته لكونهما متساويين واذا قلنا كلما كان هذا الشئ فرسا فهو صاهل لكن هذا الشئ ليس بفرس فينتج قولنا هذا الشئ ليس بصاهل لان انتفاء الفرسية يستلزم انتفاء الصاهلية لكونهما متساويين والثالث والرابع منها عقيمان لعدم امتياز مقدم المنفصلة عن تاليها بحسب الطبع واذا كانت المنفصلة حقيقية فيصح ان ينتج القياس الاستثنائى من الطريق الثالث ومن الطريق الرابع فحينئذ تبلغ نتيجة المنفصلة الحقيقية الى اربعة كقولنا هذا العدد اما زوج واما فرد لكن هذا العدد فرد فينتج

هذا العدد ليس بزوج اولكن هذا العدد ليس بزوج فينتج قولنا هذا العدد فرد اولكن هذا العدد ليس بفرد فينتج قولنا هذا العدد زوج فظهر ان نتيجة المنفصلة الحقيقية اربعة وكذا يبلغ نتيجة مانعة الجمع الى اثنين كقولنا هذا الشئ اما حجر واما شجر لكن هذا الشئ شجر فينتج قولنا هذا الشئ ليس بحجر اولكن هذا الشئ حجر فينتج قولنا هذا الشئ ليس بشجر فتعين ان نتيجة مانعة الجمع اثنان وكذا تبلغ مانعة الخلو الى اثنتين كقولنا هذا الشئ اما لا حجر واما لا شجر لكن هذا الشئ شجر فينتج قولنا هذا الشئ لا حجر اولكن هذا الشئ حجر فينتج قولنا هذا الشئ لا شجر فتعين ان نتيجة مانعة الخلو اثنتان وشرط القياس الاستثنائى ايجاب الشرطية ولزومية المتصلة وعنادية المنفصلة وكليتها او كلية الوضع او كلية الرفع فتأمل والطريق الاول من الطريق الاستثنائى يسمى قياسا استثنائيا مستقيما لملايمته الى الطبع وكل واحد من الطريق الثانى والطريق الثالث والطريق الرابع منه يسمى غير مستقيم لعدم ملايمة كل واحد من هذه الطرق الثلثة الاخيرة الى الطبع وقد يكون القياس خلفيا وهو قياس يتركب من الاقترانى الشرطى ومن الطريق الثانى من القياس الاستثنائى والنتيجة المستفادة من ذلك الاقترانى الشرطى هى مقدمة شرطية لهذا الاستثنائى الثانى كقولنا الارض ليست بمضيئة لانه لو كانت الارض مضيئة لكانت الشمس طالعة وكلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فينتج القياس الحاصل من الطريق الثانى من الاقترانى قولنا لو كانت الارض مضيئة لكان النهار موجودا ثم يستثنى نقيض تالى هذه النتيجة فيحصل قياس من الطريق الثانى من الاستثنائى ويقال لكن النهار ليس بموجود فينتج قولنا الارض مضيئة وهو المطلوب وقد يكون القياس حقيا وهو قياس مركب من الاقترانى الشرطى ومن الطريق الاول من القياس الاستثنائى والنتيجة المستفادة من ذلك الاقترانى الشرطى هى مقدمة شرطية لهذا القياس الاستثنائى الاولى كما اذا قلنا الارض مضيئة لانه كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة فينتج القياس الحاصل من الاقترانى الشرطى ومن الطريق الثانى منه قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة ثم يستثنى عين مقدم هذه النتيجة بطريق ان يقال لكن الشمس طالعة فينتج القياس الحاصل من الطريق الاول من القياس الاستثنائى قولنا الارض مضيئة وهو المطلوب فتأمل حق التأمل فتح الله لك هذا المقام

ولما فرغ من تقسيم القياس باعتبار الصورة ومن تنويعه الى الاقترانى والاستثنائى اراد الشروع الى تقسيمه وتنويعه باعتبار المادة الى الصناعات فقال الباب الخامس من ابواب المنطق فى

البرهان

وما قيل من ان قوله البرهان مبتدأ موخر وخبره محذوف بطريق ان يقال من جملة الصناعات
البرهان فهو احتمال ابعد ههنا بل خروج عن الاعتدال فافهم (وهو) اى جنس البرهان
وماهيته وطبيعته (قياس مؤلف من مقدمات) اى مؤلف من المقدمتين ليشمل
التعريف الى البرهان البسيط او مؤلف من اكثر منهما فيشمل التعريف على البرهان المركب
والمقدمة قضية جعلت جزء قياس (يقينية) واليقين اعتقاد جازم ثابت مطابق
للواقع (لانتاج اليقين) وقوله قياس لان يتصف به المؤلف فان كل صفة لابد له
من موصوف وقوله مؤلف لان يتعلق به كلمة من وقوله مقدمات عبارة عن الصغرى
والكبرى فى الاقترانى وعن المقدمة الشرطية والمقدمة الاستثنائية واضعة كانت
او رافعة فى القياس الاستثنائى وقوله يقينية احتراز عن الجدل والخطابة والشعر
والمغالطة فحينئذ قوله قياس جنس قريب البرهان وقوله يقينية فصل قريب له هذا
التعريف مركب من الجنس القريب ومن الفصل القريب وكل تعريف هذا شانه فهو
حد تام وقوله مؤلف من مقدمات فهو من قبيل التصريح بما علم ضمنا لكمال الاهتمام بشانه
فان هذا القول مذكور فى تعريف القياس وقوله لانتاج اليقين لان يدل على العلة
الغائية فان من لطائف التعريف الاشتمال على العلل الاربعة فالاولى منها هى
العلة الفاعلية وهى ما يؤثر فى الشئ والثانية منها هى العلة الصورية وهى ما
يحصل به الشئ بالفعل والثالثة منها هى العلة المادية وهى ما يحصل به الشئ بالقوة
والرابع هى العلة الغائية وهى اول الفكر آخر العمل كما مر غير مرة والعلة الفاعلية
للقياس هى القوة العاقلة فى القياس المعقول وفى القياس الملفوظ هى متكلم القياس
والعلة الصورية فى القياس هى الهيئة التاليفية الحاصلة من اقتران الصغرى الى
الكبرى فى القياس الاقترانى ومن اقتران المقدمة الشرطية الى المقدمة الاستثنائية
فى القياس الاستثنائى والعلة المادية للقياس هى مقدمات القياس من الصغرى والكبرى
فى الاقترانى ومن المقدمة الشرطية والاستثنائية فى الاستثنائى والعلة الغائية
للقياس هى انتاجه للمطلوب وقوله مؤلف يدل على العلة الفاعلية التزاما لان كل
مؤلف بفتح اللام لابد له من مؤلف بكسر اللام وهو العلة الفاعلية للقياس ويدل المؤلف
على العلة الصورية مطابقة وقوله من مقدمات يدل على العلة المادية للقياس مطابقة
لان مادة القياس هى المقدمات من الصغرى والكبرى وقوله لانتاج اليقين يدل
على الغائية بطريق المطابقة تدبر (اما اليقينيات فستة) لان (منها)
اى لان بعض اليقينيات هى (اوليات) وهى قضايا تصور طرفيها يكفى فى الجزم
بالنسبة بينهما (كقولنا) هذا الشئ واحد و (الواحد نصف الاثنين) فينتج

هذا القياس من الصغرى المطوية ومن الكبرى المذكورة ان هذا الشئ نصف الاثنين (و) كقولنا
هذا الشئ كل (والكل اعظم من الجزء) فينتج من الشكل الاول قولنا هذا الشئ اعظم من الجزء
وانما اورد مثالين لان قوله الواحد نصف الاثنين مثال للبديهى الجلى من الاوليات وقوله
الكل اعظم من الجزء مثال للبديهى الخفى منها الذى ينبه عليه بالقياس لازالة الخفاء
وينبه على قوله الكل اعظم من الجزء بقياس يسمى بجفته صغرالى فى اللسان التركى بطريق
ان يقال ههنا ان الكل ما يتركب من الاجزاء والجزء ما يتركب الشئ منه ومن غيره وكل
ما يتركب من الاجزاء فهو اعظم مما يتركب الشئ منه ومن غيره وكل ما يتركب من الاجزاء فهو
اعظم مما يتركب الشئ منه ومن غيره فينتج الكل اعظم من الجزء (و) بعض اليقينيات
(مشاهدات) وهى قضايا يحكم بها القوى الظاهرة والقوى الباطنة والحكم بالقوى
الظاهرة (كقولنا) هذا الشئ شمس و (الشمس مشرقة) فينتج قولنا هذا الشئ مشرقة
وهذا القول برهان مؤلف من الصغرى والكبرى المشاهدتين بالبصر فظهر ان قولنا
والشمس مشرقة مثال للمشاهد بالبصر (و) كقولنا هذه الجمرة نار و (النار محرقة)
فينتج القياس المركب من الصغرى المطوية ومن الكبرى المذكورة بل مركب من الصغرى المشاهدة
بالبصر ومن الكبرى المشاهدة باللمس قولنا هذه الجمرة محرقة فظهر ان قوله النار محرقة
مثال للمشاهد باللمس والحكم بالقوى الباطنة كقولنا ان لنا جوعا وعطشا وغضبا
(و) بعض اليقينيات (مجربات) وهى قضايا يحكم العقل بها بمشاهدات متكررة
مفيدة لليقين (كقولنا) هذه المعالجة شرب السقمونيا و (شرب السقمونيا
مسهل الصفراء) وهذا البرهان مركب من الصغرى المشاهدة بالبصر ومن الكبرى المجربة
فهو ينتج قولنا هذه المعالجة مسهل الصفراء وهو المطلوب (و) بعض اليقينيات
(حدسيات) وهى قضايا يحكم العقل بها بطريق سرعة الانتقال من المبادى الى المطالب
فان الحدس انتقال الذهن من المبادى الى المطالب بالسرعة والفرق بين الحدس وبين
القياس ان الحدس دفعى لا حركة فيه والقياس تدريجى يوجد فيه حركتان الحركة الاولى
منهما انتقال الذهن من الحد الاصغر الى الحد الاوسط والثانية منهما انتقال
الذهن من الحد الاوسط الى الحد الاكبر فى الشكل الاول وقس الحركتين الواقعتين
فى الاشكال الثلثة على الحركتين الواقعتين فى الشكل الاول (كقولنا) هذا
الضياء نور القمر و (نور القمر مستفاد من الشمس) فهذا البرهان مركب من الصغرى
المشاهدة بالبصر ومن الكبرى الحدسية فينتج قولنا هذا الضياء مستفاد من الشمس
فان زيادة تشكلات نور القمر ونقصانه بحسب قربه الى الشمس وبعده عن الشمس
اذا حصلنا فى العقل انتقل الذهن الى ان نور القمر مستفاد للشمس ولا مساعدة للوقت

في الحدسيات الى ترتيب الاقيسة لضيق الوقت وان قال الفاضل الكلنبوي عليه رحمة الباري
في حاشية الجلال ان في الحدس قياسا خفيا لا نعلم بهذا القياس الخفي لكن قول الكلنبوي غير
معتبر بل فرية بلا مرية (و) بعض اليقينيات (متواترات) وهي قضايا يحكم العقل
بها لكثرة الشهادة بعد العلم بعدم امتناعها للأمنية الحاصلة من اتفاق قوم لا يتصور
اجتماعهم على الكذب ولا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد بل اليقين هو الحاكم بكمال العدد
والعلم الحاصل من التجربة والحدس والتواتر ليس بحجة على الغير (كقولنا محمد عليه السلام
من (ادعى النبوة واظهر المعجزة على يده) وكل من ادعى النبوة واظهر المعجزة على يده
فهو نبي صادق فهذا القياس مركب من الصغرى المذكورة ومن الكبرى المطوية فينتج
قولنا محمد عليه السلام نبي صادق وهو المطلوب (و) بعض اليقينيات (قضايا
قياساتها معها) اي قياسات القضايا مع القضايا وهي قضايا يحكم العقل فيها
بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور حدود هذه القضايا من المحكوم عليه ومن
المحكوم به (كقولنا) هذا العدد اربعة و(الاربعة زوج) فهذا البرهان
مركب من الصغرى المطوية ومن الكبرى المذكورة فينتج قولنا هذا العدد زوج والحكم
بالزوجية على الاربعة في هذه الكبرى المذكورة فهو ثابت (بسبب وسط حاضر في
الذهن) والذهن قوة معدة لاكتساب التصورات والتصديقات (وهو) اي
الوسط الحاضر في الذهن يعني الحد الاوسط الحاضر في الذهن هو (الانقسام بمتساويين)
وتصوير القياس في الذهن يحصل بطريق ان يترتب في الذهن القياس هكذا ان الاربعة
زوج لان الاربعة منقسم بمتساويين وكل منقسم بمتساويين فهو زوج فينتج في الذهن
قولنا الاربعة زوج ويقال لمثل هذا القياس قضية قياسها معها باعتبار ترتيب القياس
في الذهن وكذا يقال لمثل هذا القياس تدقيق باعتبار ترتيبه في الخارج لان التدقيق
اثبات الدليل بالدليل والتحقيق اثبات المدعى بالدليل مثال التحقيق هو قوله تعالى
وهو الذي انزل من السماء ماء فان تصوير هذه الآية ان الله تعالى موصوف بالقدرة
الكاملة لان الله تعالى انزل من السماء ماء وكل من انزل من السماء ماء فهو موصوف
بالقدرة الكاملة فينتج قولنا الله تعالى موصوف بالقدرة الكاملة ومثال التدقيق
قولنا العالم حادث لان العالم متغير وكل متغير فهو حادث فالعالم حادث وصغرى
هذا القياس نظرية محتاجة الى الاثبات ويعتبر هذه الصغرى النظرية بالمدعى
ويستدل عليها بطريق ان يقال العالم متغير لان العالم ما لا يخلو عن الحركة والسكون
وكل ما لا يخلو عن الحركة والسكون فهو متغير فينتج قولنا العالم متغير وكل ان
ان صغرى القياس الثاني نظرية محتاجة الى البيان والاثبات ويجعل هذه الصغرى

الثانية مدعى اعتباريا ويستدل عليها بطريق ان يقال ان العالم ما لا يخلو عن الحركة والسكون
لان العالم متحيز وكل متحيز فهو ما لا يخلو عن الحركة والسكون فينتج قولنا العالم ما لا يخلو
عن الحركة والسكون وهلم جرا الى ان يحصل البداهة في كسبك وفكرك ليكون هذا
الدليل برهانيا وامثال هذا الترتيب يسمى قضايا قياساتها معها باعتبار الذهن ويسمى
تدقيقا باعتبار الخارج وقد يكون التدقيق قياسا مركبا اما بطريق موصول النتايج
او بطريق مفصول النتايج فالتدقيق المركب بطريق مفصول النتايج مثل قولنا العالم
له اله لان العالم ما سوى ذات الله وصفاته تعالى وكل ما سوى ذات الله تعالى وصفاته
فهو اما جوهر واما عرض وكل جوهر فهو متحيز وكل متحيز ما لا يخلو عن الحركة والسكون
وكل ما لا يخلو من الحركة والسكون فهو متغير وكل متغير فهو حادث وكل حادث فله
محدث والمحدث اله فهذا القياس مركب من ثمانية اقيسة اقترانية فينتج قولنا العالم
له اله ومثل هذا القياس يسمى مفصول النتايج لانه يفصل القياس عن النتيجة فافهم
والتدقيق المركب بطريق موصول النتايج مثل قولنا العالم متحيز وكل متحيز فهو ما لا يخلو
عن الحركة والسكون فينتج قولنا العالم ما لا يخلو عن الحركة والسكون ونفرض هذه النتيجة
صغرى ونضم اليها كبرى اخرى بطريق ان يقال وكل ما لا يخلو عن الحركة والسكون فهو
متغير فينتج قولنا العالم متغير ونفرض هذه النتيجة صغرى ويضم اليها كبرى اخرى بطريق
ان يقال وكل متغير حادث فينتج قولنا العالم حادث وهلم جرا الى ان وصلت الى المطلوب
بالذات ويسمى مثل هذا القياس موصول النتايج لوصلة القياس الى النتيجة وهذه
التوجيهات انما هي تصويرات البرهان المركب من قضايا قياساتها معها وتقريرات موصول
النتايج ومفصول النتايج والتدقيق من القياس الاقتراني الحملي وقس عليها تقريرات
البرهان المركب من قضايا قياساتها معها والتدقيق في القياس الاستثنائي بطريق ان
يثبت ملازمة الشرطية وبان يثبت الانفصال العنادي بين مقدم المنفصلة وبين تاليها
وبطريق ان يثبت المقدمة الاستثنائية واضعة اورافعة مثل ان يقال كلما كان هذا
الشيء انسانا فهو حيوان لكن هذا الشيء انسان فينتج هذا الشيء حيوان وكل واحد من
ملازمة المقدمة الشرطية ومن المقدمة الاستثنائية نظري محتاج الى الاثبات اما اثبات
ملازمة الشرطية فيحصل بطريق ان يقال كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان لانه كلما كان
هذا الشيء انسانا فكان هذا الشيء جسماناميا حساسا متحركا بالارادة وكلما كان هذا
الشيء جسما ناميا حساسا متحركا بالارادة فهو حيوان ينتج من الاقتراني الشرطي المركب من
الصغرى ومن الكبرى المتصلتين قولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وهذا التصوير
باعتبار الذهن قضية قياسها معها وباعتبار الخارج تدقيق واما اثبات المقدمة الاستثنائية

الواضعة ههنا فيحصل بطريق ان يقال ان هذا الشئ انسان لان هذا الشئ ناطق وكل
ناطق انسان فينتج هذا الشئ انسان وهذا التصوير باعتبار الذهن فضية فيامها
معها وباعتبار الخارج تدقيق ولا يجرى فى القياس الاستثنائى موصول النتايج لا مفصول
النتايج لان القياس الاستثنائى لا يصح ان يتركب من قياسين استثنائيين وان
صح ان يتركب القياس من اقترانى واستثنائى كما فى القياس الخلفى وفى القياس الحقيقى
فافهم (و) الباب السادس من ابواب المنطق دوال (الجدل وهو) اى الجدل (قياس
مؤلف من مقدمات) اى من الصغرى ومن الكبرى فى القياس الاقترانى او المؤلف من
المقدمة الشرطية ومن المقدمة الاستثنائية واضعة كانت او رافعة فى القياس الاستثنائى
(مشهورة) فى زمان دون زمان او فى مكان دون مكان ولكل قوم مشهورات
بحسب عاداتهم وادابهم ولكل اهل صناعة ايضا مشهورات بحسب صناعاتهم والمشهورات
هى قضايا يعرف بها جميع الناس وسبب شهرتها فيما بينهم اما اشتمالها على مصلحة
عامة كقولنا هذا الفعل عدل والعدل حسن فينتج قولنا هذا الفعل حسن ومثل
هذا الفعل ظلم والظلم قبيح فينتج قولنا هذا الفعل قبيح وكذا سبب الشهرة لما بين الناس
من الحمية مثل قولنا هذا الفعل مذموم لان هذا الفعل كشف العورة وكشف العورة
مذموم فينتج قولنا هذا الفعل مذموم اوسبب الشهرة لما فى طبايعهم من الرقة
مثل قولنا هذا الفعل مراعات الضعفاء ومراعات الضعفاء محمودة وممدوحة
فينتج قولنا هذا الفعل محمود بل ممدوح اوسبب الشهرة انفعالاتهم من عاداتهم
كقبح ذبح الحيوان عند المجوس وعند اهل الصين واهل الهند وعلم قبحه عند غيرهم
او من شرايع وآداب كالامور الشرعية وغيرها وربما تبلغ الشهرة الى حيث تلتبس
بالاوليات ويفرق بينهما بان الانسان لو فرض نفسه وعقله خالية عن جميع الامور
المغايرة لعقله لحكم بالاوليات دون المشهورات مع ان المشهورات قد تكون صادقة
كقول اهل الحق ذبح الحيوانات المأكولة بالبسملة جائز وقد تكون كاذبة كقول المجوسى
ذبح الحيوانات قبيح بخلاف الاوليات لانها صادقة البتة وقوله قياس جنس قريب
للجدل وقوله مشهورة فصل قريب له فهذا التعريف مركب من الجنس القريب ومن
الفصل القريب وكل تعريف هذا شانه فهو حد تام فهذا التعريف حد تام وقوله
هو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة قضية حملية شخصية باعتبار الضمير وباعتبار
مرجع الضمير طبعية لانه اذا كان المعرف مبتدأ والتعريف خبرا فيكون التعريف اطراديا
وكلما كان القضية الحاصلة من المعرف والتعريف اطراديا فيكون القضية طبعية
كما مر غير مرة واعلم ان الجدل قد يتركب من المسلمات ايضا وان لم يلتفت المصنف

لتركب الجدل من المسلمات وهى قضايا تسلم من الخصم ويبنى عليها الكلام لدفعه سواء
كانت مسلمة بين الناس عامة او مسلمة بين اهل العلم خاصة كتسليم الفقهاء مسائل اصول الفقه
كما اذا قال الخصم هل كان فى حلى النساء زكوة او لا يكون فيه زكوة فيقول الفقهاء الزكوة
فى حلى النساء واجبة لان الزكوة فى حلى النساء مخبر بقوله عليه السلام فى الحلى زكوة والمخبر
بهذا الحديث واجب فينتج الزكوة فى حلى النساء اى الزكوة فى جواز النساء واجبة وهو
المطلوب كذا مسطور فى بعض كتب اصول الفقه والمجادلة اما لتشويق الناس فيما
ينفعهم من امور معاشهم ومعادهم واما للخصومة والمجادلة لتشويق الناس جايزة فيما ينفعهم من معاشهم ومعادهم
وحسنة ومندوبة بل واجبة لقوله تعالى وجادلهم بالتى هى احسن كما يفعله الوعاظ
فان قوله تعالى وجادلهم امر ندبى فحينئذ يكون المجادلة لتشويق الناس فى معاشهم ومعادهم
مندوبة والمجادلة للخصومة ليست بجائزة كما يفعله الحذجة والعوام لاظهار
الفضل عند الانام فان العوام عند الحذاق كالهوام ولا يقبل من هذه الحذجة الكلام
عند الاستدلال على المرام لعدم شعورهم على قواعد الاستدلال بالتمام (و) السابع
من ابواب المنطق دوال (الخطابة وهو) اى الخطابة (قياس) جنس قريب للخطابة
(مؤلف من مقدمات) اى من الصغرى والكبرى فى الاقترانى ومن المقدمة الشرطية
ومن المقدمة الاستثنائية فى القياس الاستثنائى (مقبولة عن شخص) اى عن ذات
(معتقد فيه) اى معتمد عليه اما لامر سماوى من المعجزات والكرامات كالانبياء عليهم السلام
والاولياء واما لاختصاصه بمزيد عقل ودين كامل العلم والزهد نافعة جدا فى تعظيم امر الله تعالى
وفى الشفقة على المخلوقات (او) مؤلف من مقدمات (مظنونة) كقولنا زيد من يطوف
فى الليل وكل من يطوف فى الليل فهو سارق فينتج قولنا زيد سارق ومثل قولنا
هذا الحائط جدار ينتشر منه التراب وكل جدار ينتشر منه التراب فهو ينهدم فينتج قولنا
هذا الحائط ينهدم والغرض من الخطابة ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم
ومعادهم كما يفعله الخطباء لقوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وقوله
مقبولة او مظنونة احتراز عن الجدل والبرهان والشعر والمغالطة وهذان القولان
فصل قريب للخطابة فهذا التعريف مركب من الجنس القريب ومن الفصل القريب وكل تعريف
شانه كذا فهو حد تام فهذا التعريف حد تام (و) الثامن من ابواب المنطق دوال
(الشعر وهو) اى الشعر (قياس مؤلف من مقدمات) . هذه المقدمة عبارة عن الصغرى
والكبرى فى الاقترانى وعبارة عن المقدمة الشرطية والمقدمة الاستثنائية فى القياس الاستثنائى
(تنبسط منها النفس) اى يكون النفس محظوظة عن هذه المقدمات والنفس عبارة عن
جوهر متعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف عند الحكماء والنفس عبارة عن الهيكل المحسوس

اوعبارة عن امتزاجات العناصر الاربعة فى البدن عند جالينوس من القدماء الفلسفية
وعند بعض المتكلمين مثل قولنا الخمر تنبسط منه النفس لان الخمر ياقوتة سيالة وكل ياقوتة
سيالة تنبسط منها النفس فينتج قولنا الخمر تنبسط منه النفس (او تنقبض) اى النفس
منها كقولنا هذا العسل تنقبض منه النفس لان هذا العسل مرة مهوعة وكل مرة مهوعة
تنقبض منها النفس فينتج هذا العسل تنقبض منه النفس والغرض منه انفعال النفس
بالترغيب فيما يكون النفس محظوظة منه وبالترهيب فيما تنقبض النفس منه ويزين بالقياس
الشعرى الوزن والصوت الحسنة فلذا يترنم الشعراء بالقياس الشعرى بالوزن و
يتكلم به بعض الفيلسوف بالصوت الحسنة لاجل تزيين القياس الشعرى وقوله قياس
جنس قريب وكل واحد من قوله تنبسط وتنقبض فصل قريب للقياس الشعرى فحينئذ
يكون هذا التعريف مركبا من الجنس القريب ومن الفصل القريب وكل تعريف شانه
كذا فهو حد تام وهذا التعريف حد تام (و) التاسعة من ابواب المنطق دوال
(المغالطة وهو) اى المغالطة وتذكير المبتدا باعتبار الخبر ولقصد المطابقة الى الخبر
(قياس مؤلف من مقدمات) والمقدمات ههنا عبارة عن الصغرى والكبرى فى
الكبرى فى القياس الاقترانى حمليا او شرطيا او عن المقدمة الشرطية والمقدمة الاستثنائية
سواء كانت مقدمة واضعة او مقدمة رافعة فى القياس الاستثنائى فان مقدمة
القياس عبارة عن قضية جعلت جزء قياس او حجة كما مر غير مرة وقال صاحب
الحسينية فى رسالة الآداب ان مقدمة الدليل ما يتوقف عليه صحة الدليل
شطرا او شرطا علميا او لميا فلذا عرف مؤلف مغنى الطلاب مقدمة القياس بقوله
ان مقدمة القياس ما يتوقف عليه صحة الدليل فتوجه ايها الطالب الى هذين
التعريفين واختارنهما عند الاجوبة على الاسئلة الواردة عليك من طرف
السائلة وقت الامتحان والتجربة (كاذبة) والكذب عبارة عن عدم مطابقة الحكم للواقع
ونقيضه هو الصدق فان الصدق عبارة عن مطابقة الحكم للواقع (شبيهة بالحق)
ولا تكون حقا بل تسمى سفسطة والحق عبارة عن مطابقة الحكم للواقع ايضا ونقيضه
هو الباطل فان الباطل عبارة عن عدم مطابقة الحكم للواقع مثل الكذب فحينئذ
يكون الصدق والحق من قبيل الالفاظ المترادفة لتوافقهما فى المفهوم وفيما صدقا
عليه وكذا يكون الكذب والبطلان من قبيل الالفاظ المترادفة لتوافقهما فى
المفهوم وفيما صدقا عليه والفرق بين هذه الالفاظ انما هو بحسب الاستعمال
فان استعمال الصدق والكذب فى الاقوال شايع بطريق ان يقال ان هذا القول صادق
وهذا القول كاذب واستعمال الحق والباطل فى الاديان والمذاهب والعقائد

شايع بطريق ان يقال هذا المذهب حق وهذا المذهب باطل وهذا الدين حق وهذا
الدين حق وهذا الدين باطل وهذا الاعتقاد حق وهذا الاعتقاد باطل فان قيل
ان الاولى ان يقال ههنا من مقدمات كاذبة شبيهة بالصادق لان مقابل الكاذب
هو الصادق فلم قال من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق قلنا انما قال من مقدمات
كاذبة شبيهة بالحق تنبيها على ترادف الحق مع الصادق وعلى ترادف الكاذب مع الباطل
وهو المعتبر عند العلماء الاعلام وذكر اسمعيل الحقى عليه رحمة البارى قدس سره
السامى فى مجموعته الموسومة بفروق الحقى ان الفرق بين الصادق والحق وبين الكاذب
والباطل فهو ان نقيض الحق الذى هو الباطل قد يتحقق مع الصادق فى بعض القضايا
وان كان كل واحد من الصادق والباطل متباينين بحسب المفهوم فان مفهوم الصدق
مطابقة الحكم للواقع فهو وجودى ومفهوم الباطل عدم مطابقة الحكم للواقع
فهو عدمى والوجودى مباين للعدمى فظهر انهما متباينان بحسب المفهوم لكن
قد يجتمعان فى بعض القضايا باعتبار التحقق مثل قولك المنكر بوجود الله تعالى
كافر فان مضمون هذه القضية انما هو كفر المنكر بوجود الله تعالى وكفر المنكر
بوجود الله تعالى مطابق للواقع فيصدق عليه تعريف الصدق مع ان كل كفر
باطل فتعين ان الصدق والباطل متحققان ومجتمعان فى تلك القضية ولا يتحقق
الكاذب الذى هو نقيض الصادق مع الحق قطعا فالفرق بين الصادق والحق و
بين الكاذب والباطل ان الباطل الذى هو نقيض الحق قد يتحقق ويجتمع مع الصدق
فى بعض المواد كما مر والكاذب الذى هو نقيض الصادق لا يتحقق ولا يجتمع مع
الحق اصلا انتهى ما ذكره وقيل ان المطابقة تعتبر من طرف الحكم فى الصدق
والكذب بطريق ان يقال ان الصدق مطابقة الحكم للواقع والكذب عدم مطابقة
الحكم للواقع ويعتبر المطابقة من طرف الواقع فى الحق والباطل بطريق ان يقال ان الحق
مطابقة الواقع للحكم والباطل عدم مطابقة الواقع للحكم واطلع على تلك التوجيهات
فاعتبر اوجهها ولا تلتفت خلاف الاوجه واختر احسنها ومثال المقدمة الكاذبة
الشبيهة بالحق قولنا هذه الصورة فرس وكل فرس صاهل فهذه الصورة صاهلة
(او) شبيهة (با) لمقدمات (المشهورة) وتسمى مشاغبة (او) مؤلف من
(مقدمات وهمية كاذبة) كما يقال الميت يخاف عنه ويقول الوهم ان هذا الشخص
وكل ميت يخاف عنه فينتج هذه المغالطة قولنا الميت يخاف عنه ثم يساعد الوهم
الى العقل ويعاد من العقل الى الوهم بطريق ان يثبت العقل نقيض مدعى الوهم مثل
ان يقال الميت لا يخاف عنه لان الميت جماد وكل جماد لا يخاف عنه فينتج قولنا الميت

لايخاف عنه وينكر الوهم هذه النتيجة التى تستفاد من قياس العقل ويصر فى مدعاه الذى
هو ان الميت يخاف عنه ولايفرغ عن ذلك المدعى الكاذب اصلا وفائدة المغالطة تغليط
الخصم واسكاته واعظم فائدتها الاحتراز عن الوقوع فيها كما قال بعض البلغاء
عرفت الشر لا للشر ولكن لتوقيه * فان من لم يميز الحق والباطل فيقع فى الشرور والباطل
(والعمدة) اى المعتمد عليه فى الاستدلال على المسائل المنطقية (هو البرهان)
هذه القضية حملية ثلثية لكون قوله هو رابطة وموجبة كلية محصلة والسور
لام الاستغراق فى قوله والعمدة وفى قوله والعمدة هو البرهان قلب كما فى قول الشاعر
قِفى قَبْلَ التَفرُّقِ يا ضُباعا * وَلايَكُ مَوقِفٌ مِنْكِ الوَداعا * قال التفتازانى فى المطول
فى تمثيل القلب فى جانب اللفظ اذ قول الشاعر موقف اسم لايك وقوله الوداعا خبره
الظاهر وفى الحقيقة ان قوله موقف خبره وقوله الوداعا اسمه فيكون فى قوله ولايك
موقف منك الوداعا قلب فى جانب اللفظ واصل قوله قفى فانه امر الحاضر من الوقوف
والقبل بمعنى الجانب والطرف والتفرق بمعنى انفكاك احد الشخصين عن الآخر وبمعنى بعد
احدهما عن الآخر بحيث لا يرى احدهما للآخر وكلمة يا حرف النداء ولفظ ضباع اسم محبوبة
الشاعر والمصراع الاول من البيت خطاب الشاعر الى محبوبته الموسومة بضباع واصل
قوله لايك لايكن وهو نهى الغائب من الكون وحذف النون للضرورة الشعرية فان
هذا البيت من بحر الوافر مثل توافرت المنى وجنيت رطبا * فلو لم يحذف النون
لم يكن البيت من البحر الوافر كما لا يكون من سائر البحور فلم يكن بليغا لكن هذا البيت بليغ
فلذا حذف النون من قوله ولايك وقوله موقف مصدر ميمى وقوله الوداعا بمعنى الافراق
والالفان فى قوله الوداعا ويا ضباعا اشباعان من الفتحة لرعاية القافية وهذا
المصراع تحسر من الشاعر لمفارقته عن محبوبته فظهر ان فى هذا البيت قلبا فى جانب اللفظ
وفى قول المصنف ههنا والعمدة هو البرهان قلب فى جانب المعنى يعنى البرهان انما هو
المعتمد عليه لان البرهان ما يفيد اليقين الى المسائل الاعتقادية الاسلامية وكل ما يفيد
اليقين الى المسائل الاعتقادية الاسلامية فهو المعتمد عليه لعدم كفاية الظن فى الاعتقاد
وان كان الظن كافيا فى باب العمل كما بين فى محله فظهر ان البرهان هو المعتمد عليه
وكذا البرهان هو المعتمد عليه لان البرهان ما يزيل العقائد الباطلة وكل ما يزيل العقائد
الباطلة فهو المعتمد عليه فينتج البرهان هو المعتمد عليه وهو المطلوب وقال البعض
فى قوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى احسن
ان الحكمة اشارة الى البرهان والموعظة الحسنة اشارة الى الخطابة والمجادلة الحسنة
اشارة الى الجدل فيكون كل واحد من هذه الثلثة معتمدا عليه فى الدعوة الى طريق

الحق لكن بالنسبة الى نفس المستدل على المسائل الاعتقادية الاسلامية ان العمدة هى
البرهان فقط بلا شك لانه يفيد اليقين بلا ريب بخلاف الجدل والخطابة فلهذا
حصر المصنف العمدية فى البرهان انتهى قول البعض فتدبر (ولكن هذا) اى كون
البرهان معتمدا عليه فى الاستدلال على المسائل الاعتقادية الاسلامية وفى رد
المخالفين والمعاندين الى العقائد الاسلامية (آخر الرسالة) اى نتيجة الرسالة
الاثيرية فان الغرض من تحصيل المسائل المعيارية هو الاستدلال على العقائد الدينية
الاسلامية وكذا الغرض من تحصيل العلم المعقولى هو الرد على المخالفين والمعاندين
لاهل الحق فى الاعتقاد وبطريق النقض لمذاهبهم الفاسدة وبطريق المنع لاصولهم
الكاسدة وبطريق المعارضة على اعتقاداتهم الباطلة لمحافظة اهل التوحيد
عن الوقوع فى اديانهم الفاجرة * فاعتمد الى البرهان من الصناعات الخمس فى جميع
الاوان المؤلفة (فى) حق (المنطق) الذى هو علم الميزان * ختمت تاليف
ذريعة الامتحان بعون الله الملك المنان وارجو منك يا حنان ان تجعلها
مرغوبا عند الخلان واسئلك يا ديان ان تلحقنا الى
معاشر السعداء فى يوم الجزاء
والميزان

تم الكتاب بلطف الملك الوهاب فى دار القسطنطينية
فى مدرسة شيخ وفا قدس سره الاعلى فى اليوم
الواحد والعشرين من شوال المكرم
فى سنة ثلثمائة والف *

انا افقر الورى قاضى غلطة
سابقا من خدام شيخ وفا
قدس سره الاعلى
العريف بوقاضى
احمد افندى
م

T.C.